جامعـة محمــد الصديــق بــن يحيــى – جيجـل–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

السياسة النووية الباكستانية وانعكاساتها الداخلية والخارجية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
سومية بورومح

إشراف الأستاذة:
د. حياة رويبح

لجنة المناقشة:

1- إسماعيل بوالروايح..... رئيسا
2- حياة رويبح..... مشرفا ومقررا
3- سامية شابوني..... مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

شكر و تقدير

إن للفضل أهله يجب شكرهم وإزجاء الثناء لهم وفي هذا المقام أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى

كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذه المذكرة ولا يفوتني إزجاء الثناء عرفانا

بجميل الأستاذة المشرفة الدكتورة " رويبح حياة " لقبولها الإشراف على المذكرة وما قدمته لي

من عون ومساعدة لإتمامها والشكر موصول أيضا للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

وكل أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والطاقم الإداري

شكرا للجميع

مقدمة

مقدمة

تعتبر التكنولوجيا النووية من أهم وأخطر الاكتشافات العلمية التي توصل إليها العقل البشري والتي ربطت مستقبل ومصير الدول بهذه التكنولوجيا الهائلة وكيفية استخدامها، فقد أضحت الأسلحة النووية تشكل خطرا كبيرا على البيئة والحياة البشرية، وصار العالم المعاصر عصرا نوويا وتزايدت احتمالات اندلاع الحروب النووية إثر تصاعد سباق التسلح النووي واستمرار انتشاره، رغم ما تحمله من قدرات تدميرية بالغة الخطورة التي تزداد كلما ازداد حجمها وعددها.

تمثل الأسلحة النووية عاملا أساسيا في رسم معالم النظام الدولي وأهم مقياس في تحديد قوة الدولة، فسرعان ما تحولت إلى أداة سياسية في منظومة العلاقات الدولية، حيث سعت كل دولة إلى امتلاكها من أجل فرض حضورها على المسرح الدولي، لتزداد رغبة الدول في الحصول عليها والتي أخذت من مقصد السعي للحفاظ على أمنها دافعا لذلك، لتنحصر رؤية بعض الدول في أن بقاءها يرتبط بامتلاك الأسلحة النووية كوسيلة الدفاع المناسبة ضد أعدائها، فتزايد سباق التسلح النووي بشكل كبير والذي لم يعد يقتصر فقط على الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا، بل كانت الوجهة نحو دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، وفي هذا الإطار ونظرا لخطورة الأسلحة النووية بدأت القوى الكبرى في السعي للحد من انتشارها، فسنت قوانين وأطلقت تهديدات بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية، لكن هذه الترتيبات لم تجد نفعا أمام رغبة بعض الدول في امتلاك التقنية النووية، ليشهد العالم قيام العديد من الدول بإجراء تجارب نووية.

شهدت شبه القارة الهندية الكثير من الأحداث التاريخية أهمها تلك التي انبثق عنها قيام الدولة الباكستانية عام 1947، والذي لم يكن مستندا إلى العناصر الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية اللازمة لإنشاء دولة بالمعنى الحديث، فقد اعتمدت باكستان في تعزيز وحدتها وتحقيق اندماجها الوطني على التهديد الخارجي، حيث استمدت هذه الفكرة من ظروف عملية التقسيم وما ترتب عنها من نزاعات وحروب حدودية مع الهند، وعليه أصبح العنصر الدفاعي هو الجوهر الأساسي لبقاء الدولة الباكستانية، كما يعد بمثابة الهوية الوطنية للدولة الباكستانية، بمعنى إعطاء أولوية للقضايا الأمنية والدفاعية، وهو الأمر الذي ساهم في تنامي قوة ودور الجيش باعتباره الأداة الأساسية للحفاظ على تماسك الدولة ووحدة مكوناتها المادية والرمزية، وقد جاء امتلاك باكستان للقنبلة النووية في هذا السياق المتميز بالتنافس

الإقليمي المشحون بنزاعات مازالت أسبابها قائمة، وعليه فقد كان من الطبيعي لدولة ناشئة أن تكيف سياستها الخارجية بما يتفق ومعتقداتها التي قامت عليها، لتظل بذلك العوامل الإقليمية تؤدي الدور الرئيسي في تحديد المسار النووي الباكستاني، فقد أوضحت السياسة النووية الباكستانية رغبتها في تحقيق مكانة إقليمية موازية للهند، من خلال العمل على تطوير برنامجها النووي بشتى الطرق سواء كانت رسمية أو غير رسمية، والتي تأثرت كثيرا بالظروف الدولية أثناء وبعد الحرب الباردة في منطقة جنوب آسيا.

يعتبر البرنامج النووي الباكستاني أحد أهم البرامج إثارة للجدل والذي عرف الكثير من الصعوبات سواء من الناحية المالية، الفنية، التقنية والعلمية أو من ناحية الضغوطات الدولية للتخلي عن برنامجها النووي على الرغم من إتباع سياسة الغموض إلى غاية مراحل متقدمة من اكتماله، إلا أن باكستان استطاعت تحقيق برنامجها النووي بنجاح من خلال سلسلة التجارب التي أجرتها في 28 و30 من شهر ماي سنة 1998، والتي اعتبرت كمؤشر لتخلي باكستان عن سياسة الغموض النووية وإعلانها صراحة عن امتلاكها للأسلحة النووية.

أهمية الدراسة:

تعتبر مسألة امتلاك الأسلحة النووية وانتشارها من المسائل المهمة خاصة بعد دخول العالم مرحلة الحد من الانتشار النووي، كما تكتسي دراسة السياسة النووية الباكستانية أهمية بفضل الخصوصية سواء التاريخية لكونها دولة حديثة الاستقلال، أو طبيعة أنظمتها السياسية التي تهيمن عليها المؤسسة العسكرية، فقد أصبحت باكستان وحدة أساسية لها تفاعلاتها ضمن النظام الدولي بسبب موقعها الاستراتيجي وأهميته في الكثير من التحالفات الدولية، بالإضافة إلى كونها دولة إسلامية وتداعيات ذلك على المحيط الإقليمي وما سيؤول إليه في ظل حيازة باكستان للأسلحة النووية إلى جانب دولة الهند النووية.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى مبررات موضوعية وأخرى ذاتية يمكن إدراجها كالآتي:

1/ المبررات الذاتية: جل الكتابات حول موضوع الدراسة موجودة على شكل دوريات، حتى وإن تم تناولها في كتب فذلك يكون عبارة عن جزئيات، بمعنى فقدان الطابع الشمولي لموضوع الدراسة، كما أن أي نتيجة تعتبر إضافة علمية.

2/**المبررات الموضوعية:** تعد باكستان من الدول الصغرى التي سعت لامتلاك السلاح النووي في ظل غياب الإمكانيات المادية والفنية اللازمة التي تحتاجهما عملية تطوير التكنولوجيا النووية، بالإضافة إلى الواقع الداخلي لباكستان الذي شهد تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكن ذلك كله لم يتفوق على رغبة باكستان في حيازة السلاح النووية متحدية كل الصعوبات التي واجهتها، لتتمكن من تفجير ستة قنابل نووية بنجاح سنة 1998.

إشكالية الدراسة:

كيف أثرت عوامل بناء الدولة الباكستانية وسياستها الأمنية في بلورة سياسة دفاعية نووية، وما هي الانعكاسات الداخلية والخارجية الناجمة عن إتباع هذه السياسة النووية؟.

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية تتمثل في:

– ما هو الدور المزدوج للمؤسسة العسكرية الباكستانية في الحفاظ على استقرار النظام السياسي وكيان الدولة ووحدتها؟.

– ما هي الدوافع الكامنة وراء سعي باكستان لامتلاك الأسلحة النووية؟، وهل يعد النزاع الدائم مع الهند الدافع الحقيقي لذلك؟.

– كيف كانت ردود الأفعال الإقليمية والدولية اتجاه القنبلة النووية الباكستانية؟.

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

إن السعي لتحقيق الاندماج الوطني والأمن القومي والتصدي للتهديدات الإقليمية أدى بالقيادات السياسية الباكستانية إلى إتباع سياسة دفاعية نووية.

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات جزئية كالتالي:

– كلما زادت التوترات الداخلية والإقليمية كلما زاد ذلك من مهام ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

– أثبتت النزاعات والحروب المتكررة بين الهند وباكستان تفوق الهند في القوة العسكرية التقليدية ليصبح التسلح النووي هو الخيار الوحيد لإعادة التوازن الاستراتيجي بين البلدين.

– الرغبة في تبوأ مكانة إقليمية ودولية من أسباب نجاح البرنامج النووي الباكستاني.

تحديد مجال الدراسة:

الإطار الزماني: تمتد حدود الدراسة من حيث البعد الزمني منذ عملية التقسيم التي شهدتها شبه القارة الهندية والتي على إثرها ظهرت الدولة الباكستانية إلى حيز الوجود سنة 1947، إلى غاية قيام باكستان بالتجارب النووية سنة 1998 ممتدة إلى الانعكاسات الداخلية والخارجية الناجمة عنها والتي مازالت مستمرة خاصة لكون أسباب النزاع مع الهند لا تزال قائمة.

الإطار المكاني: الحدود الجغرافية للدولة الباكستانية بشكل خاص وشبه القارة الهندية في إطار النزاع الحدودي مع الهند والاستقطاب الدولي في المنطقة.

أدبيات الدراسة:

تكمن أهمية الدراسات السابقة فيما توفره من مادة علمية سواء كانت نظرية أو منهجية أو فعلية للموضوع محل الدراسة، فبالنسبة للسياسة النووية الباكستانية وانعكاساتها نجد أن تناول هذا الموضوع ضمن الدراسات السابقة كان في شكل دوريات وليس بصفة مباشرة، ففي أغلب الدراسات نجده مدرجا في شكل جزئيات ضمن العلاقة النزاعية بين الهند وباكستان، وعلى هذا الأساس يمكن تقديم بعض الدراسات السابقة كما يلي:

*كتاب "**باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية**"، وقد تناول هذا الكتاب الظروف التاريخية لقيام الدولة الباكستانية، النظام السياسي الباكستاني وطبيعته من خلال إبراز دور المؤسسة العسكرية في صنع سياسات الدولة ودور بعض القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.

* دورية بعنوان "**البرنامج النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية**" حيث تطرقت هذه الدراسة إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على البرنامج النووي، وأيضا سياسة باكستان النووية الناشئة وتوضيح دور المتغيرات الإقليمية التي دفعت باكستان لامتلاك السلاح النووي.

*كتاب بعنوان "**القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**" وقد تناول هذا الكتاب المراحل الأولى للبرنامج النووي الباكستاني ودوافع باكستان لحيازة الأسلحة النووية، والانعكاسات المترتبة على دول الجوار الإقليمي.

*كتاب " **nuclear proliferation and international security** " حيث تم تناول مسألة الانتشار النووي والأمن الدولي، وتطرق فيه الكاتب إلى البرنامج النووي الباكستاني موضح مراحل تطوره، والمذهب النووي الباكستاني محددا المبادئ التي رسمتها باكستان لاستعمال الأسلحة النووية.

*مقال في مجلة بعنوان " **Pakistan's nuclear development (1974-1998): external pressures**" حيث يبين الكاتب مراحل تطور البرنامج النووي منذ سنة 1974 إلى غاية 1998، والتحالفات الخارجية لباكستان في المجال النووي والضغوطات الأمريكية لتخلي باكستان عن برنامجها النووي.

*كتاب " **The spread of nuclear weapons a debate renewed: with new sections on India and Pakistan terrorism and missile defense** " حيث تم التطرق في هذا الكتاب إلى مسألة تأثير الانتشار النووي على منطقة جنوب آسيا وما ستؤول إليه المنطقة في ظل دولتين نوويتين متنازعتين، وأخذ المنطقة كنموذج لتفسير وجهات الاختلاف بين المتشائمين والمتفائلين بظاهرة الانتشار النووي.

مصطلحات الدراسة:

***الطاقة النووية:** هي تلك الطاقة الناجمة عن عملية الانشطار النووي أو اندماج الأنوية الذرية[1]، كما يمكن تعريفها بأنها ذلك الانشطار النووي الذي ينجم عنه انقسام النواة الأصلية من النيترون لتنتج بذلك نواتين أو ثلاث نيترونات ثم تنصدم بأنوية اليورانيوم 235* ثم تنقسم إلى نيوترونات وهكذا تزداد عدد

[1] عبد القادر رزقين المخادمي، **سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص. 153.

*اليورانيوم 235 هو الذي نواة ذرته عدد كتلتها يساوي 235.

الأنوية وفي الأخير يحث هذا الانقسام انشطار بانطلاق طاقة حرارية كبيرة ويعتمد بشكل كبير على كمية اليورانيوم العالي التخصيب[1].

***القنبلة النووية:** تتمثل في انشطار اليورانيوم 235 أو البلوتونيوم 239 عند استخدام النيترونات لبدء عملية التفاعلات المتسلسلة، وعند انفجار القنبلة النووية تنتج طاقة تعتمد على نوع التقنية المستخدمة في صنعها، فالقنبلة النووية هي قنبلة شديدة الانفجار بحيث ينتج عند انفجارها ضغط وحرارة عالية وإشعاعات موجة كهرومغناطيسية.

***الانفجار النووي:** يحدث الانفجار منتجا طاقة ناجمة عن تحول المواد المستعملة إلى غاز ويؤدي إلى حدوث ضغط كبير ثم رياح شديدة السرعة ليأتي بعد ذلك وميض شديد الضوء، وتصل بذلك درجة الحرارة إلى 10 ملايين درجة مئوية ثم تنطلق إشعاعات قوية لها نتائج تدميرية كبيرة[2].

***الماء الثقيل:** هو ماء يتكون من ذرتين من الديوتيوريوم وذرة واحدة من الأوكسجين غير صالح للحياة، درجة تجمده وغليانه أعلى من الماء العادي وهو مهم في عمل المفاعلات النووية.

***المفاعلات النووية:** تنتج ظاهرة الانشطار النووي في انبعاث طاقة هائلة من القنبلة النووية، وبالتالي فإن القدرة على التحكم في تلك الطاقة الناجمة عن عملية الانشطار النووي لأنوية ذرات اليورانيوم هي

التي تسمى بالمفاعلات النووية حيث يتم التحكم في عمليات الانشطار وإنتاج الطاقة النووية[3].

***الكتلة الحرجة:** هي الحد الأدنى من كمية اليورانيوم لتأمين سلاح نووي واحد وتحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بـ25 كلغ من اليورانيوم أو 28 كلغ من البلوتونيوم[4].

***تخصيب اليورانيوم:** يعني الزيادة في نسبة اليورانيوم 235 على النسبة الطبيعة لزيادة الانشطار النووي وذلك بوسائل فيزيائية ليصبح عبارة عن وقود، فعندما تصل كمية اليورانيوم 235 المخصبة إلى نسبة 3% في هذه الحالة يكفي هذا المعدل للاستخدام السلمي كتوليد الطاقة الكهربائية، أما إذا وصل إلى نسبة

---

[1] Frank Barnaby, **how to build a nuclear bomb and other weapons of mass destruction**. Published by nation books, new York, 2004, p.16.

[2] محمد زكي عويس، **أسلحة الدمار الشامل.** مكتبة الأسرة، (د م ن)، 2003، ص ص. 40-46.

[3] محمد زكي عويس، **مرجع سابق**، ص.47.

[4] Frank Barnaby, **Op .Cit**, p. 16.

93% فيستخدم لأغراض عسكرية بمعنى توجيهه لصنع الأسلحة النووية، وتعد نظرية الطرد المركزي إحدى الطرق للتخصيب اليورانيوم[1].

***الأسلحة النووية:** هي إحدى أنواع أسلحة الدمار الشامل تستخدم الذرة ومكوناتها في إحداث تدمير إشعاعي وحراري شامل قادرة على إلحاق مخاطر وأضرار لكل مظاهر الحياة.

***الانتشار النووي:** هو الاتساع المستمر في أعداد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل والإمكانيات التي تساعد على إنتاج طاقة نووية سواء لأغراض سلمية أو عسكرية أو كليهما، ويكون الانتشار النووي إما عمودي بمعنى التطوير الكمي للأسلحة النووية للدولة أو انتشار أفقي والذي يعني الزيادة في عدد الدول المالكة للأسلحة النووية[2].

***النادي النووي:** هو عبارة عن منتدى خاص يتكون من الدول النووية الرسمية تلك الدول التي ملكت ترسانة نووية فعلية دخلت حيز الخدمة قبل 1967/1/1، وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ثم أصبح يطلق على كل دولة تنجح في امتلاك الأسلحة النووية[3].

***سباق التسلح:** يرتبط سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل فهو نظام تنافسي بين دولتين أو أكثر، فهو محاولة الدولة "أ" الوصول إلى وضعية تفوق وضعية منافسيها أو أعدائها، فكل واحدة تسعى إلى ضمان أمنها وذلك من خلال سعي كل منها إلى بناء وتطوير قدرات عسكرية ونووية[4].

***السياسة النووية:** هي ذلك الاستخدام للطاقة النووية في الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، أو هي تلك التوجهات التي ترتبط بالسعي لامتلاك قدرات نووية لأغراض عسكرية أو سلمية وتهيئة كل الظروف الداخلية والخارجية لتحقيق ذلك.

---

(1) نسرين عبد الحميد نبيه، **تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة**. مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص. 45.

(2) مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مركز الخليج للأبحاث، الأهرام، 2008، ص ص.57-86.

(3) عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد **الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد كقراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011**. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، ص. 73.

(4) مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص. 246.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

1/الإطار النظري: حظي موضوع الانتشار النووي بأهمية شائكة على مستوى نظريات التحليل الاستراتيجي، ولكون أن الدول النووية لم تدخل في صراعات إقليمية لم يتم بلورة نظرية متكاملة لدراسة أنماط استخدام القدرات النووية في الصراعات الإقليمية، إذا قورنت بنظريات الصراع الدولي خاصة أثناء الحرب الباردة باعتبارها الأرضية الأساسية التي وضعت عليها الأسس والمناهج العلمية لنظرية الردع النووي، وبالتالي فموضوع الدراسة يعتمد على إطار نظري مستمد من الدراسات النظرية التي تركز على تحليل القوة في العلاقات الدولية ضمن مدرستي الواقعية والواقعية الجديدة، حيث ترتكز نظرتهما في تفسير العلاقات الدولية على أن كل دولة تسعى دائما إلى زيادة قوتها للحفاظ على ذاتها ولصيانة أمنها في بيئة دولية تتميز بالفوضى.

2/ الإطار المنهجي: المنهج الذي تم الاستعانة به في البحث هو المنهج الوصفي:

***المنهج الوصفي:** هو منهج لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة يساعد على التطرق لتفاصيل وحيثيات الموضوع قيد الدراسة، وقد تم استخدامه من خلال معرفة كيفية حدوث ظاهرة الانتشار النووي، كما مكننا من معرفة الظروف المحيطة بالمنطقة والمتغيرات الدفاعية في باكستان نحو العمل على تطوير البرنامج النووي.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول حيث عنون الفصل الأول بالإطار التاريخي لنشأة باكستان وتطور الأسلحة النووية متناولا الإطار التاريخي والنظري لتطور وانتشار الأسلحة النووي ثم تأسيس الدولة الباكستانية وجذور قوة المؤسسة العسكرية ودورها في الشؤون السياسية من خلال العلاقات المدنية العسكرية والقوى المؤثرة في صناعة القرار ضمن عسكرة النظام السياسي الباكستاني.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تمحور حول أبعاد السياسة النووية الباكستانية شاملا لثلاثة مباحث أولها تناول متغيرات البيئة الداخلية وتأثيرها على خيار التسلح النووي، وموقف ودور المؤسسة العسكرية من خيار التسلح النووي، ثم كان التطرق إلى مبادئ السياسة النووية الباكستانية في مبحث ثاني من حيث المذهب النووي الباكستاني والدوافع التي قادت باكستان نحو امتلاك الأسلحة النووية، ومن ثم مراحل

تطور البرنامج النووي الباكستاني إلى غاية اكتماله، ليتناول المبحث الثالث التجارب النووية الباكستانية وترسانتها النووية من خلال التطور الحاصل على برنامج الأنظمة الصاروخية.

تضمن الفصل الثالث انعكاسات السياسة النووية الباكستانية حيث تم إدراجها في ثلاث مستويات المستوى الداخلي لمعرفة الآثار الناجمة على الوضع الاقتصادي والأمني في باكستان، ثم انتقلنا إلى المستوى الإقليمي أين تم توضيح ما آلت إليه العلاقة الهندية الباكستانية ومعرفة موقف بعض دول المنطقة من امتلاك باكستان للقنبلة النووية، كإيران وإسرائيل وبعض الدول الإسلامية، أما على المستوى الدولي كان من خلال معرفة المواقف الدولية وردود أفعالها سواء في إطار المنظمات الدولية أو موقف الدول النووية الكبرى كل على حدا، وفي الأخير تم التطرق إلى موقف باكستان اتجاه المعاهدات الدولية للحد من الانتشار النووية.

الفصل الأول:

الإطار التاريخي لنشأة باكستان وتطور الأسلحة النووية

أدت الاكتشافات العلمية إلى دخول العالم العصر النووي مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة في تدشينه، بعد إجرائها لأول تفجير نووي عام 1945، كما أثبتت الأسلحة النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية كفاءتها وفعاليتها كوسيلة للدفاع عن الأمن، والتي جعلت منها السمة البارزة لرغبة العديد من الدول في سعيها لامتلاك الأسلحة النووية، وهو ما أدى إلى زيادة الانتشار النووي ليزداد معه القلق الدولي لإمكانية أن يدفع ذلك بالدول إلى الدخول في حروب نووية تهدد الأمن والسلم الدوليين، لذلك تكاثفت الجهود الدولية للحد من الانتشار النووي من خلال عقد اتفاقيات إقليمية ودولية ظلت الدول الساعية لامتلاك الأسلحة النووية خارج إطارها وتعد باكستان إحدى هذه الدول.

ظهرت باكستان إلى حيز الوجود في 14 أوت1947 بعدما تم قبول فكرة قيام بلد مسلم في شبه القارة الهندية، لتصبح دولة باكستان حقيقة على أرض الواقع مفتقرة لمعظم موارد الثروة والتصنيع التي حظيت بهم الهند، فلم يكن لها رصيد مالي يساعدها على شق طريقها نحو التنمية، ولا كوادر فنية يمكن الاعتماد عليها لوضع الركائز المؤسساتية الأساسية للبلاد، لكن ظل الشأن الدفاعي الهدف الأول لكل حكومة تعاقبت على السلطة مع الاعتماد الكبير على المؤسسة العسكرية، وهو ما زاد من نفوذها في الحياة السياسية وأدخلها في صراع مع المدنين ورفض تدخلهم في شؤونها التنظيمية، ليكون عدم الاستقرار السمة البارزة في النظام السياسي الباكستاني منذ نشأة الدولة.

المبحث الأول: السياق التاريخي والنظري لانتشار الأسلحة النووية

مهدت التطورات العملية الحاصلة في مجال التكنولوجيا النووية الطريق للاستفادة من الطاقة النووية التي يعد استخدامها للأغراض السلمية أمرا مشروعا باعتبارها مصدر للتنمية، لكن سرعان ما تم تحويل هذه الطاقة لأغراض عسكرية، وإنتاج السلاح النووي ذو القوة التدميرية الكبيرة والخطيرة حاضرا ومستقبلا، وهو الأمر الذي تجلى بوضوح في نهاية الحرب العالمية الثانية بعدما استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان وما آلت إليه هيروشيما وناكازاكي، والذي فرض ضرورة البحث عن آليات للحد من انتشار هذا السلاح النووي الخطير في العالم، فمنها ما كان في إطار أممي ومنها ما كان على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول: تاريخ تطور الأسلحة النووية وانتشارها

أدرك العلماء والباحثين في مجال الطاقة والذرة بحلول القرن العشرين أن للذرة بنية داخلية، وقد أثبت العالم الفيزيائي الألماني "ألبرت اينشتاين" عام 1905 أن أي مادة موجودة على الأرض يمكن أن تتحول إلى طاقة، حيث يمكن تحويل كمية صغيرة من المادة إلى كمية كبيرة من الطاقة ذات قوة كبيرة، وفي عام 1908 تم اكتشاف أن للذرة نواة مكونة من بروتينات مشحونة بشحنة ايجابية تحيط بهم الكترونات مشحونة بشحنة سالبة، والذرة هي ذلك الجزء الأصغر في أي عنصر كيمائي التي تتكون نواتها من البروتينات والنيترونات، ولقد كان لهذا الاكتشاف أثرا بارزا خاصة عندما توصل العالمان "فريديريك جوليو كوري" وزوجته "ايرين جوليو كوري" في بحثهما في مجال الطاقة النووية إلى اكتشاف النشاط الإشعاعي المصطنع[1]، ليستمر تطور البحث العلمي في مجال الذرة والنواة وانشطار النواة إلى غاية 1938 حيث تم اكتشاف عملية الانشطار النووي من قبل العالم الألماني "أوتوهان" "Otto Hahn"* والتي تتضمن كمية هائلة من الطاقة، لتكون النتيجة إما انقسام النواة لتشكل قنبلة نووية أو قنبلة هيدروجينية عندما تندمج هذه النواة[2].

---

[1] عبد القادر زرقين، **تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص. 15.

* أوتوهان: عالم كيميائي ألماني ولد سنة 1879 في فرانكفورت وتوفي سنة 1968، منح جائزة نوبل في الكيمياء سنة 1944 لاكتشافه عناصر مشعة واكتشافه للانشطار النووي يهتم بمجال النشاط الإشعاعي والكيمياء النووية.

[2] Frank Barnaby, **op .cit**, p. 15.

حفز التخوف من بعض التحذيرات حول أن ألمانيا تعمل على التجهيز لصنع القنبلة النووية الولايات المتحدة الأمريكية على بذل جهود ضخمة لتطوير أبحاث علمية في مجال الطاقة النووية، من خلال مشروع "مانهاتن" سنة 1942، حيث بدأت في صناعة الأسلحة النووية، وبعد ثلاث سنوات تمكنت من إتمام صنع أول قنبلة نووية[1]، تم تفجيرها في 26 جويلية 1945 في ولاية نيومكسيكو الأمريكية كموقع لإجراء التجارب النووية، وبالتحديد في صحراء "المنجوردو"، وقد شارك في تفجير القنبلة النووية نخبة من العلماء والباحثين في مجال الطاقة الذرية باعتبارهم رواد القنبلة النووية الأمريكية[2]، فقد فاقت النتائج كل التوقعات ليدرك الجميع مدى خطورة ما تم التوصل إليه على الحياة البشرية جمعاء، وتأكدوا أن العالم ليس بإمكانه توفير الوقاية من القنبلة النووية في حالة استخدامها، وقد وجهت هذه القنبلة في تصميمها كسلاح له هدف استراتيجي لإصابة مساحات كبيرة كالمدن والتكنات العسكرية، وأهداف تكتيكية محددة بشكل أدق كالمطارات ومصانع الأسلحة[3].

يعتبر السلاح النووي سلاح ردعي أكثر من أي شيء أخر فهو يستمد قوته من وجوده وليس من استعماله، فبعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة نووية جاءت فكرة الردع النووي، بعد تمكن الاتحاد السوفياتي من حيازة السلاح النووي سنة 1949، والذي عمل من خلاله على تعزيز موقعة في أوروبا الشرقية، ومن هذا المنطلق يعد استعمال السلاح النووي المتعدد الأبعاد السياسية والأمنية بمثابة خطوة نحو تحقيق الهيمنة، حيث انساقت الدول في سباق تسلح نووي لتحظى معضلة الانتشار النووي بالكثير من الاهتمام، والتي زادت في تعقيد الكثير من المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية[4].

لم يقتصر الأمر على هذا الحد بل بادرت دول أخرى إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما قامت به بريطانيا من خلال تكوين لجنة "مود" سنة 1940، بغرض إجراء دراسة معرفية حول مدى جدوى السلاح النووي ثم عملت على تطويرها سنة 1952، لكن تأخر تفجير القنبلة النووية إلى غاية 1957، أما فرنسا فقد تمكنت من ذلك عام 1960 لكن عملية البحث والتطوير بدأت سنة 1945، وهو نفس الأمر الذي ذهبت إليه الصين بمساعدة من الاتحاد السوفياتي حيث بدأت تعمل على صنع أسلحة نووية

---

(1) Frank Barnaby, **op .cit**, p. 15.

(2) عبد الحميد الفتياني، **أسلحة القرن العشرين**. ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص. 110.

(3) عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص ص.17-18.

(4) عبد السلام جمعة زاقود، **مرجع سابق**، ص ص.68-76.

سنة 1953، لتفجر قنبلتها النووية عام 1964، وهكذا تمكنت الدول الخمس الكبرى من امتلاك قدرات نووية، لتكون الدول النووية الرسمية التي فجرت قنابلها النووية قبل سنة 1967، لكن الذي حدث هو أن الرغبة في امتلاك السلاح النووي امتدت إلى دول أخرى، وهو ما أبدته الهند سنة 1974 على الرغم من ادعائها بأن التفجير كان لأغراض سلمية إلا أنها استمرت في تطوير برنامجها النووي، حيث شهد شهر ماي 1998 التفجيرات النووية الهندية والباكستانية على التوالي، أما إسرائيل فترجع جاهزية قنبلتها النووية إلى الستينيات، وإسرائيل حتى اليوم لم تنفي أو تعلن رسميا عن امتلاكها للسلاح النووي[1]، أما كوريا الشمالية فقد تمكنت من ذلك سنة 2005، ومحاولات إيران المتكررة لإكمال برنامجها النووي رغم المعارضة الدولية، وعليه دخلت العلاقات الدولية مرحلة جديدة عرفت بالعصر النووي الثاني، الذي تميز بزيادة الانتشار النووي وذلك يعود إلى مجموعة من الدوافع والأسباب.

***أسباب ودوافع الانتشار النووي:**

توجد عدة أسباب ساعدت على انتشار الأسلحة النووية والتي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

1/المخاوف الأمنية: يعد المنطلق الأمني دافعا بارزا نحو المطلب النووي والذي ارتبط بشكل كبير بطبيعة العلاقات الدولية التي من سمتها البارزة الشك وعدم اليقين، فإذا تتبعا تاريخ البرامج النووية للدول، يتبين لنا أن الدول التي تجد نفسها معرضة للتهديد العسكري وليس بإمكانها رده، أو لا تملك ضمانات أمنية لحماية أمنها، كغياب المظلة الأمنية هي الدول التي تكون لها الرغبة القوية لامتلاك السلاح النووي[2]، فبمجرد أن أصبح الاتحاد السوفياتي قادرا على شن ضربات نووية في المدن الأمريكية، بدأ الأوروبيون يشعرون بالقلق من أن المظلة الأمنية الأمريكية لم تعد قادرة على ضمان أمنهم، وهو ما دفعهم للتوجه نحو تطوير قدرا نووية خاصة[3]، ومن جهة أخرى تعد دول الجوار الإقليمي سببا في الشعور بغياب الأمن وبذلك تكون النزاعات الإقليمية دافعا أساسيا لامتلاك الأسلحة النووي لأن الدول المعرضة للنزاعات

---

(1) ستيف توليو، توماس شمالبرغر، **نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة.** معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الأمم المتحدة، جنيف، 2003، ص. 76.

(2) برونو تيرتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر.** تر: عبد الهادي الإدريسي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي، 2011، ص. 111.

(3) Kenneth Waltz**, The spread of nuclear weapons: more may better**, international institute for strategic studies, London , visited in:14/05/2017
https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/waltz1.htm

هي التي تعمل على تطوير أسلحة نووية[1]، فقد جاءت التجارب النووية الباكستانية ردا على التجارب الهندية، ومن هذا المنطلق بدأت فكرة الانتشار النووي، فبمجرد امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة النووية حفز ذلك مباشرة الاتحاد السوفياتي لامتلاكها، لتدخل مجرى العلاقات الدولية في سباق تسلح خطير بصبغة نووية بغرض تحسين الوضعية الأمنية، فقد اعتبرت هذه الدول أنه من حقها التسلح بما يكفل أمنها وسلامتها، وعليه تعد المخاوف الأمنية من أبرز العوامل التي تدفع الدول لامتلاك الأسلحة النووية مما زاد من انتشار التكنولوجيا النووية[2].

2/العوامل الداخلية: تلعب العوامل الداخلية هي الأخرى دورها في التأثير على صانعي القرار من أجل دفع بلادهم نحو تطوير برنامج نووي، وقد يكون ذلك نتيجة التأثر بالضغوطات والتحديات الإقليمية، فهذا ما عبر عنه الوزير الهندي عند القيام بالتفجيرات النووية بأنها كانت استجابة لرغبة داخلية في مجال الأمن القومي، أكثر من كونها لردع باكستان والصين، وهي نفسها الرغبة الداخلية في باكستان المؤيدة للبرنامج النووي تأييدا شاملا وكاملا[3].

تكمن أهمية السلاح النووي على المستوى الداخلي في أنه يساعد على تعزيز مكانة النظام في الدولة، في حالة إذا كان تحت سيطرة السلطة السياسية، فإنه سوف يمكنها من بسط نفوذها داخل الدولة والسيطرة على الجيش، خاصة إذا كان الجيش له دور فعال في الحياة السياسية، وهو ما نلتمسه في باكستان أثنا فترة حكم "ذو الفقار على بوتو"، كما يمكن أن يكون أداة لبناء هوية وطنية للدولة[4].

3/السوق السوداء للسلاح النووي: هي سوق للمتاجرة في المخابرات، التقنيات، المواد والمعدات المتعلقة بالمجال النووي، حيث يتم الحصول عليها لأغراض عسكرية وبطرق غير شرعية، والتي جعلت من امتلاك الأسلحة النووية أمرا غير مستحيل ولا مستبعد، لاسيما أن لها القدرة على توفير مواد كالبلوتونيوم واليورانيوم، وهي تحظى بدعم من بعض الدول لأغراض تجارية[5]، وقد انتشرت هذه النشاطات بشكل

---

(1) Matthew Kroenig, **Beyond optimism and pessimism: the differential effects of nuclear proliferation.** Managing the Atom Working Paper N°. 14, Harvard Kennedy School, Harvard University, 2009, p. 14.

(2) عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص. 25.

(3) سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص .124.

(4) برونو تيرتري، **مرجع سابق**، ص. 114.

(5) عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص. 29.

كبير، ومثلت أرضية خصبة لإمكانية تبادل كل مستلزمات التكنولوجيا النووية بطرق سرية، بعيدة عن إجراءات المراقبة والتفتيش من طرف الجهات المسؤولة بشكل مباشر على سياسات عدم الانتشار النووي الوطنية والدولية، وعرفت رواجا كبيرا بعد الحرب الباردة، حيث نجد سنة 1991 حوالي 40 عملية أما من سنة 1991 إلى1993 وصلت إلى 150 عملية، ثم ارتفعت إلى 194 عملية سنة 1995، ويعود ذلك إلى تزايد محاولات لتطوير برامج نووية كإيران وليبيا [1].

4/التعاون الدولي ومساهمته في انتشار الأسلحة النووية: بالعودة إلى الواقع الدولي نجد أن الدول النووية عملت على تقديم مساعدات للدول التي تعمل على تطوير برامج نووية، وقد شمل ذلك نقل التكنولوجيا، بناء المفاعلات النووية، وسائل النقل ونظم الإطلاق، لأنه مجال يتطلب خبرات فنية وتقنية عالية، مثلا برنامج الذرة من أجل السلام الذي أطلقه الرئيس الأمريكي إيزنهاور سنة 1955 سمح بطريقة مباشرة الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية[2]، لذلك فقد جاءت أغلب العمليات التعاونية من الدول الغربية السباقة في تطوير التكنولوجيا النووية، في شكل صفقات خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، الصين، فرنسا، وبالتالي ترجع مسؤولية الانتشار النووي إلى الدول الكبرى التي نشرت الأسس العلمية والتقنية للمجال النووي.

5/التطور العلمي والتكنولوجي: دائما ما كانت الادعاءات المبدئية للتطور التكنولوجي في مجال الطاقة النووية هو استخدامها لأغراض سلمية، لكن غالبا ما يتم تحويلها للأغراض العسكرية، لأن كلا الاستخدامين يقومان على نفس المبدأ بنفس المنشآت والتكنولوجيا، فالطاقة التي تستخدم لصنع الأسلحة النووية هي نفسها التي تولد الطاقة الكهربائية، إنما الأمر المختلف هو غرض استعماله[3]، فقد اكتفت كل من السويد، ألمانيا، الأرجنتين، البرازيل، جنوب إفريقيا، اليابان وكندا باستخدامها للأغراض السلمية، لكن بمجرد امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية فإن ذلك كاف لتسهيل الانتشار النووي[4].

6/ازدواجية التعامل بين الدول والموقف السلبي لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية: تتسم العلاقات الدولية في المواضيع التي يشوبها الغموض والشك التعامل بسياسة ازدواجية المعايير حسب مصالح

---

[1] سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**. مرجع سابق، ص ص.127-128.

[2] عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص. 29.

[3] Frank Barnaby, **op .cit**, p. 16.

[4] عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص ص.26-27.

الدول، مثلا الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها الإستراتيجية مع إسرائيل وملفها النووي الذي لم يلق أي معارضة دولية، بينما يكون التهديد بإمكانية استخدام القوة ضد برامج نووية لدول أخرى[1]، كما جعلت سياسية ازدواجية المعايير من عملية تقييم المخاطر الناجمة عن الانتشار النووي مجالا للشك حول مدى إلزامية موادها اتجاه الدول المالكة للسلاح النووي[2]، وعليه فإن مصداقية النظام الدولي من مصداقية الدول الكبرى التي ساعدت في انتشار الأسلحة النووية.

المطلب الثاني: التفسير النظري لظاهرة الانتشار النووي

تعد مسألة الانتشار النووي من المسائل الشائكة التي حظيت باهتمام المنظرين ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية وأهمها ما نجده ضمن تفسير الواقعية والواقعية الجديدة.

1/تفسير الواقعية الجديدة لظاهرة الانتشار النووي:

تستخدم الأسلحة بشكل عام في عدة وظائف لتحقيق أهداف معينة، كمهمة الدفاع عن أمن الدول وبقائها في ظل بيئة دولية تتميز بالفوضى ضمن المنظور الواقعي، لذلك ساد اعتقاد بأنه يجب على الدولة امتلاك قدرات عسكرية، كوسيلة للدفاع وأداة لإجبار الآخر بقبول إجراءات التسوية السلمية للمشاكل العالقة، لأن غياب البدائل الحقيقية للقوة المسلحة يزيد من رغبة الدول في تطوير قواتها المسلحة وامتلاك أسلحة نووية[3]، ونتيجة لارتباطها الوثيق بالسلم والأمن الدوليين حاول الواقعيون الجدد إبراز أهمية الأسلحة النووية، لذلك نجد "كنيث والتز" في إيضاح مفهوم القوة ركز على مفهوم القدرات التي يمكن تصنيفها وفقا لمدى قوتها، فالقوة بمفهومه ترتبط بمدى " قدرة الدولة على خلق وضع للنفوذ والسيطرة في مجال ليس تصارعيا بالضرورة"[4]، إذ يرى أن تخليد السلام وتحقيق الاستقرار يرتبط بدرجة كبيرة بالأسلحة النووية، لكون أن الدولة النووية بإمكانها تجنب الوقوع في حرب بخلاف الدول المسلحة بالأسلحة التقليدية، وعليه فقد مثل "كنيث والتز" التيار المتفائل بالانتشار النووي الأفقي ضمن مدرسة الواقعية

---

(1) نجيب بن عمر عوينات، **السياسة الخارجية الأمريكية في مجال نزع السلاح النووي**. دار اليازوري، عمان، 2012، ص. 55.

(2) عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص. 27.

(3) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. ط 3، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص.277.

(4) عبير بهولي، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص. 53.

الجديدة، فقد رأى أنه في حالة اكتساب أكثر من دولة القدرة النووية للضربة الثانية فإن ذلك يمنع من اندلاع الحرب وتصبح الحرب أمرا غير محتمل الوقوع، وفي هذه الحالة تعد الأسلحة النووية بمثابة القوة التي تعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين، ليصبح ذلك باعثا للعديد من الدول نحو اكتساب قدرات نووية احتراسا من الوقوع في الحرب وضمان بقائها، لذلك اتجه هذا التيار للقول بأنه على الرغم من سباق التسلح بين الدول خاصة المتنازعة فالسلاح النووي هو من حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد تمتع العالم منذ 1945 بأطول فترة سلام رغم الأزمات الخطيرة وحالات التصعيد فيها باستخدام الأسلحة النووية[1]، وبالتالي فإن ارتفاع عدد الدول المالكة للأسلحة النووية له تأثيره، لأن الإدراك بتكلفة الدمار تجعل من الدول النووية أكثر حذرا عند لجوئها إلى استخدام أسلحتها النووية، وبذلك يصبح للتفكير العقلاني سبيل قبل التصعيد إلى حالة الحرب النووية وهو ما سيؤدي إلى الاستقرار[2]، فبسبب الأسلحة النووية كان الحذر أثناء عدة أزمات مثل أزمة الصواريخ الكوبية أثناء الحرب الباردة، الحرب الحدودية بين الاتحاد السوفياتي والصين سنة 1969، وأيضا الأسلحة النووية الباكستانية جعلت من التصعيد غير مجدي ضمن سلسلة النزاعات المتكررة بينها وبين الهند المتفوقة عليها عسكريا[3].

رغم القوة التفسيرية التي قدمها "كنيث والتز" حول أهمية الأسلحة النووية ومساهمتها في حفظ السلم والأمن طوال فترة الحرب الباردة، إلا أنه برز اتجاه مغاير لطرحه العقلاني المرتبط بالردع والاستقرار في ظل استمرار الانتشار النووي، وقد مثله "Scott Sagan " الذي يشترك مع كنيث والتز في أهمية الأسلحة النووية وخصائصها المطلقة، إلا أن له نظرة تشاؤمية حول الانتشار النووي باعتباره يقلص من حظوظ الأمن والاستقرار على نقيض التيار الأول، حيث أن ضمان الأمن الدولي يكمن في فشل الردع وعدم استقراره، لأنه ليس بإمكان كل الدول الوفاء بالمتطلبات العملية للردع النووي أو القدرة الكافية للسيطرة على الأسلحة النووية، إضافة إلى عدم عقلانية جميع صناع القرار في تقييم الوضع وقوة الخصم العسكرية[4]، ولكون أن الردع غير مستقر فلا يمكن الاعتماد على الانتشار النووي، وبالتالي

---

(1) Scott D Sagan, Kenneth Waltz, **The spread of nuclear weapons a debate renewed: with new sections on India and Pakistan terrorism and missile defense.** Norton company**,** newYork, 2003, p p.47-72.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. تر: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 1985، ص. 262.

(3) Matthew Kroenig, **op .cit**, p p.8-9.

(4) Scott D Sagan, Kenneth Waltz, **The spread of nuclear weapons a debate renewed: with new sections on India and Pakistan terrorism and missile defense. op .cit**, p p.56-59.

يمكن القول أن انتشار الأسلحة النووية وامتلاكها من قبل قوى صغيرة ذات خبرة أقل قد يؤدي إلى حروب نووية لكون أن العدوانية تصبح صفة الدول النووية والأكثر عرضة للانخراط في النزاعات من الدول غير النووية[1]، وعليه بمجرد زيادة عدد الدول المالكة للسلاح النووي يؤدي إلى زيادة احتمالية الوقوع في الحروب بالخطأ، بسبب سوء التقدير والتصعيد والتصرف غير المسؤول فليس كل صناع القرار عقلانيين، بالإضافة إلى الضغوطات الداخلية وهيكلة المؤسسات وطبيعة عملها[2].

2/نظرية الردع النووي:

أدى اكتشاف العنصر النووي إلى تغير مفهوم الردع الذي لم يعد يحمل نفس المعنى بعد الحرب العالمية الثانية، فالردع بمفهومه العام هو التهديد الضمني والصريح بإعلان الحرب، بمعنى القدرة على الدفع بالخصم وإرغامه على التراجع عن قرار معين ليس في صالحه، ويعتبر بمثابة حصيلة نهائية لجملة من المتغيرات العسكرية، السياسية، والدفاعية[3]، ولكون الردع له أصوله التقليدية فالعصر النووي أكسبه مقومات جديدة، لذلك فالردع النووي هو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في قتال يدور بالأسلحة التقليدية أو هو "امتلاك الإمكانيات النووية لمواجهة أي اعتداء نووي مع التهديد بالرد بشكل يفوق في مستواه مستوى الهجوم وفي نطاق غير محتمل من المعتدي عليه"[4].

يعتمد الردع النووي بشكل كبير على مدى قدرة الدولة على تطوير قدرات نووية كبيرة لحد القدرة على التدمير من خلال الضربة الثانية[5]، بمعني مدى القدرة على الاستمرار والبقاء، وهو الأمر الذي يتطلب تقنيات وأجهزة عالية الدقة كالأقمار الصناعية وأجهزة الرادار وأجهزة الكترونية، لتتمكن الدولة من القيام بعمليات هجومية قبل وصول الضربة الأولى، للتأثير على العدو بشكل قادر على شل حركته ومنعه من استعمال قوته ضدها، وقد استند مفهوم القوة التدميرية وارتبط بالقدرة عل تدمير أهداف إستراتيجية وهناك من ربطها بالبعد الاقتصادي وإصابته بالعجز، لكن يعتبر القيام بتدمير الأسلحة النووية للعدو هو

---

[1] Matthew Kroenig, **op .cit**, p p.8-13.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 262.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص. 156.

[4] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 245.

[5] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. مرجع سابق، ص. 112.

التدمير الأكثر فعالية[1]، فحماية المصالح السياسية والإستراتيجية للدولة أصبحت تعتمد بشكل كبير على ما تملكه الدولة من قوة لوسائلها، فحسب "وليام كوفمان" يقول ليس من المتصور أن يتحقق التوازن بين قوتين بشكل يسمح بممارسة تأثيره من خلال الارتكاز عل عنصر واحد من عناصر الردع، بل يعد الردع المتعدد العناصر هو الردع الفعال والقوي، وذلك بالقدرة على المبادرة بالضربة الأولى وتوفر المقدرة على الثأر في الظروف المناسبة وإلحاق الضرر بالخصم[2].

عمل التهديد النووي على إبقاء نوع من السلام أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين، لذلك تعد القدرات النووية بمثابة الضامن الوحيد للاستقلال الوطني وبقاء الدولة، لأنه في حالات النزاع ووصول الدولة إلى حالة الهزيمة يصبح استخدام الأسلحة النووية بمثابة ملاذ لا مفر منه، وهو الأمر الذي تفهمته بعض الدول كإسرائيل وباكستان والهند[3]، لأنه بمجرد امتلاك قوة الردع النووي فإن ذلك سيوفر لها قدرا كبيرا من الشعور بالطمأنينة والاستقرار في ظل البيئة المحيطة، وبالتالي فإن الدول الصغرى والضعيفة جعلت من الأسلحة النووية كأداة للحفاظ على بقائها في الوجود[4].

لقد دفع التفكير في إمكانية حدوث حروب نووية بغض النظر عن الأسباب والدوافع إلى ضرورة الحد من الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بشكل كلي، لأن الدول النووية ستجد نفسها تتجه نحو حروب نووية، فرغم أن هذه الدول ليس لها من الدلائل لإمكانية دخولها في حروب نووية، بقدر ما لها من الإدراك بمدى خطورة نشوب هذه الحروب والنتائج المترتبة عنها، مع أنه لا يمكن إقناع هذه الدول بأن عدم التسلح هو الحل الفعال لضمان أمنها، وبذلك خلقت الأسلحة النووية وضعا تكون فيه الدول النووية أكثر حذرا في تعاملها أثناء النزاعات، فسوء التفسير لاتصال هاتفي، رسالة معينة، قد يؤدي إلى كارثة عالمية في ظل وضع دولي يرغب في جعل البيئة الدولية أقل جاهزية وصلاحية لاندلاع حروب نووية[5].

---

(1) محمد نصر مهنا، **تطور السياسية العالمية والإستراتيجية القومية**. الكتب الجامعي الحديث، (د م ن)، 2011، ص ص.263-264.

(2) إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. مرجع سابق، ص. 156.

(3) كولن جراي، "سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد26، أبوظبي، (د ت ن)، ص. 27.

(4) Scott D Sagan, Kenneth Waltz, **The spread of nuclear weapons: A debate renewed,** newYork, visited in: 14/05/2017
home.sogang.ac.kr/.../week%206%20Sagan_Waltz_1995%20sum

(5) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 258-260.

المطلب الثالث: المعاهدات الدولية للحد من الانتشار النووي

نتيجة الوعي والإدراك بخطورة السلاح النووي ومدى قدرته التدميرية، جاءت الدعوة إلى ضرورة وضع آليات للتحكم في الأسلحة النووية والحد من الانتشار النووي، وقد تمثلت من عقد اتفاقيات إقليمية ودولية ثنائية أو متعددة الأقطاب، شملت بعض إجراءات التضييق والتحديد الجزئي لبعض الوسائل ومنعها، فالأمر في البداية لم يشمل نزع السلاح أو تخفيض القدرات النووية للدول[1]، ففي سنة 1943 عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اتفاقا بعدم السماح بنقل أي معلومات عن كيفية إنتاج السلاح النووي، وفي سنة 1945 تعهدت ألمانيا بعدم إنتاج الأسلحة النووية لتكون الجهود الأولى للحد من الانتشار النووي[2].

استمرت هذه المحاولات بظهور بعض البوادر الإقليمية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية كإجراء خلق مناطق خالية من الأسلحة النووية حيث تسعى دول منطقة معينة إلى عدم امتلاك الأسلحة النووية مع تعهد الدول النووية بعدم استخدامها اتجاهها (أمريكا اللاتينية والمحيط الهادي)[3]، أما المحاولات الثنائية فقد برزت أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين من أهمها سالت **الأولى** في 1972 و**الثانية** في 1979 **معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية** وهي من أجل تحقيق نوع من التوازن بين البلدين وقد ارتبطت بتحديد مواقع الدفاع المضاد للصواريخ حيث تم تحديد موقع واحد خلال برتوكول 1974، وفي سنة 1987 تم عقد **اتفاقية الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط** وكانت حول منع الصواريخ المتوسطة المدى، ثم اتفاقية ستارت الأولى والثانية سنة 1991،1993 على التوالي وهي **محادثات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية** الأولى عملت على تحديد عدد القنابل بـ600 قنبلة خفيفة وعدد الصواريخ أرض أرض متعددة الرؤوس النووية، أما الثانية فقد حددتها من 3000 إلى 3500 قنبلة لكنها لم تدخل حيز النفاذ لرفض الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة عليها[4]، أما بالنسبة للمعاهدات الدولية للحد من الانتشار النووي فقد تمثلت أهمها في:

---

[1] برونو تيرتري، **مرجع سابق**، ص ص.145-150.

[2] عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص. 97.

[3] ستيف توليو، توماس شمالبرغر، **مرجع سابق**، ص.82.

[4] برونو تيرتري، **مرجع سابق**، ص ص.146-147.

1/ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:

جاءت مبادرة الرئيس الأمريكي إيزنهاور بمشروع الذرة من أجل السلام عام 1953، للتعاون الدولي في مجال الطاقة الذرية، كما تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1957، وبعدها بدأت حوارات لأجل إنشاء اتفاقية تختص في منع انتشار الأسلحة النووية، عندها تم طرح اقتراح بمبادرة ايرلندية على الأمم المتحدة تمثل في عدم إتاحة الدول التي تملك التكنولوجيا النووية لدول الأخرى، وعليه جاء قرار الأمم المتحدة من جمعيتها العامة بالإجماع، يقضي بإنشاء اتفاقية دولية هدفها منع انتشار الأسلحة النووية، والتي تجسدت في **معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية**، حيث فتح المجال للتصويت بعدما تم إعلانها في 1968/07/01 لتدخل حيز النفاذ في 05 مارس 1970 بعد توقيع 43 دولة، والتي يجب أن تكون منها ثلاث دول نووية، وقد شكلت هذه المعاهدة الأساس القانوني لمنع انتشار التكنولوجيا والأسلحة النووية بهدف أبعد إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل، لتعد بذلك المعاهدة الدولية التي استطاعت استقطاب أكبر عدد من الدول المنضمة إليها[1].

أهم شيء انطلقت منه المعاهدة هو التنبيه إلى الخطر وحجم الدمار الناجم عن استعمال السلاح النووي على الحياة البشرية، وأن الزيادة في انتشاره قد تؤدي إلى الوقوع في حروب نووية، وعليه فإن المعاهدة سعت إلى وضع إجراءات وتدابير كفيلة وقادرة على حظر الانتشار النووي، لكنه اقتصر على الدول غير النووية مستثنية الدول النووية الرسمية، ومن ثم وقف سباق التسلح وحظر استخدام الأسلحة النووية أثناء النزاعات المسلحة، والتوقف عن إنتاجها والقضاء على ما هو موجود منها، ووقف التجارب النووية، وعليه فقد تضمنت المعاهدة في موادها عدة التزامات للدول الأعضاء كالتالي:

المادة الأولى: تلتزم وتتعهد الدول الأعضاء المالكة للأسلحة النووية بعدم تقديم أي مساعدات تقنية أو فنية، أو العمل على نقل التكنولوجيا النووية سواء بطرقة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي دولة غير مالكة للسلاح النووي عضو في المعاهدة خارج إطار الاستعمال السلمي للطاقة النووية[2].

---

[1] عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص ص. 97-98.

[2] بول كيه، مارك هولت وماري بيث نيكيتين، "التعاون في مجال الطاقة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أجنبية"، **مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية**. العدد 141، أبوظبي، 2014، ص. 48.

المادة الثانية: تضمنت التزام خص الدول غير المالكة للسلاح النووي العضو في المعاهدة وهو التزام مكمل للالتزام الأول، حيث تلتزم فيه هذه الدول بأن لا تعمل على إنتاج أو استقبال كل ما يتعلق بصنع الأسلحة النووية، بمعني أن تتعهد بأن لا تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية[1]، لكنه التزام جعل من تلك الدول التي ترغب في امتلاك الأسلحة النووية تبقى خارج المعاهدة كالهند، باكستان وكوريا الشمالية، لأنه وفق المادة 09 فإن التعاون بين الدول غير الأطراف في المعاهدة لا تقع عليه أية مسؤولية[2].

المادة الرابعة: جاء هذه المادة لتوضح الحقوق التي منحتها المعاهدة لجميع الدول الأعضاء بإمكانية تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، حيث تتعهد الدول الأطراف بالتعاون من أجل تسهيل تبادل التقنيات والمواد والمعلومات لإنتاج طاقة نووية لغرض الاستخدام السلمي مع للدول غير النووية طرف في المعاهدة، بشكل فردي أو عمل جماعي في إطار منظمات دولية، وهو ما تضمنته المعاهدة في ديباجتها بأن الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية يجب أن يتاح لجميع الأطراف في المعاهدة وذلك لما له من فوائد اقتصادية وتنموية[3].

يعتبر الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الأهداف التي تسعى المعاهدة إلى تحقيقها على أمل أن يسود عامل الثقة لدى الدول غير النووية، والتي ترى أنه من حقها امتلاكه خاصة التي لها قدرات نووية لأغراض سلمية، والتي تعتبر انضمامها للمعاهدة كعائق أمام تحقيق هدفها، وعليه يعتبر هذا الهدف بمثابة طريقة لخلق نوع من التوازن بين التزام الدول الأعضاء لطموحاتها وحقوقها، وبطريقة غير مباشرة فهي تعمل على تشجيع الانضمام للمعاهدة وهذا لصالح الحد من زيادة الانتشار النووي[4].

اتخذت المعاهدة من أجل فرض نوع من الرقابة والمتابعة نظام ضمانات السلامة التي تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات التفتيش والمراقبة ومتابعة دائمة بشكل يسمح لها باكتشاف أي عمل يقوم بتحويل استخدام الطاقة النووية من الغرض السلمي المسموح به إلى أغراض عسكرية وأي محاولة لإنتاج الأسلحة النووية، كما يمكنها اكتشاف أي نشاط غير معلن به لغرض عسكري وذلك لا

---

[1] بول كيه، **مرجع سابق**، ص. 48.

[2] عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص. 104.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص. 643.

[4] عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص ص.101-102.

يشمل فقط المنشآت المصرح بها من قبل الدولة المعنية، إنما يمكنها أن تتحرى عن أي أنشطة قد تكون سرية، وتعد هذه الضمانات إلزامية لكل دولة لا تملك الأسلحة النووية[1].

وفقا للمادة التاسعة في الفقرة الأولى تكفل المعاهدة حق الانضمام لجميع دول العالم في أي وقت أرادته الدولة، كما اعترفت المعاهدة بحق أي دولة عضو في الانسحاب منها؛ إذا طرأ تغير على مضمون المعاهدة ترتب عنه أضرار بالمصالح القومية العليا للدولة، وفي هذه الحالة تقوم الدولة الراغبة في الانسحاب بإعلان جميع الدول الأعضاء ومجلس الأمن بذلك قبل ثلاثة أشهر، ومن أجل متابعة مدى سير المعاهدة وتنفيذ الالتزامات استحدثت إجراء مؤتمرات المراجعة منذ 31 ماي 1975، إذ يعد مؤتمر المراجعة لسنة 1995 من أهمها فمن خلاله أصبحت المعاهدة سارية بصفة دائمة[2].

رغم أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاقت قبولا واسعا في المجتمع الدولي إلا أنها اتسمت بالكثير من القصور، فقد افتقرت لمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء فيما تعلق بنوع الالتزام المفروض عليها، حيث سمحت للدول النووية بالمحافظة على ترسانتها النووية وتطويرها بينما الدول غير النووية منعت من امتلاك السلاح النووي بل فرضت عليها ضمانات المراقبة المستمرة، وهو إجراء لا تخضع له الدول غير العضو في المعاهدة، لذلك فقد طالبت اليابان بضرورة قيام المعاهدة على المساواة وتخلص الدولة النووية من ترسانتها النووية، أما الصين اعتبرتها معاهدة احتكارية تقوم على التميز بين الدول الأعضاء لأنه في ظل غياب الحماية الدولية للدول الضعيفة سيدفع بها إلي السعي لامتلاك الأسلحة النووي، كما يعد غياب التزام عدم نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول غير العضو في المعاهدة التي لا تخضع لأي ضمانات المراقبة بمثابة أفضلية كسبتها عن الدول الأعضاء، وبالتالي سمحت لها وبطريقة غير مباشرة بامتلاك الأسلحة النووية، وهو ما قامت به الهند، باكستان، إسرائيل وكوريا الشمالية، وحتى أن غياب الرقابة الصارمة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يعد بمثابة فتح المجال لتحويلها إلى أغراض عسكرية[3]، وعليه فقد أدى كل هذا إلى إضعاف القوة الإلزامية للمعاهدة، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا عارضت في الكثير من المرات إجراء خلق مناطق خالية من السلاح النووي، لأن المعاهدة لم تحدد نوع العقوبات المفروضة على الدول التي تخالف الالتزامات بل تكتفي فقط بإحالة المسألة إلى

---

[1] بول كيه، مارك هولت وماري بيث نيكيتين، **مرجع سابق**، ص. 22.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. مرجع سابق، ص. 643.

[3] عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص ص.115-127.

مجلس، كما أنها لم تتضمن نص صريحا يقضي بحظر استخدام الأسلحة النووية مثلما هو في محدد في معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية 1972 والكيمائية 1993[1].

2/معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:

تعود معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى سنة 1963 حين تم عقد اتفاق بمبادرة أمريكية حول الحظر الجزئي للتجارب النووية والتي بموجبها يتم منع إجراء تجارب نووية في الهواء الطلق وفي الفضاء وتحت الماء، واستمر الوضع في تطوير هذه الاتفاقية بتحديد المقدار المسموح به لإجراء التجارب النووية، وكان ذلك سنة 1974على شكل عتبة لتحديد التجارب النووية، ثم تم توسيعها لتتضمن منع التجارب النووية للأغراض السلمية[2]، استمرت المفاوضات بمبادرة من الدول الكبرى إلى غاية 1991 في مؤتمر للأمم المتحدة حول نزع السلاح، حينها تم وضع إجراء لتحويل معاهدة الحظر الجزئي إلى منع شامل وكلي للتجارب النووية سنة 1996، لكن مسألة التفتيش الميداني تعد عائقا أمامها لأنه الأمر الذي رفضته بعض الدول مثل فرنسا، الصين وهذه الأخيرة التي استمرت في إجراء تجارب نووية حتى عام 1993 لكنها تراجعت عام 1996 وأعلنت توقفها عن التفجير[3]، إلا أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بسبب عدم توقيع الدول العشر من مجموع 44 دولة التي من المفروض أن توقع عليها[4]، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، باكستان، اندونيسيا كوريا الشمالية، مصر، إيران، وإسرائيل، تضمنت المعاهدة في محتواها منع القيام بأي تفجير نووي سواء للأغراض العسكرية أو السلمية، وذلك لكون أن كلا التفجيران يهددان الأمن والسلم الدوليين، وأكثر من ذلك فهي تؤدي إلى تطوير الأسلحة النووية بطريقة غير مباشرة، ولأن المعاهدة تهدف لوقف الانتشار النووي بنوعيه الأفقي والعمودي، فإجراء تجارب نووية يعني تطوير واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، بمعني حد كمي ونوعي للأسلحة النووية، وهو ما يعد بمثابة خطوة فعالة للحد من انتشار الأسلحة النووية[5].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. مرجع سابق، ص 644.

(2) برونو تيرتري، **مرجع سابق**، ص ص.148.

(3) عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص ص.142-143.

(4) برونو تيرتري، **مرجع سابق**، ص. 149.

(5) عبد القادر زرقين، **مرجع سابق**، ص ص.141-145.

لاقت مبادرات الحد من الانتشار النووي الكثير من التحديات خاصة من الدول النووية التي عملت من جهة على تطوير قدراتها النووية لأسباب أمنية وإستراتيجية، وهو الأمر الذي ربطت به باكستان رغبتها في امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من الدول النووية الحديثة لتحقيق الردع النووي، ومن جهة ثانية ساعدت هذه الدول في تطوير برامجها النووية.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتأسيس الدولة الباكستانية

ظهرت جمهورية باكستان الإسلامية إلى حيز الوجود في 14 أوت 1947 في جنوب أسيا، لتحتل بذلك موقعا استراتيجيا ضمن مفترق طرق حضاري وتجاري يربط الشرق الأوسط وجنوب أسيا والصين عبر طريق الحرير، وهي أقرب طريق للبحر بالنسيبة لجمهوريات أسيا الوسطى، مما أهلها لأن تكون ممرا حيويا لثروات بحر قزوين نحو ميناء كراتشي ومنه إلى مختلف أنحاء العالم، وقد أدى الأساس الذي بنيت عليه الدولة الباكستانية إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسات القومية في الدولة، فقد لعبت دورا مهما في تأسيس الدولة وقامت بأدوار خارج وظيفتها الأساسية جعلتها تحظى بقبول شعبي واسع ونفوذ سياسي كبير.

المطلب الأول: جذور القوة العسكرية في باكستان

يعد الجيش الباكستاني جزء من ذلك الجيش الذي تم تأسيسه من قبل بريطانيا أثناء تواجدها في شبه القارة الهندية[1]، كنتيجة لتوسع الموجة النضالية التي كانت تقوم بها الحركات الوطنية الشعبية، والتي دفعت بالحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات لقمع تلك الحركات الوطنية الشعبية، بإضافة إلى التخوف من وقع الثورة الروسية، كما كانت كردة فعل لتهدئة المطالب المتنامية بزيادة مساهمة الضباط الهندوس ضمن "سياسة التهنيد" في إعداد الجيش، وفي هذه الحالة دفع الوضع السياسي المتدهور إلى الحتمية العسكرية كاعتبار شامل" ليؤمن للإمبراطورية البريطانية إمكانية تشغيل الجيش بالسياسة "[2].

تتميز شبه القارة الهندية بالتنوع الاثني والطائفي والذي اتخذ كأساس لانتقاء وتجنيد أعضاء الجيش، فمثلا نجد سكان إقليم البنجاب أكثر ميولا للروح العسكرية من غيرهم، وهو ما دفع ببريطانيا إلى تجنيدهم بأعداد كبيرة ضمن "سلك الضباط في الجيش البريطاني الهندي"[3]، وعليه فقد أفرزت سياسة التجنيد العسكرية التي قامت على أساس الاختيار والانتقاء لعناصر الجيش معظم الضباط الكبار في

---

(1) ستار جبار علاوي، **باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية**. دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص. 177.

(2) أنور عبد المالك، **الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو**. تر: حسن قبيسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص. 125.

(3) إيرابيل كورد ونير، "النظام العسكري والسياسي في باكستان"، تر: عبد الله جمعة الحاج، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 37، أبو ظبي، 2001، ص ص.18-19.

الجيش الباكستاني، الذين تم إعدادهم في المعهد العسكري الملكي منذ المراحل الأولى والذين اختارتهم الحكومة البريطانية بعناية، لترتفع بذلك أعداد الجيش وتزداد أكثر، وحتى بعد قيام الدولة الباكستانية ظل الاعتماد الكبير في تطوير الجيش على سكان إقليم البنجاب الذين مثلوا حوالي64%، ليصبح بذلك إقليم البنجاب القاعدة المركزية للتجنيد في باكستان، والذي ساعد بدوره في خلق نوع من الانسجام داخل أعضاء الجيش[1] .

ارتكزت المهام الموكلة للجيش في عهد الإمبراطورية البريطانية في شبه القارة الهندية على حفظ السلام والأمن الداخلي؛ ما يسمى بوحدات الجيش الداخلي، وقد ظل الطابع الداخلي لمهام الجيش لصيقا به حتى بعد أحداث الانقسام واستقلال باكستان عن الهند، على الرغم من الصعوبات العديدة التي واجهتها المؤسسة العسكرية في البداية، فالهند منعت باكستان من حصتها من المعدات العسكرية ووقوع معظم المؤسسات والمصانع العسكرية في الأقاليم الهندية ماعدا كلية الأركان في كوكول[2].

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في قيام الدولة الباكستانية

يعتبر السيد "محمد أحمد خان" أول من لاحظ أن الإمبراطورية الهندية تضم حضارتان مختلفتان الإسلامية والهندوسية، وقد كانت الانطلاقة لهذه الرؤية بداية من السياسة اللغوية المتنوعة لتكون أكثر وضوحا للمسلمين حول إمكانية إنشاء وطن خاص بهم يكفل حريتهم ومصالحهم[3].

1/السياق التاريخي لنشأة الدولة الباكستانية:

ساقت جملة من الأحداث السياسية لسنة 1901 إلى عقد اجتماع تاريخي انبثق عنه تشكيل حزب الرابطة الإسلامية، والذي مثل الخطوة الرئيسية في سبيل شعور المسلمين بإمكانية قيام دولة خاصة بهم، وعلى إثر تخوف بريطانيا من تعاظم هذه الفكرة قدمت وعودا بتقسيم البنغال لكنها تراجعت عنها سنة 1911، ونتيجة لبعض الاضطرابات التي اندلعت في المنطقة عملت بريطانيا على إرسال لجنة لدراسة الأوضاع عام 1927 وقد تضمنت مسألة حقوق الأقلية المسلمة في الهند، وتعزز هذا المطلب أكثر من خلال مؤتمر الدائرة المستديرة بقرار من الحكومة البريطانية عام 1930 حول ضرورة وضع أسس قانونية

---

(1) أنور عبد المالك، **مرجع سابق**، ص. 125 .

(2) ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 178 .

(3) فرج جبران، **تعال معي إلى باكستان**. مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012 ، ص. 22.

لضمان حقوق تلك الأقليات، حيث اعتبر قرار تقسيم الهند هو الحل المناسب لمختلف المشاكل الموجودة وأنه لصالح الطرفين؛ لكونه يسمح للهند بتحقيق التوازن الداخلي، أما المسلمين فسوف يسمح لهم بممارسة القوانين الإسلامية في الدولة الجديدة، وفي سنة 1940 تم عقد دورة تاريخية من طرف حزب الرابطة الإسلامية في بلاهور ليتم قبول فكرة قيام دولة باكستان، حيث وضعت المبادئ الأساسية حسب ما تقتضيه الوحدات الجغرافية؛ فالأقاليم التي تقطنها أغلبية مسلمة تتمتع بالاستقلال والسيادة، أما التي تتضمن أقلية سواء من الهندوس أو المسلمين يضمن لها الدستور كامل حقوقهم على كلا الجبهتين[1]، ففي الخريطة التالية توضيح للولايات الأميرية الخاضعة للسلطات الهندية والولايات الخاضعة للحكومة البريطانية مباشرة أثناء الاحتلال البريطاني للإمبراطورية الهندية.

الخريطة رقم(01): شبه القارة الهندية قبل التقسيم

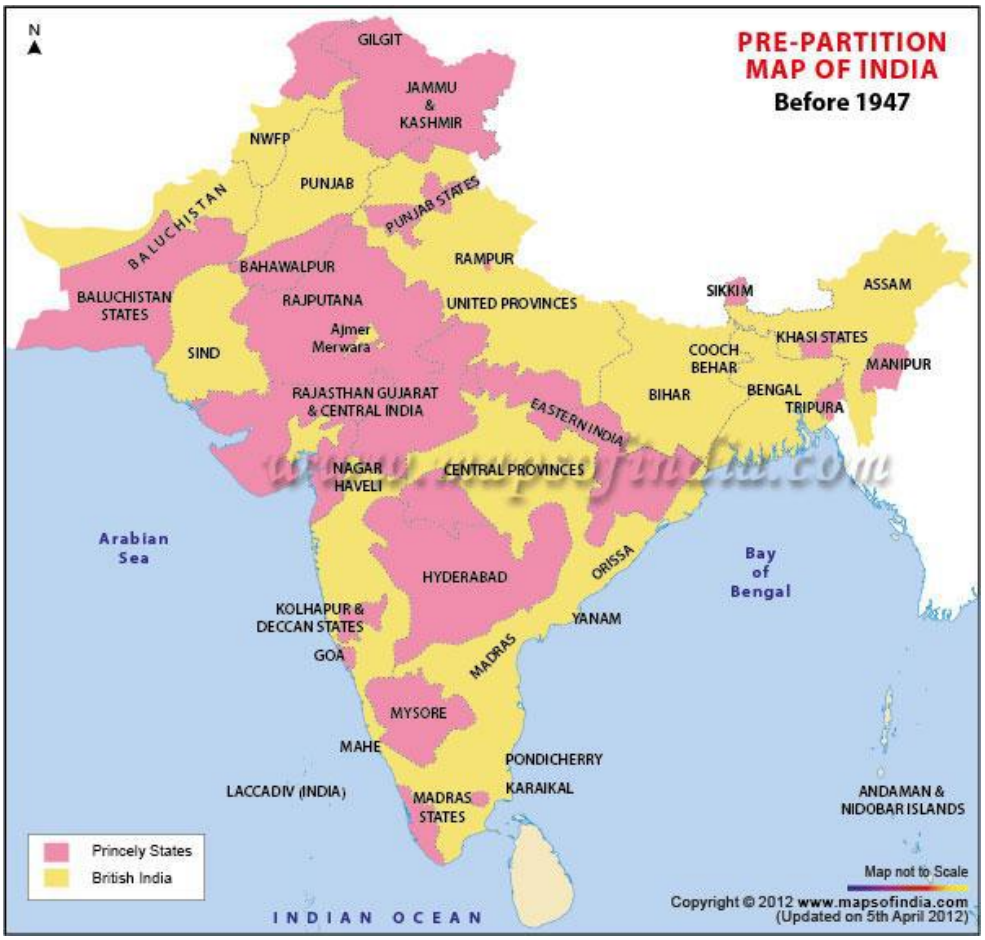

المصدر : http://www.mapsofindia.com/maps/india/prepartitionmap.htm

[1] فرج جبران، **مرجع سابق**، ص ص.23-28 .

رفض حزب المؤتمر الهندي فكرة التقسيم بشدة لكن إثر النشاط الكبير والإيمان القوي لدى حزب الرابطة الإسلامية القوة السياسية الرئيسة في شبه القارة الهندية الذي تمكن من لعب الدور الحاسم[1]، حيث دفع 03 جوان1947 إلى عقد مؤتمر في لندن حضره ممثلين عن حزب الرابطة الإسلامية وحزب المؤتمر الهندي وتم الوصول إلى اتفاق يقضي بقبول فكرة قيام دولة باكستان ومنح الاستقلال للهند[2]، وعليه ظهر إلى الوجود دولتين مستقلتين الهند بأغلبية هندية وبأكبر مساحة، وجمهورية باكستان بأغلبية مسلمة، وقد أرجعت بعض المقاطعات إلى الاستفتاء الشعبي لانضمامها لأي طرف تختاره، وأرجع البعض الأخر إلى ولاة المقاطعات، وقد عبر هذا الانقسام عن محاولة الوصول إلى حل لمختلف المشاكل التي تشهدها شبه القارة الهندية من اختلافات دينية وثقافية واثنيه[3].

تشكلت باكستان من جزأين، الإقليم الشرقي والإقليم الغربي يفصل بينهما مسافة 100 ميل من الأراضي الهندية ولا يوجد طريق بري بل طريق بحري فقط، وهو ما زاد من صعوبة التواصل بين الإقليمين، تميز الإقليم الغربي بهيمنة البنجاب على الجيش ومؤسسات الدولة، تباين في مستوى تطور الأقاليم، وذلك على خلاف الإقليم الشرقي الذي كان متجانس بسبب غياب التعدد الاثني بأغلبية بنغالية[4]، وعليه فقد ضمت باكستان بإقليمها الغربي عدة جماعات اثنيه حيث نجد البنجاب، السند، البلوشستان البلوش، والمهاجرين، وبعض الأقليات الأخرى، تختلف هذه الجماعات في ثقافتها ولهجاتها وقد اتخذ من اللغة الأوردية اللغة الرسمية في البلاد على الرغم من أن الذين يتحدثون بها لا يتجاوز9%، في حين اللغة البنجابية بنسبة 65% والسندية 11% و24% لهجات أخرى[5]، وقد كان لذلك أثر كبير من ناحية النزعة القومية التي اختلفت بين الإقليمين الشرقي والغربي والذي يرجع إلى الاعتماد على العامل الديني لكونه قادر على تحديد الهوية الوطنية الباكستانية[6].

والخريطة التالية توضح الحدود السياسية بين الهند وباكستان بعد عملية التقسيم سنة 1947

---

(1) محمد سعد أبو عامود، **الدور السياسي للجيش الباكستاني**، مجلة الديمقراطية، تاريخ التصفح: 2017/03/15
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=544

(2) فرج جبران، **مرجع سابق**، ص. 29.

(3) محمود شاكر، **باكستان**. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1972، ص. 41.

(4) ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص ص.45-46.

(5) محمد سعد أبو عامود، **أزمة النظام السياسي في باكستان**، مجلة الديمقراطية، تاريخ التصفح: 2012/03/15
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=231

(6) إبرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص. 15.

خريطة رقم(02): الحدود السياسية بين الهند وباكستان بعد التقسيم عام 1947

المصدر: http://www.GernerationalDynamics.com/pgxct.gdlog0710.htm

2/هيمنة المؤسسة العسكرية على الشؤون الداخلية للدولة:

خروج باكستان كدولة مستقلة إلى الوجود لم يكن بالأمر الخالي من التحديات، فقد جمعت رصيدا كبيرا من نقاط الضعف في كيان الدولة الجديدة؛ حيث افتقرت لمعظم الموارد والثروة والمؤسسات وغياب المصادر المالية[1]، فقد صاحب تقسيم شبه القارة الهندية أحداث دامية من الهندوس ضد المسلمين خاصة في إقليم البنجاب الشرقية، حيث تم قتل حوالي 200 ألف مسلم خلال يومين فقط[2]، مما جعل مهمة الجيش الباكستاني التي تعلقت بتحقيق الأمن الداخلي تستمر نتيجة أعمال العنف والاضطرابات التي شهدتها البلاد بعد الانقسام، فقد أخذ الجيش على عاتقة مهمة تأمين اللاجئين الفارين والمهاجرين من الأقاليم الهندية نحو باكستان وتقديم المساعدات اللازمة لهم، محاولا بذلك التغلب على المشاكل التي عصفت بالبلاد، وعليه فقد شكلت هذه الأحداث انطباعا حسنا وصورة استحسنها الأهالي واللاجئين في

[1] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 44.

[2] محمود شاكر، **مرجع سابق**، ص. 41.

باكستان لدى الجيش، ليفرض بذلك قبولا في الأوساط الشعبية، إضافة إلى استمرار النزاع مع الهند خاصة حول إقليم كشمير، وكل هذا زاد من الإيمان القوي بقدرة المؤسسة العسكرية في الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها، "إن الخطر الممكن لنشوب نزاع مع الهند قد أعطى للجيش برنامجه وصاغ له أهدافه فقد اتخذت الروح الوطنية في باكستان هذا الشكل في جوهره ووجدت تعبيرا عنها أينما كان النزاع الهندوسي الذي شكل دافعا لها"[1].

اعتبر الجيش المؤسسة الرئيسية في الدولة فقد كان واضحا أن القوى السياسية تعاني من الضعف والانقسام داخل صفوفها، لعدم توفر الكوادر الفنية التي لها إمكانية تكوين وإدارة مؤسسات الدولة الحديثة؛ فمنذ اللحظات الأولى لقيام الدولة الباكستانية وطوال فترة حكم الأنظمة المدنية إلى غاية سنة 1958 تبين أن النخب العسكرية أكثر تأهيلا وتنظيما من القوى السياسية داخل الدولة، وخلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 1999 شهدت باكستان أربع عمليات انتخابية، وتم حل البرلمان خمس مرا ت فلم يتمكن أي برلمان من إكمال مدته القانونية وذلك بسبب الفساد وسوء الإدارة، وقد شهدت هذه الفترة ممارسة العسكريين لأدوار سياسية بطريقة غير مباشرة داخل النظام السياسي الباكستاني[2].

إن هيمنة المؤسسة العسكرية في باكستان لم تقتصر فقط على الشؤون السياسية بل امتدت إلى المجال الاقتصادي، وذلك من خلال حيازتها لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية فهي ثاني أكبر ملاك الأراضي في باكستان؛ حيث بلغت الأراضي التي تعود ملكيتها إلى المؤسسة العسكرية في إقليم السند 1 مليون هكتار أي ما يساوي 7% من المساحة الإجمالية للإقليم، وهو الأمر الذي أدخل المجتمع الباكستاني في مواجهة مع المؤسسة العسكرية، هذا بالإضافة إلى هيمنتها على النشاطات التجارية خاصة شركات النقل، كما تتمتع المؤسسة العسكرية بخيارات تفضيلية كبيرة خاصة الرتب العالية، الأجور، المعاشات التقاعدية، والتأمين، وكلها امتيازات على حساب المجتمع الباكستاني تحت مبرر توفير الأمن خاصة ضد التهديد الهندي[3].

---

(1) أنور عبد المالك، **مرجع سابق**، ص. 128.

(2) محمد سعد أبو عامود، **أزمة النظام السياسي في باكستان**، مرجع سابق.

(3) Amélie Blom, "Qui a le bâton , a le buffle: le corporatisme économique de l'armée pakistanaise", **centre d'études et de recherches internationales sciences**. questions de recherche , N°.16, 2005, p p.32-37.

انطلاقا من التفاعلات السياسية التي شهدتها باكستان منذ نشأتها لم تكن النخب العسكرية لتتخلى عن دورها داخل الدولة وفرض هيمنتها على السلطة، وذلك راجع لعدة أسباب منها ما تعلق بظروف نشأة الدولة، والتي شغلت فيها مسألة الأمن القومي مكانة محورية بسبب ما تتوقعه من أخطار خارجية خاصة الهندية، وهو الأمر الذي سهل اندماجها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حين تعود بعضها إلى طبيعة تحديث الجيش، وعليه أصبحت المؤسسة العسكرية في باكستان تمثل مصدر القوة القادرة على فرض نوع من الاستقرار في الأوساط السياسية والاجتماعية والمرجعية الأولى للحكومات المدنية التي لا يمكنها أن تستمر دون العودة والخضوع للمؤسسة العسكرية التي اتخذت من المبررات الأمنية سببا لبقائها في السلطة[1].

[1] عبد الرحمان عبد العالي، "الأزمة السياسية في باكستان"، **مجلة السياسية الدولية**. العدد 184، الأهرام، 2001، ص.123.

المبحث الثالث: عسكرة النظام السياسي في باكستان

يندرج موضوع العلاقات المدنية العسكرية ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري، وقد تبلور هذا العلم بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية محاولا إحداث موازنة في الأدوار لكل من القوات المسلحة والنخب السياسية، على نحو يسمح بوضع الدعائم الأساسية لدولة مدنية ديمقراطية تسيطر فيها السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية، ففي باكستان تميز النظام السياسي بعدم الاستقرار نتيجة الانقلابات التي يقوم بها الجيش للاستيلاء على السلطة من الحين للأخر، لتمثل مسألة العلاقات المدنية العسكرية صلب الصراع الذي طبع الحياة السياسية الباكستانية فقد ارتبطت السلطة ارتباطا وثيقا بمدى قدرتها على ضمان أمن البلاد وحمايته من أي تهديد.

المطلب الأول: العلاقات المدنية العسكرية في باكستان

يعود ظهور مفهوم العلاقات المدنية العسكرية إلى نهاية القرن 18 مع نجاح الثورة الفرنسية وظهور فكرة الدساتير، ليحظى بعدها هذا التخصص باهتمام العديد من الباحثين.

1/ مدخل مفاهيمي للعلاقات المدنية العسكرية:

تعد مسألة العلاقات المدنية العسكرية وخاصة العلاقة بين الحكام المدنيين والقادة العسكريين مسألة قديمة، فمنذ سنوات الثلاثينيات ألهم النموذج الألماني والياباني الأفكار الأولى لعلماء الاجتماع، وشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية التطور الكبير للمركب الصناعي العسكري الذي لم يشهد تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مثله من قبل، وأثيرت النقاشات خلال هذه المرحلة متأثرة بأفكار "صموئيل هنتيجتون" التي طرحها في كتابه الجندي والدولة الذي أصبح من الكلاسيكيات، حيث اعتبر تبعية العسكر للسلطة السياسية شرطا للاحترافية، واعتبر أن الرقابة الموضوعية هي أحسن وسيلة لإبقاء التوازن بين العسكر والساسة، ورغم أن هذا التحليل تم انطلاقا من الحالة الأمريكية، إلا أن "أنيستهم" تناوله في النظم غير الغربية في دول أمريكا اللاتينية[1].

دراسة العلاقات المدنية العسكرية تشمل محاور تحليل متعددة وذلك حسب درجة وكيفية التفاعل بين الطرفين، فيمكن أن تعني هذه العلاقات التفاعلات بين الدولة والجيش أو العلاقة بين الشعب

[1] Jean Joana, Marc Smyrl**, "**Civils et militaires en démocratie ", **Revue internationale de politique comparée**. Vol.15, 2008, , p.8.

والجيش، لكن هناك دراسات أخرى تنظر إليها على أنها العلاقات بين النخب المدنية والنخب العسكرية، وأحيانا مصالح المؤسسة العسكرية في إطار شبكة المصالح الاقتصادية والاجتماعية، لكن رغم تعدد أبعاد الموضوع، تبقى النقطة الرئيسية التي تدور حولها التحاليل العلمية هي كيف يمكن ضمان الرقابة المدنية على العسكر، وأي نوع من العلاقات المدنية العسكرية هو الأنسب لهذه الرقابة؟[1].

تعرف العلاقات المدنية العسكرية بأنها تلك العلاقات المتعددة بين العسكر، المؤسسات والمصالح من جهة، ورجال غير عسكريين ومؤسسات ومصالح متنوعة ودائما متصارعة من جهة أخرى...وهي العلاقة بين القوات المسلحة عموما والمجتمع... كما تعبر عن العلاقة بين زعامة القوات المسلحة (هيئة الضباط) كمجموعة نخبة والمجموعات النخبوية الأخرى... وهي أيضا تلك العلاقة بين القوات المسلحة وكبار الزعماء السياسيين في المجتمع، إنها تأسيس تسيير القوات المسلحة[2]، كما ينظر إلى العلاقة المدنية العسكرية في أحد جوانبها بأنها "صراعات متمثلة قي أثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة"[3].

إن التدخل العسكري في الشؤون السياسية بطرقة مباشرة أو غير مباشرة له عدة تأثيرات تختلف باختلاف الأسباب والعوامل المؤدية إليه، حيث يجد الجيش نفسه يمارس مهام مخولة للطرف المدني، النظرة المركبة اتجاه دور القوات العسكرية، مدى إمكانية وقدرة القوى السياسية في الحفاظ على السلطة وتعزيزها، العوامل الثقافية والاجتماعية، مستوى التنظيم الهيكلي ودرجة المأسسة وقدرتها على القيام بالأعمال المنوطة بها[4]، وهو ما اتجه إليه "Samuel Finer" الذي رأى بأن الولاء السياسي يعتمد على إيمان القوات المسلحة الصريح بمبدأ السيادة المدنية، حيث تناول الظاهرة العسكرية من خلال البيئات السياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة العسكرية، إلا أنه اكتفى بالزاوية الثقافية، فذهب في هذا الشأن إلى التأكيد على وجود علاقة عكسية بين التدخل العسكري ودرجة الثقافة السياسية التي يتحدد في ضوئها

---

(1) Van Doorn**, Military profession and military regimes: commintments and conflicts**. Allemagne, mouton, 1969, p p.11-31.

(2) Glen Segell, **The nation-state, nationalism and C.M.R theory in civil-military relations**. nation building and national identity, comparative perspectives, Edited by Constantine p.Danopoulos,Dhirendo vajpeyi and Amer bar-or,London, 2004, p.52.

(3) فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 18.

(4) هاني سليمان، **العلاقات المدنية–العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص. 21.

مستوى الارتباط بالمؤسسة المدنية، حيث تكون القيود حسبه أشد على التدخل العسكري في المجتمعات التي تتمتع بثقافة سياسية عالية المستوى، ويكون إيمان الجيش بشرعية السلطة المدنية قويا، والعكس صحيح بالنسبة للمجتمعات التي تتدنى فيها المستويات الثقافية[1]، ولتفسير العلاقات المدنية العسكرية توجد عدة مقاربات إذ يمكن حصرها في:

-المقاربة الثقافية: مدى انتشار الوعي الثقافي في الأوساط الشعبية لدور الجيش والمهام التي يقوم بها في الحياة السياسية.

-مقاربة الدولة: وترتكز هي الأخرى على طبيعة الدولة في حد ذاتها والفواعل الناشطين داخليا وخارجيا وأبعاد اهتمام الدولة.

-مقاربة فوق قومية: وتتناول هذه المقاربة جل التفاعلات العالمية ومدى تأثير ذلك على دور المؤسسة العسكرية في القضايا السياسية وكل ما يدخل ضمن إمكانية التأثير عليها من قبل أطراف خارجية أثناء عملية التدريب والتطوير والاتفاقيات.

-مقاربة المؤسسة العسكرية: وهنا نرجع إلى ذاتية المؤسسة العسكرية موقعها خبرتها التاريخية وتجاربها السابقة نجاحاتها وإخفاقاتها وطبيعة علاقتها مع القوى السياسية والاجتماعية [2].

2/ العلاقات المدنية العسكرية في باكستان:

لقد أثبت الواقع الباكستاني أن العلاقة بين الجيش والحكومة المدنية هي علاقة معقدة، ففي الكثير من المواقف والأحداث وكل للجيش القيام بمهام خارج إطار مهام المؤسسة العسكرية، وفي المقابل كانت حاجة المؤسسة العسكرية إلى السياسيين الذين بدورهم يوفرون القاعدة الجماهيرية، لكن المعضلة الحقيقية تكمل أكثر في تلك المشاكل الناجمة عن التنافس بين النخب السياسية والعسكرية على السلطة، ففي الحالة الباكستانية نبتعد كثيرا عن الطرح الماركسي الذي يتساءل عن طبيعة المصالح التي تخدم هذه الأنظمة سواء العسكرية أو المدنية، وذلك بسبب وجود فواعل أخرى تحجم هذه المصالح مثل الطبقة

(1) Samuel Finer**, The man in the horse back (the role of the military in politics) with a new introduction by jay stanley, transaction publishers**. originally published in by pall mall press, 1962, p.26 .

(2) هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص. 22.

الوطنية العقارية، ملاك الأراضي، التحديات التي يفرضها الشعب كقوة ضاغطة، وحتى النمط الذي ظهرت به الدولة إلى الوجود باعتبارها أداة في يد الجيش، والنتيجة كانت عدم قدرة أي من هذه القوى الممارسة الكلية للسلطة في الدولة[1]، وعليه فقد كسب الجيش من خلال انخراطه المبكر في الشؤون السياسية سمة السيطرة والتمكين عن طريق التدخل المباشر والسيطرة على السلطة التي كانت عبر انقلابات عسكرية عرفتها البلاد:

-فترة الحكم العسكري الأولى من 1958 إلى1969 بقيادة الجنرال "محمد أيوب خان".
-فترة الحكم العسكري الثانية من 1977 إلى 1988 بقيادة الجنرال "محمد ضياء الحق".
-فترة الحكم العسكري الثالثة من 1999 إلى 2008 بقيادة الجنرال "راجا برويز مشرف".

تاريخيا في الساحة الجيوسياسية كان الهدف هو تجهيز جيش قوي باعتباره أولوية أمنية سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية، لذلك فقد استمرت هذه النزعة لدى الجيش حتى بعد قيام الدولة الباكستانية[2]، بدأ يتضح دور الجيش في الحياة السياسية عندها أصبح الجنرال "محمد أيوب خان" رئيس أركان الجيش سنة 1954 ثم وزيرا للدفاع سنة 1958[3]، فقد شهدت هذه الفترة زيادة حدة الاحتجاجات والتحريض ضد السلطة المدنية نتيجة لما وصل إليه اقتصاد البلاد أثناء فترة حكمهم وتحميلهم مسؤولية ذلك، فكانت المطالبة بإجراء انتخابات خاصة بعد تدخل "اسكندر ميرزا" الذي أمر بإلغاء الدستور وحل الوزارة والعمل بالأحكام العرفية في 07 أكتوبر1958، حيث تم تأجيل الانتخابات وتولى الجيش مباشرة الحكم بقيادة الجنرال "محمد أيوب خان" من خلال انقلاب عسكري قام به في 24 أكتوبر1958 ليكون وصول العسكريين بشكل رسمي إلى السلطة.

نجد بعض التفسيرات توضح أدوار كل من الأنظمة المدنية والعسكرية في باكستان بأنها حيادية على الصعيد السياسي" الأحزاب السياسية في باكستان تتعاظم ثم تنحط وتتوارى والزعماء السياسيين اضعفوا بعضهم بعض بنقشاتهم... وفي هذه الأثناء كانت البلاد مدارة بواسطة موظفين مدنيين يدعمهم الجيش الذي كان يتصرف بصورة مشابهة للفترة التي سبقت الاستقلال"[4]، فبعد الاستقلال لم يعد الجيش

---

[1] أنور عبد المالك، **مرجع سابق**، ص ص.112-113.
[2] إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص. 21.
[3] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 180.
[4] أنور عبد المالك، **مرجع سابق**، ص. 114.

خاضعا للرقابة البريطانية إلا أنه ظل محكوما برقابة محلية، حيث مثل حزب الرابطة الإسلامية السلطة السياسية في البلاد، والذي كان خال من واقع سياسي وقاعدة جماهيرية مما جعله يظهر كقوة سياسية ضعيفة وغير منظمة، لذلك فالأحزاب السياسية لم تعكس حقيقة أهداف ومصالح ممثليهم، بل خلت من المهام الرئيسية لها ليجسد وبصفة مطلقة فشل الوعاء الفكري للزعماء السياسيين[1].

على الرغم من وصول المدنيين إلى الحكم إلا أن تنظيم الأحزاب السياسية ظل ضعيفا بفعل التحديات العسكرية، خاصة بعدما أصبح يعتمد عليها بشكل متزايد لتأمين البقاء في السلطة، نجد أن "ذو الفقار علي بوتو" لجأ إلى الجيش في حالات متكررة كلها كانت من أجل الحفاظ على السلطة وقمع الانتفاضات، وبدوره عمل على توسيع صلاحيات المؤسسة العسكرية، فقد أصبحت القضايا الأمنية في يد صناع القرار من القيادات العسكرية، وحافظ على الارتفاع في معدلات النفقات العسكرية والتي قدرت سنتي 1971/1970 بـ55,6%، ثم 59,3% من الناتج الإجمالي المحلي خلال سنتي 1973/1972[2]، أما خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 1998 ارتفعت بشكل كبير حيث بلغت 3 مليار دولا، واستمرت في الارتفاع حيث أدرجت في ميزانية 2005 بقيمة 223,5 مليار روبية أي حوالي 3,7 مليار دولار، وعليه فقد بلغت سنتي 2005/2004 حوالي 4 مليار دولار، ونتيجة بعض الاحتجاجات بشأن الارتفاع الكبير للنفقات العسكرية قامت المؤسسة العسكرية بتحويل مخصصات المتقاعدين ضمن ميزانية الإدارة المدنية سنة 2000، وذلك لأنها امتصت لوحدها 41 % من ميزانية الجيش خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 1998، و قد قدرت هذه المخصصات سنة 2000 بـ26 مليار روبية، يمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير للنفقات العسكرية إلى البرنامج النووي ودخول باكستان في سباق التسلح مع الهند هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرجع إلى خروج المؤسسة العسكرية عن سيطرة المؤسسات الديمقراطية؛ فقد حققت المؤسسة العسكرية أقوى سلطة سياسية لها في فترة حكم "محمد ضياء الحق"، الذي عمل على تعزيز النفوذ السياسي للقوات المسلحة من خلال إقرار قوانين في البرلمان تضمن ذلك[3].

لقد ساعد التقسيم والاختصاص الذي تميز به كل إقليم على استمرارية المعارضة وأعمال العنف واتساعه وهو ما نتج عنه المزيد من التفكك داخل المجتمع الباكستاني، تعبيرا عن افتقار القوانين والأحكام

---

(1) أنور عبد المالك، **مرجع سابق**، ص. 115.

(2) إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.21-28.

(3) Amélie Blom, **op .cit**, p. 14.

التي تحترم اختلاف الطوائف وتعددها، بالإضافة عدم قدرة النظام المدني على وضع أسس لمؤسسات تقوم على مبدأ احترام الحقوق المدنية لكل مواطن[1]، ويعد الجيش أيضا مصدرا للتوتر بين الأقاليم الباكستانية وذلك بسبب الاختلاف الاثني الموروث عن السياسة الاستعمارية وكيفية توظيفه، فباكستان لم تراعي التعدد الاثني في إعداد الجيش بل عملت على تهميشه ليكون سببا للكثير من التوترات؛ حيث نجد سيطرة فئة البنجاب على هيكل المؤسسة العسكرية بنسبة 65%، بما فيهم المهاجرين من إقليم البنجاب في الهند مثل "محمد ضياء الحق" و "برويز مشرف"، وفي المقابل نقص نسبة كل من السند والبلوشستان وهو ما أدخل الدولة في مواجهة بين المجتمع والمؤسسة العسكرية، التي ترفض أي تواجد داخل صفوفها لجماعات إثنية من غير البنجاب، ومن جهة ثانية الامتيازات الاقتصادية التي يحظى بها العسكريون خاصة في إقليم السند بسيطرتهم على مساحات واسعة من أراضي في الإقليم، وهذا ما كان سبب في بعض التمردات التي أبداها المزارعون والذي كان في إطار حركة المستأجرين ضد السلطات العسكرية سنة 1983 والتي أدت إلى اندلاع العنف والفوضى، ليتم قمع المتظاهرين من طرف المؤسسة العسكرية، وبذلك تعد هذه الحركة من أكبر حركات العصيان المدني في باكستان[2].

نتج عن تشكيل مجلس الدفاع والأمن سنة 1997 الذي يوجه توصيات تتعلق بالمسائل الأمنية والوطنية الأكثر أهمية، ردود أفعال معارضة من الأحزاب السياسية ماعدا حزب الرابطة الإسلامية، وذلك لكون أن الحكومة سوف تصبح تحت وصاية الجيش وهو ما نفاه رئيس أركان الجيش "جهانير كرمات" وأكد أن المجلس بمثابة محاولة لتنسيق السياسات، بينما كان تخوف الأحزاب السياسية من تزايد سلطات الرئيس، أما الرأي الشعبي كان أكثر قبولا باعتبار أن التنسيق هو الفكرة الأفضل بين العسكريين والمدنيين، وأنه الأداة لتعزز الشفافية في السياسات القومية على اعتبار المجلس هو السبيل للخروج من الأوضاع المتدهورة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد كان الغرض من المجلس الوصول إلى وضع يمكن من تجنب حالة الاستقطاب التي تتميز بها الحياة السياسية في الدولة بطريقة تساعد على وضع الإطار المؤسساتي لعملية صنع القرار[3].

---

[1] إبرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.29-30.

[2] Amélie Blom, **op .cit**, p p.32-35.

[3] سمية بادود، **بناء الدولة في المجتمعات الطائفية: دراسة مقارنة بين الهند وباكستان.** مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2014-2015 ، ص. 132.

في ظل بعض التحولات الدولية الهامة كنهاية الحرب الباردة وبداية موجة التحول الديمقراطي من الأنظمة الشمولية، ساد اعتقاد بأن باكستان سوف تتبع نفس النهج، لكن جاءت سياقات حملت تغيرات لم تكن كافية للمضي نحو مسار التحول الديمقراطي لدولة "يعتبر فيها الدور المركزي للمحور المدني العسكري في الحياة السياسية ذات أهمية أساسية في فهم جميع التغيرات السياسية التي حدثت منذ عام 1953"[1].

المطلب الثاني: القوى المؤثرة في صناعة القرار في باكستان

اتسمت المؤسسات السياسية في باكستان بالضعف والانشقاق منذ المرحلة الأولى التي أعقبت الاستقلال وهذا ما جعل من عملية صنع القرار تتأرجح بين عدة فواعل من أهمها:

1/ دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار:

تحظى القوات المسلحة الباكستانية بصلاحيات واسعة في القضايا الداخلية وتعزز هذا الدور أكثر من خلال تجسيده ضمن الأطر القانونية، التي وسعت في دورها بضرورة تقديم الدعم للحكومة المدنية إذا استدعى الأمر ذلك، ولأن البلاد شهدت الكثير من الاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار؛ فقد كانت النظرة تتجه دائما نحو الجيش باعتباره الجبهة الوحيدة التي تستطيع فرض نوع من الاستقرار؛ فالجيش هو الذي يعمل على التصدي لأعمال العنف كأولئك المتمردين عن دفع أقساط القروض، مساعدة ضحايا الفيضانات 1950، ساعد الحكومة المدنية في قمع الحركات الانفصالية في إقليم بلوشستان سنة 1974 وذلك بدعم من بلوشستان أفغنستان؛ وقد جاءت بعد نجاح الإقليم الشرقي لباكستان في الانفصال سنة 1972، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى الجيش مهام متصلة ببناء الدولة، تقديم الدعم اللوجستي للتغلب على أزمة الغذاء عام 1978؛ من خلال إيصال القمح من ميناء كراتشي إلى بقية المناطق في البلاد[2]، وظل الجيش يدير هيئة المياه والكهرباء، وفي سنة 1998 تم منح الجيش سلطة تشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة العناصر الإجرامية وإصدار أحكام عقابية، وهكذا طلب من العسكري أن يكون شرطيا وقاضيا في نفس الوقت، كما قام في مارس 1999 بإجراء عملية الإحصاء السكاني، كل هذه العمليات ذات الطابع المدني التي تم إسنادها للجيش غرست فكرة أن الجيش هو الوحدة القادرة على إدارة شؤون البلاد

---

(1) إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.31-37.

(2) Amélie Blom, **op .cit**, p p.16-17.

أكثر من المؤسسات المدنية، وهو ما عزز الانسياق الذي ألهم الجيش على الأخذ بزمام المبادرة والمسؤولية في العمل السياسي، إذ يعد اعتراف ضمني وصريح بفشل الحكومات المدنية في تقلد مناصبها وتحقيق الاستقرار، لكن هذا لا ينفي مسؤولية الجيش في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بسبب عدم قبول أي تغير يخص النفقات العسكرية المرتفعة باستمرار، الأمر الذي يقف عقبة أمام الخيارات والمشاريع التنموية والاقتصادية في البلاد؛ فالمؤسسة العسكرية تتميز عن غيرها بثقافة التماسك المادي والمعنوي؛ والتي يمثلها رئيس أركان الجيش وأي مساس به يعني المساس بروح ومكانة الجيش وهيبته، ويعتبر العسكريون أن عدم التدخل في شؤونهم التنظيمية عاملا للحفاظ على الروح العسكرية المنضبطة.

يعد تنفيذ عملية التغير السياسي على أرض الواقع أمر صعب خاصة في ظل غياب المؤسسات وعدم قدرتها على تطوير الوضع الداخلي، فنظرا لعدم استقرار النظام السياسي تأخر وضع الدستور في باكستان إلى غاية 1956، والذي غاب فيه تحديد القواعد القانونية الضابطة لمهام الجيش، ونفس الشيء نجده في دستور 1962 الذي أكد أن تعين وزير الدفاع يجب أن يكون من الضباط العسكريين الكبار، لذلك جاءت بعد محاولة تشكيل مجلس الأمن والدفاع محاولة أخرى من قبل الجنرال "جهانير كرمات" رئيس أركان الجيش لإنشاء مركز بحثي للربط بين تحليلات الأكاديميين مع صناع القرار، ولذلك نجد أن القضايا الإستراتيجية والأمنية قد تركت للجنرالات المتقاعدين الذين لهم تأثير غير مباشر في عملية صنع القرار [1].

عززت الانقلابات العسكرية دور الجيش أكثر وزادت من هيمنته على الحياة السياسية، ففي عهد حكومة "محمد يحي خان" رأى بأن حل مشاكل البلاد تعود إلى الحكومة العسكرية، لكن على خلافه حاول "ذو الفقار على بوتو" في دستور 1973 تحييد دور الجيش بإجراء تغيرات في المؤسسة العسكرية وجعل السلطة السياسية هي المنوطة بصنع القرار في المسائل الدفاعية، وهو ما كان سببا في الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال "محمد ضياء الحق" 1977 مؤكدا أن القرار النهائي يعود للمؤسسة العسكرية في الشؤون الدفاعية، وقد اتبع الجنرال سياسة تعزيز نفوذ العناصر الإسلامية المتشددة في صفوف الجيش، وهو نفس الرد قام به الجنرال "برويز مشرف" في 12 أكتوبر 1999 ليكون الانقلاب الثالث في البلاد، وقد

[1] إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.49-60.

حظي بتأييد شعبي واسع لكون تدخل الجيش كان من أجل توقيف حكومة "نواز الشريف" التي اتجهت نحو التسلط[1]، بالإضافة إلى مسألة التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تعهد بها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما شكل تعارض مع العسكريين الرافضين تماما لفكرة التوقيع على المعاهدة من دون توقيع الهند، وبهذا فالمؤسسة العسكرية ترفض أي حكومة مدنية تحاول بسط نفوذها وهيمنتها[2].

2/ دور القوي السياسية في صناعة القرار:

تعرف الحركات الإسلامية نشاطا واسعا في الحياة السياسية لما لها من تأثير في صناعة القرار ففي سنوات السبعينات وصلت الصحوة الإسلامية إلى أقصاها وذلك راجع إلى عوامل سياسية منها:

***أزمة الهوية الوطنية:** لقد كان المنطلق الأول لتأسيس الدولة الاعتماد على العامل الديني في خلق الروح القومية الوطنية؛ لأن التنوع الاثني عزز فكرة النزعة الانفصالية، وهو ما أدى سنة 1971 لانفصال الإقليم الشرقي، ليوضح بشكل جلي أزمة الهوية التي تعاني منها الدولة الباكستانية.

***نشاط وفعالية الأحزاب الإسلامية:** برزت التيارات الإسلامية بشكل كبير في باكستان خاصة بعد بروزها كقوة ضاغطة في معظم الدول الإسلامية المجاورة بنجاح الثورة الإسلامية في إيران واندلاعها في أفغنستان، ليعزز من دورها على الساحة السياسية، لكنها عرفت عدة خلافات فقد انقسمت إلى تيار أول يعمل على التأثير في الأوساط الشعبية وفي الحكومات ومساندتها لبقائها في السلطة وفقا للتعاليم الإسلامية بتقديم التبريرات والأحكام التي تتبناها باسم تطبيق تعاليم الدين الإسلامي، ونجد في هذا التيار اتجاه متفتح قابل للتوجهات الغربية وتيار منغلق تقليدي رافض لفكرة التجديد، أما التيار الثاني تمثل في المعارضة العلمانية التي عملت على تعليق بعض نشاطات الأحزاب الإسلامية السياسية، حيث اعتبرت ذلك مظهر من مظاهر التراجع والتخلف الذي يقف في وجه السير نحو التحديث والاستفادة من العالم الغربي، وعليه يمكن القول أنه في إطار البحث عن نظام سياسي يتلاءم والدين الإسلامي جعل من الأنظمة التي تتبناها الحكومة الباكستانية تفشل مثل النموذج البرلماني، وأيضا في سنة 1977 تم

---

[1] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص.185.

[2] إبرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.50-59.

معارضة حكم "ذو الفقار على بوتو" لكونه ابتعد عن النهج الإسلامي في فترة حكمة، ليعبر ذلك عن فشل الحكومات المدنية التي تعاقبت على الحكم في البلاد[1].

الجدول رقم(01): حكام جمهورية باكستان الإسلامية منذ الاستقلال

رئيس الجمهورية	فترة الحكم	رئيس الوزراء	فترة الرئاسة
اسكندر ميرزا	1958-1956	لياقات علي خان	1951-1947
محمد أيوب خان	1969-1958	محمد على جناح	1955-1953
محمد يحي خان	1971 -1969	محمد أيوب خان	1958
ذو الفقار علي بوتو	1973-1971	خلو المنصب	1973-1959
فضل الهي شاودري	1978-1973	ذو الفقار على بوتو	1977-1973
محمد ضياء الحق	1988-1978	خلو المنصب	1985 -1977
غلام إسحاق خان	1993 -1988	بناظير بوتو	1990 -1988
راجا برويز مشرف	2008-1999	نواز الشريف	1993-1990
راجا برويز مشرف	2013-2012	بناظير بوتو	1996-1993
		نواز الشريف	1999-1996
		يوسف رضا جيلالي	2012-2008
		نواز الشريف	2013 إلى اليوم

المصدر: نقلا عن: محمد غريب جودة، **موسوعة موجز تاريخ العالم: بالسنوات والأحداث**، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، (د ت ن) ، ص ص.289-290.

[1] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص ص.173-175.

تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة من أهم المعاهدات الدولية باعتبارها الخطوة الرئيسية نحو تنظيم قضايا أسلحة الدمار الشامل على المستوى الدولي، والتي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتدعيم التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ظلت الأنظمة العسكرية في باكستان رافضة لفكرة الخضوع للحكومة المدنية وتحديد مهامها ونشاطاتها في مجال تخصصها فقط، وقد عبرت عن ذلك من خلال الانقلابات العسكرية مستندة على الدعم الشعبي الذي يرى في المؤسسة العسكرية السلطة الوحيدة القادرة على التغلب على المشاكل الداخلية والخارجية، إضافة إلى التجانس داخل المؤسسة العسكرية والذي غاب في معظم جوانب الحياة في الدولة، وبذلك انفردت بالسلطة السياسية في مقابل اتسام الأنظمة المدنية بالفشل وعدم القدرة على تحقيق الاستقرار السياسي داخل البلاد لتبقى المؤسسة العسكرية إحدى القوى الأكثر تأثيرا في صناعة القرار.

الفصل الثاني:

أبعاد السياسة النووية الباكستانية

تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الباكستاني إلى منتصف الخمسينيات من خلال إنشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية عام 1957، ورغم هذه البداية المبكرة للنوايا النووية الباكستانية إلا أن التفجير النووي الهندي عام 1974 وضعه موضع التنفيذ بشكل رسمي، رغم محدودية الإمكانيات التي تملكها باكستان، لكونها من الدول الفقيرة في ظل الأوضاع الداخلية المتدهورة؛ حيث حضي البرنامج النووي بدعم كبير من قبل المؤسسة العسكرية التي صاغته وفقا لتصوراتها.

شملت السياسات النووية الباكستانية جملة من التدابير التنظيمية والمبادئ والإجراءات الأمنية الداخلية والخارجية، وبما أن البعد الأمني يأخذ الحصة الأكبر والأهم في السياسة الوطنية للدولة فقد ارتبطت هذه السياسات بشكل كبير بالسياسة النووية الهندية كرغبة في مجارات الهند لتحقيق تكافؤ استراتيجي معها، إضافة إلى الرغبة في تبوء مكانة إقليمية ودولية للوصول إلى مراتب عليا من الاستقرار الإقليمي.

المبحث الأول: خيار التسلح النووي في ظل البيئة الداخلية

رافق قيام الدولة الباكستانية الكثير من التحديات والصعوبات على المستوى الداخلي كانقسام القيادة السياسية وافتقارها للكفاءة والقدرة على تحقيق الاستقرار، تدهور الأوضاع في كل قطاعات الحياة الموروثة التي خلت كثيرا من أساسيات النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في البلاد، إضافة إلى بيئة إقليمية ظلت مشحونة بتوتر العلاقة مع الهند باعتبارها مصدر التهديد، ليزيد تفجيرها النووي عام 1974 من مشاعر غياب الأمن، وطرح الحاجة الملحة للسلاح النووي الذي تولت مسؤوليته المؤسسة العسكرية والتي أخذت تصوغه وفقا لتصوراتها .

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية وتأثيرها على خيار التسلح النووي

شهدت باكستان عقب الاستقلال توترات وثورات في معظم أقاليمها، وقد غذيت هذه الثورات من قبل الأطراف الرافضة لفكرة الانقسام والتي لا تخدمها الفكرة، وبالأخص الجماعات التي سلبت منها أخصب الأراضي، ومن أجل وقف هذه المجزرة وإخماد نار الفتنة التي شهدتها شبه القارة الهندية حاول البلدان الوصول إلى اتفاق يقضي باحترام وحفظ حقوق الأقليات، لكن ذلك لم يقض نهائيا على أعمال العنف التي دفعت السكان إلى الهجرة من الأقاليم التي تعاني من الاضطهاد بين الدولتين[1] .

1/الوضع الاقتصادي والأمني:

ترتب عن الحركة الواسعة للمهاجرين ضغط كبير على الوضع الاقتصادي؛ حيث نجد في إقليم البنجاب اختفاء نظام التسليف الزراعي، كما تعذر على الفلاحين بيع محاصيلهم الزراعية في الأسواق، وذلك بسبب رحيل الممولين والتجار الهندوس إلى الهند، أما في المدن فتوقفت المصارف وتم إغلاقها لأن أغلب موظفيها كانوا من الهندوس، كما شكلت قضية اللاجئين عقبة أخرى في وجه استقرار الدولة، حيث وصل عدد اللاجئين في باكستان إلى 6 ملايين ونصف في السنوات الأولى من الاستقلال[2]، وقد تضمن أول تصريح للزعيم "علي جناح لياقات" في الجمعية التأسيسية عام 1947 "إن أول واجب تلتزمه الحكومة

---

[1] عبد الحميد البطريق، محمد مصطفى عطا، **باكستان في ماضيها وحاضرها**. دار المعارف، القاهرة، 2001، ص.67.
[2] نفس المرجع، ص. 68.

هو المحافظة على الأمن واحترام القانون، والواجب الثاني نزع الفساد من جذوره، ويجب أن نعامل الأقليات بالعدالة المطلقة فلكل دينه ومذهبه وليس للدولة أن تتدخل في معتقدات رعاياها"[1].

تتمتع باكستان بثروة معدنية ضئيلة كالفحم، البترول والحجر الجيري، ولهذا فقد غلب على باكستان الطابع الزراعي ليصبح اقتصادها يرتكز على الزراعة بنسبة تمثل ما يزيد عن 80% من إجمالي العاملين الذين يزاولون الزراعة، ومن أهم ما تنتجه نجد القطن الجوت (القنب الهندي)، لذلك فإن باكستان من البلدان التي تتأثر كثيرا بعوامل المناخ، فقد تعرضت للمجاعة والقحط خلال سنوات 1951-1952-1953، لذلك تعد مشكلة المياه من أبرز المشاكل التي تعاني منها الدولة، خاصة في ظل عدم وصول الهند وباكستان إلى اتفاق حول إقليم كشمير؛ لأنه إذا كانت باكستان قد حصلت على جزء كبير من الأراضي الخاضعة للري فإن المشكلة تكمن في بقاء مصادر المياه في يد الهند لكون أن الأنهار التي تصب في باكستان كلها منحدرة من إقليم كشمير[2].

ارتكزت أغلب أعمال المسلمين في شبه القارة الهندية إما على الشؤون الزراعية أو الشؤون العسكرية، وفي هذه الحالة وجدت باكستان نفسها عاجزة أمام غياب الفنيين والكوادر التي تحتاجها الصناعة؛ التي تعد أحد الضروريات لاستمرار الدولة وبقائها، فقد عملت باكستان على إنشاء اتحاد التقدم الصناعي الباكستاني عام 1952 تضم مصانع للجوت وينتج حوالي 50 ألف طن، ومصانع أخرى للقطن[3].

حصلت باكستان منذ السنوات الأولى لاستقلالها على دعم ومساعدات خارجية خاصة بعد التحاقها بالمعسكر الغربي والارتباط بسياسته، فكانت في شكل مساعدات مالية وفنية، منها ما كان في إطار دول الكومنوالت البريطاني، وتلك التي كانت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تحت برنامج الأمن المتبادل على شكل قروض موجهة لمشاريع تنموية اقتصادية، ولم تخل هذه المساعدات أيضا من الإطارات والفنيين؛ حيث عملت على إرسال بعثات نحو كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاستعانة بخبراء ومهندسين من هذه الدول، وذلك حتى تتمكن من دفع عجلة التنمية والوفاء بالتزاماتها نحوها، كما شمل أيضا القطاع الزراعي بعض المشاريع كتهيئة بعض الأقاليم لتكون جاذبة

---

[1] عبد الحميد البطريق، محمد مصطفى عطا، **مرجع سابق**، ص. 70.

[2] فرج جبران، **مرجع سابق**، ص.66.

[3] عبد الحميد البطريق، محمد مصطفى عطا، **مرجع سابق**، ص ص.90-95.

للسكان والتقليل من الضغط السكاني الذي تعاني منه بعض الأقاليم، وبذلك تمكنت باكستان من تحقيق تحسن نسبي من الناحية الاقتصادية نتيجة لتحسن أسعار القطن والجوت في الأسواق العالمية، كما عملت على فرض قيود على الواردات ولم تسمح بدخول إلا السلع الضرورية، وشمل استيرادها على الأجهزة لتستعين بها في المشاريع الإنتاجية[1].

خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1985 مثلت العمالة الباكستانية خارج البلاد مساهمة كبيرة في الدفع باقتصاد البلاد وشكلت ما نسبته 3,9% من الدخل القومي السنوي، ففي سنة 2015 استقطبت الدول الخليجية نحو مليون عامل من باكستان في السعودية، والآلاف في دول خليجية أخرى يعملون في سلك الأمن والحراسة[2]، ومن جهة أخرى زادت حصة التصنيع في قطاعات التعدين والطاقة، كما كان تركيزها على الصناعات الاستهلاكية وكل ما يعتمد على النفقات الخفيفة[3].

شملت الخلافات الهندية الباكستانية أيضا الجوانب الاقتصادية فالهند منعت باكستان من حصتها المالية من الاحتياطي العام والتي قدرت بـ 17,5% حوالي 40 مليون جنيه إسترليني، كما اختلفت الدولتان حول سعر العملة (الروبية) التي حددتها باكستان استنادا إلى الدولار الأمريكي، بينما أرادت الهند أن تكون بناءا على الجنيه الإسترليني، وبسبب ذلك دخلت الدولتان في حرب اقتصادية وامتنع الطرفان من تصدير القمح من الهند إلى باكستان و الجوت والقطن من باكستان إلى الهند التي ضمت كل مصانعه؛ حيث عملت باكستان على توجيه محاصيلها الزراعية نحو أسواق خارجية بديلة عن الهند، بمعنى أنها اتبعت سياسة الاستغناء عن الهند، وتوجهت لإستراد الفحم والحديد إلى بريطانيا وبولندا عام 1949[4].

عرف الاقتصاد الباكستاني في فترة الثمانينات نسب نمو وصلت الى6% وارتفعت إلى 7,7% سنتي 1991-1992، لكن عادت وانخفضت نتيجة تراجع المساهمين، القطاع الزراعي تراجع إلى 5,3% بعد أن كان 9,5%، وقطاع التصنيع تراجع إلى 5,4% بعد أن كان 8,1% لتتراجع بذلك نسبة

---

(1) عبد الحميد البطريق، محمد مصطفى عطا، **مرجع سابق**، ص. 92-95.

(2) حاسم حسين، **العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها**. مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص. 4.

(3) فاتنة محمد خليل بيضون، **الموافق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الشرقي في الفترة 1991/2011**. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة فلسطين، 2013-2014، ص.102.

(4) عبد الحميد البطريق، محمد مصطفى عطا، **مرجع سابق**، ص ص.96-98.

النمو إلى 2,3%، وأيضا انخفاض قيمة العملة سنة 1995، النقص الذي مس التحولات للعمالة الباكستانية في دول الخليج باعتبارها مصدرا مهما للعملة الأجنبية، استمر التراجع أكثر للوضع الاقتصادي نتيجة التفاعلات الإقليمية كالأزمة المالية الأسيوية، إذ تراجع النمو المحلي لعامي 1997-1998 إلى 4,3% ثم إلى 3,1% عامي 1998-1999 وتراجعت الصادرات من 15,2% عامي 1997-1998 إلى 14,4% عامي 1998-1999، كما يعود ذلك إلى النفقات العسكرية التي عرفت تزايد كبير والتي وصلت إلى 64% من إجمالي النفقات خلال نفس الفترة بسبب التجارب النووية وما نجم عنها من عقوبات اقتصادية دولية، ولمواجهة العجز عمدت الدولة إلى إتباع سياسات التقشف وقامت بإنشاء صندوق قومي لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية للاستمرار في التنمية[1].

2/الوضع الاجتماعي والثقافي:

تتميز طبيعة التركيبة الاجتماعية في باكستان بتعدد الجماعات الإثنية، وتختلف هذه الجماعات في ثقافتها ولهجاتها إذ تتميز بالطابع القبلي حث يقول "أحمد رضا خان" "أن باكستان عبارة عن مناطق قبلية من الحدود إلى الحدود الأمر الذي لا يمكن السيطرة عليه"[2]، وهذا التنوع انعكس مباشرة على مدى التجانس والتماسك داخل المجتمع والذي اعتمد بشكل واضح على العامل الديني لخلق الروح الوطنية إذ يمثل الإسلام نسبة 97%، كما اعتبر الجيش الذي يحظى بثقة كبيرة وواسعة من الشعب وقدرته على حماية وحدة الأمة أداة من أدوات تحقيق التماسك الاجتماعي في البلاد[3].

أما بالنسبة للبناء الطبقي داخل المجتمع الباكستاني فقد أخذ الشكل الهرمي، فالطبقة التي على رأس الهرم تضم قلة من التجار وملاك الأراضي ورجال الأعمال وكبار القادة في الجيش، وهم من يشكلون النخب السياسية التي تسيطر على السلطة في البلاد، أما الطبقة الواسعة في أسفل الهرم هي الطبقة الفقيرة، وقد استغلت هذه الطبقات في عهد حكومة "محمد ضياء الحق" الذي عمل على زرع بذور التيار الإسلامي المتشدد حيث أنشأ حوالي 5900 مدرسة ومعهد ديني، من خلال تشجيعهم على الجهاد مقابل خدمات الاجتماعية[4]، ورغم ما تعانيه الأوساط الشعبية في باكستان إلا أن دورها لم يكن غائبا في

---

[1] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 210-213.

[2] محمد سعد أبو عامود، **أزمة النظام السياسي في باكستان، مرجع سابق.**

[3] نفس المرجع.

[4] إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.54-55.

تأيد خيار التسلح النووي، نتيجة الإدراك الكبير والوعي بالمخاطر والتهديدات خاصة الهندية التي استوجبت التوجه نحو هذا الخيار.

المطلب الثاني: موقف المؤسسة العسكرية من خيار التسلح النووي

يعتبر الدفاع وحماية كيان الدولة أولوية عظمى في محيط عصفت به حالات التقسيم والانفصال ليصبح الإنفاق العسكري أهم بند من بنود الإنفاق العام في باكستان، لكن القوات المسلحة الباكستانية لم تكن منظمة في السنوات الأولى من الاستقلال؛ فقد اهتم الجنرال "محمد أيوب خان" رئيس أركان الجيش بتحقيق السيطرة السياسية على الشعب أكثر من اهتمامه بتنظيم القوات العسكرية، لذلك افتقد الجيش في بداية تشكيله إلى التدريب والكفاءة والمعدات، فقد كان خوضها للحروب دون تنسيق بين القادة ورؤساء أركان الجيش، مما أدى إلى خسارة الحروب التي خاضتها مع الهند، فقد فشلت في ضم إقليم كشمير 1948 وانفصل الإقليم الشرقي عام 1971، لتتراجع صورة المؤسسة العسكرية التي تحظى بالثقة والاستقامة في سعيها لأداء مهامها لتحقيق المصلحة العامة والدفاع عن البلاد[1].

عززت هذه الظروف فكرة غياب الأمن وعدم الاستقرار خاصة في ظل حصول الهند على دعم عسكري من الاتحاد السوفيتي، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تصل مساعداتها المنتظرة إلى باكستان في حروبها ضد الهند، حيث أدركت باكستان أنه لا يجب الاعتماد على المساعدات الخارجية للحفاظ على أمنها وبقائها[2]، وبالتالي فإن التفوق الهندي الكبير في القدرات العسكرية التقليدية، والأوضاع التي شهدتها الساحة الداخلية كلها عوامل فرضت على الرئيس "ذو الفقار علي بوتو" ضرورة إيجاد سبل للخروج من التعبئة السلبية سواء بالنسبة للمؤسسة العسكرية أو داخل الأوساط الشعبية، فعمل على زيادة النفقات العسكرية، واتخذ سنة 1972 أهم قرار تمثل في ضرورة التسلح النووي بدعم قوي من المؤسسة العسكرية[3].

---

(1) إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.22-23.

(2) Naeem Salik , **the evolution of Pakistan's nuclear doctrine**, visited in:23/04/2017 https://my.nps.edu/...Nuclear.../3457bf32-507c-4120-8c74-45d71

(3) أحمد سمينة، "برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 39، أبوظبي، 2001، ص. 13.

أدت تجربة الهند النووية في ماي 1974 إلى تقوية عزيمة باكستان من أجل العمل على تطوير ترسانة نووية خاصة، وعمل هذا على تعزيز قرار "ذو الفقار علي بوتو" لدى الباكستانيين بضرورة إقامة بنية تحتية للبرنامج النووي، لذلك فبرنامج الهند النووي يعد بمثابة حجر الأساس الذي وضع باكستان على طريق التسلح النووي؛ أكثر من كونه رادع لباكستان، حينها جاءت المقولة الشهيرة لذو الفقار على بوتو بأن الباكستانيين سيقتاتون العشب في سبيل الحصول على السلاح النووي[1].

منذ عهد الجنرال "محمد ضياء الحق" والبرنامج النووي تحت سيطرة المؤسسة العسكرية بدعم من المؤسسة النووية العلمية، لذلك فقد كان مطلوب من القيادة العسكرية العمل على تحسين مستوى الشفافية في الحقل النووي وذلك بصياغة رؤية نووية واضحة، وقد تجسد ذلك من خلال محاولة تأسيس مخابرات تكون قادرة على توفير المعلومات وتفسيرها وتحليلها بشكل دقيق، حتى يتم تقديمها لصناع القرار، إضافة إلى بعض التعديلات التي تهدف إلى تنظيم القوات المسلحة حسب المطلب النووي[2]، ونظرا لتمسك المؤسسة العسكرية بسياسة التسلح النووي ووقوفها ضد أي معارضة لها جعل من الحكومات المدنية تعمل على مسايرة الوضع النووي، وهو ما أفرز إجماع بقبول سياسة التسلح النووي، فعلى إثر المعارضة التي أبداها "نواز شريف" تم إقالته سنة 1993 وتشكيل حكومة جديدة بتعين "بناظير بوتو"، وعليه ظلت المؤسسة العسكرية محتفظة بسيطرتها على البرنامج النووي، وكل ذلك نتيجة الإيمان القوي بقيمة الأسلحة النووية وفوائدها؛ التي تفوق تكاليفها باعتبارها الأداة والوسيلة لفرض نوع من التوازن والمساومة الإقليمية خاصة مع الهند[3].

---

(1) Volha charnysh, **Pakistan's nuclear program**, visited in: 05/04/2017 https://nuclearfiles.org/...issues/nuclear-weapons/issues/.../pakistan/charny...

(2) إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.61-62.

(3) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.21-23.

المبحث الثاني: مبادئ السياسة النووية الباكستانية

مثلت التجربة النووية الهندية عام 1974 صدمة عنيفة للقادة الباكستانيين الذين فتحوا المجال للعلماء للتحرك بسرعة من أجل سد الثغرة التي أحدثتها هذه التجربة، وقد رأت باكستان أنه من أجل البقاء كدولة مستقلة عليها القيام بصنع قنبلتها النووية، لذلك سارعت أكثر في تطوير برنامجها النووي على الرغم من كل الصعوبات التي واجهتها، خاصة ما تعلق بغياب الإمكانيات والمواد اللازمة، وكيفية الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية واستغلالها لصنع الأسلحة النووية.

المطلب الأول: المذهب النووي الباكستاني

ارتبطت السياسة النووية الباكستانية منذ البداية الأولى بالهند باعتبارها مصدر كل التهديدات ودافع وراء التوجه نحو الخيار النووي، الذي تجلى كرغبة لمجاراة الهند وتحقيق نوع من التوازن الإقليمي في المجال النووي[1]، وبالتالي فالتبرير الباكستاني كان يدور منذ البداية حول الهند وأن أسلحتها النووية هي من أجل استهداف الهند وردعها، وحتى في حالة فشل إستراتيجية الردع لدى باكستان؛ فإن استعمال الأسلحة النووية سوف يقتصر أو يتحدد مهامه على شكل ضربات في حالة مهاجمة الهند لها، لكونه البديل لحماية كيان باكستان كدولة مستقلة وأمنها الوطني والقومي[2].

لم تعلن باكستان بشكل رسمي عن مذهبها النووي لكنها جهرت ببعض ملامحه في شكل بيانات تفسيرية، فلم تتضمن السياسة النووية الباكستانية مبدأ عدم المبادرة بالضربة الأولى بل اختارت البقاء في حالة الغموض، لأنها رأت بأن ذلك لن يكون مقبولا كأساس لتحديد المواقف الردعية لأي دولة تملك السلاح النووي، وأن ذلك سيتركها معرضة للخطر بشكل كبير لاحتمالية أن تجتاح من طرف الهند، فقد احتفظت باكستان بحق إطلاق غارة نووية في حالة التهديد الخطير لمصالحها الوطنية[3]، وعليه فقد حددت باكستان أن استعمال الضربات النووية قد تكون في عدة حالات مثل الغزو الهندي لأجزاء من الأراضي الباكستانية أو في حالة تدميرها لقواتها العسكرية البرية أو الجوية أو في حالة قطع مصادر

---

(1) مأمون كيوان، **السلاح النووي الباكستاني: التحديات والمصير**، تاريخ التصفح: 2017/03/08
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/522-htm

(2) كريس سميث، "الأسلحة النووية في جنوب آسيا"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 98، أبوظبي، 2006، ص.18.

(3) Morten Bremer maerili, Sverre lidgaard, **nuclear proliferation and international security.** Routed global security studies, London and new york, 2007, p. 177.

المياه والتي تعد عصب الحياة الاقتصادية في باكستان، وحتى في حالة زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي الذي قد تعود أسبابه إلى تهديدات هندية[1]، وفي هذه الأثناء فإن الملاذ الوحيد لباكستان هو الرد بالأسلحة النووية، كما يعد تفوق القوات العسكرية الهندية سبب إحساس باكستان بغياب الأمن مما يجعلها أكثر توجها للعدوان خلال أي توتر بين البلدين، وهذا الإدراك بالتفوق اعتبار أخر لعدم إدراج مبدأ عدم المبادرة بالضربة الأولى لاحتمالية قيام الهند بهجوم على منشأتها النووية.

إن الخاصية الثانية للمذهب النووي الباكستاني هو دمج القوات العسكرية التقليدية والنووية، لأن السياسة النووية لباكستان وإستراتيجيتها مرتبطة بسياسة الدفاع التقليدية ومخططاتها الميدانية، لاعتقاد باكستان بأن قوتها التقليدية قادرة على كبح أي تقدم للهجوم الهندي لفترة زمنية كافية لإعطاء القوات الخارجية فرصة للتدخل الدبلوماسي ومنع خطر التبادل النووي، ويبدو أيضا أن إستراتيجية باكستان من أجل عدم منح الهند خيار شن حرب تقليدية بسبب إمكانية التصعيد إلى المستوى النووي وإدراك البلدين مدى خطورة النتائج الكارثية لذلك.

أعلنت القيادة العسكرية الباكستانية مرارا أنها ستشترك في الحد الأدنى للردع، وهو ما صرح به الرئيس "مشرف برويز" في مارس 2003 معتبرا أن الحد الأدنى المعقول للردع يبقى حجر الأساس لسياسة أمن باكستان، وعليه فإن الردع النووي الباكستاني سيشكل لسنوات عملية لا تزال تتطور وديناميكية تركز على طبيعة التهديدات الكمية والنوعية من الهند، خاصة في ظل اكتساب الهند أنظمة صاروخية دفاعية من روسيا، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والتي بمقدورها تسريع سباق التسلح وزعزعة الاستقرار في المنطقة[2]، .

يمكن القول أن باكستان تتحرك وفق ظروف معينة وهذا يعني أن باكستان ليس لها مبادئ نووية محددة وواضحة، بل هي عبارة عن إستراتيجية مرسومة وفقا للظروف والمواقف التي تستدعي استخدام الأسلحة النووية من دون أن تكون هناك سياسة واضحة ومتماسكة لذلك الاستخدام وكيفيته، فباكستان تعتقد أن الغموض يزيد من الردع لكونها الدولة الأضعف[3]، وفي المقابل نجد أن ما تتخذه الهند هو على

---

(1) Scott D Sagan, **the evolution of Indian and Pakistan's nuclear doctrine**, visited in :14/05/2017
www.belfercenter.org/sites/.../Sagan_MTA_Talk_050708.pdf
(2) Morten Bremer maerili, Sverre lidgaard, **op .cit**, pp. 178-179 .
(3) Naeem Salik, **op .cit**.

قدر أكبر من الشفافية والثقة التي تزيد من درجة الاستقرار والذي كان أساسه الإعلان الواضح لمبادئ سياستها النووية، حيث نجد تعيينا واضحا لمن يشرف على استخدام الأسلحة النووية وبتحديد أكثر دقة من خلال وضع سيناريوهات واضحة للحالات اللازمة لاستخدام الأسلحة النووية كحالة أي هجوم ضد الأراضي الهندية وقواتها، كما أنها حددت مبدأ عدم المبادرة بالضربة الأولى ضمن سياستها النووية، وعلى العكس من ذلك نجد الغموض وعدم الوضوح الذي تميزت به السياسة النووية الباكستانية وإستراتيجيتها[1]، خاصة في ظل قيام باكستان بإنشاء الهيئة القيادية القومية في فيفري سنة 2000 من قبل الجنرال "مشرف برويز" وتتمتع هذه الهيئة بمسؤولية صياغة السياسات في الدولة وتقوم بممارسة السيطرة على استخدام القوات والمؤسسات الإستراتيجية النووية وتطويرها، وذلك من خلال لجنتين لجنة السيطرة على استخدام الأسلحة النووية ولها دور الإشراف على تطوير الترسانة النووية، ولجنة تعمل على التطوير الفعلي لمنظومة الأسلحة النووية، وعليه نجد تداخل في مهام اللجنتين، والذي يرجع إلى القلق بشأن القيادة العسكرية للهيئة القيادية القومية بقيادة "برويز مشرف"، لكون أن المؤسسة العسكرية لا تسمح بالتدخل في القضايا التي تسيطر عليها، وبذلك تعد باكستان بمثابة الحالة الفريدة باعتبارها الدولة النووية الخاضعة للحكم العسكري[2].

تعود تسمية القنبلة النووية الإسلامية في دلالتها إلى تلك القنبلة التي ترجع ملكيتها إلى الدولة الإسلامية، وعليه فقد تضمنت كثيرا تصريحات بعض القادة مصطلح القنبلة الإسلامية لما وجدوا لها من تأثير على الشعوب، فنجد "ذو الفقارعلى بوتو" في تصريح له سنة 1978 "نحن نعلم أن لدى جنوب إفريقيا وإسرائيل قدرات نووية متكاملة، الحضارات المسيحية واليهودية والهندوسية كلها تمتلك هذه التقنية والشيوعيين أيضا يمتلكونها، أما الحضارة الإسلامية هي الوحيدة بدون قدرة نووية غير أن تغير هذا الوضع وشيك جدا"[3]، ونفس المضمون صرح به رئيس جمهورية إيران الإسلامية " أية الله مهرجاني" سنة 1992 في طهران "طالما أن إسرائيل تمتلك الأسلحة النووية يجب على المسلمين التعاون لإنتاج السلاح

---

[1] كريس سميث، **مرجع سابق**، ص. 20.

[2] إبرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص ص.61-63.

[3] إبراهيم بابللي، **التفجيرات النووية الباكستانية**. دار ناشري للنشر والتوزيع، (د م ن)، 2006 ، ص. 11.

النووي غير عابئين بموقف الأمم المتحدة"[1]، وصرح أيضا العالم الباكستاني "عبد القدير خان"* في ماي 1998 لمجلة المجتمع بأن "باكستان حققت المعجزة النووية الإسلامية"[2].

طرح مفهوم القنبلة النووية الإسلامية تفسير إمكانية جعل البعد الإسلامي بعدا تتحرك من خلاله باكستان لمساعدة الدول الإسلامية على صنع الأسلحة النووية، خاصة بعد حصولها على مساعدات من قبل هذه الدول حسب ما أشارت إليه بعض التقارير، وعلى الرغم من تأكيد باكستان بأنها لن تعمل على نشر التكنولوجيا النووية، إلا أنه يبقى احتمالا مطروحا لدى المجتمع الدولي، لأن ذلك يعد بمثابة تهديد لمصالح بعض الحلفاء في المنطقة وهو الأمر الذي تدركه تماما القيادة الباكستانية[3].

المطلب الثاني: دوافع باكستان لامتلاك السلاح النووي

تنوعت دوافع باكستان لامتلاك الأسلحة النووية، بين رغبتها في الوصول إلى وضع يسمح لها بأن تلعب دورا في محيطها الإقليمي كقوة إقليمية، فامتلاك السلاح النووي يعد الطريق المختصر نحو القوة فضلا على أنه رمزا لسيادة الدولة واستقلاليتها.

1/العلاقات الهندية الباكستانية والنزاع الدائم مع الهند:

شهدت الفترة التي أعقبت تأسيس الدولة الباكستانية الكثير من الأحداث الدامية والمجازر في حق الأقليات، حيث لقي مئات الآلاف حتفهم وتشرد الملايين وموجات الهجرة جراء العنف الذي مورس على الأقليات المسلمة التي اختارت الانضمام إلى باكستان[4]، وعلى إثر هذا الاختبار الذي لم يرض جميع الأطراف ظلت بعض الأقاليم محل نزاع بين البلدين، كإقليم "جامو" والأهم إقليم "كشمير" الذي هو سبب

---

[1] إبراهيم بابللي، **مرجع سابق**، ص. 11.

*عبد القدير خان: هو عالم باكستاني ولد عام 1936 في الهند في مدينة بوبال قبل الانقسام، هاجر إلى باكستان عام 1952 عمل مهندسا في علم المعادن، درس في جامعة برلين التقنية ثم في بلجيكا وانتقل للعمل في شركة هولندية لتخصيب اليورانيوم عام 1972 بصفته خبير معادن، يعتبر عبد القدير خان أبو القنبلة النووية الباكستانية وضع تحت الإقامة الجبرية إلى غاية 2009 بسبب قيامه بتسريب التقنيات النووية.

[2] إبراهيم بابللي، **مرجع سابق**، ص. 11.

[3] محمد عطوي، **التفجيرات النووية الهندية الباكستانية: الأهداف والتداعيات**، تاريخ التصفح: 20017/03/14 https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[4] مصطفى الدباغ، **الصراعات الدولية الراهنة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2000، ص. 15.

استمرار النزاع بين البلدين، وذلك لما يتمتع به الإقليم بأهمية جيواستراتيجية بالغة بموقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية، تنوع زراعي واقتصادي فهو بالقرب من جبال الهملايا وجبال سرينجال، وما زاد من أهمية الإقليم أنه مصدر المياه لكلا البلدين[1]، إذ توجد به ستة أنهار ثلاث منها في الجهة الشرقية للهند نجد رافي، ياس، وساتلوج، وفي الجهة الغربية باتجاه باكستان شينساب، أندوس، وجيلوم (أنظر الخريطة رقم 03)، وقد جاء هذا التقسيم بمساعدة من البنك الدولي عام 1960، ويعد نهر الأندوس أشهرهم، وهو سبب الكثير من الخلافات بين البلدين لأنه مصدر عيش أغلبية المزارعين الذين يعتمدون عليه اعتمادا كليا[2]، والخريطة التالية توضح الأنهار الستة التي تعد المصدر الأساسي للمياه في باكستان.

خريطة رقم(03): مصادر المياه في الهند وباكستان

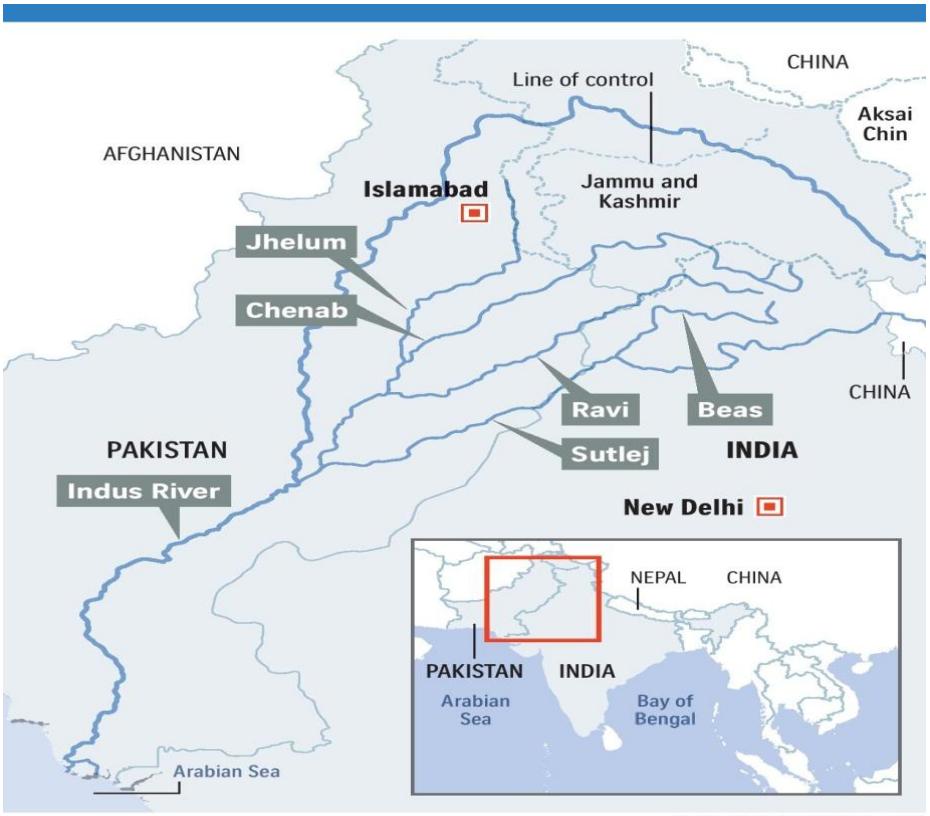

المصدر: http://www.straitstimes.com/asia/south-asia/india-may-review-water-treaty-with-pakistan

---

[1] فله عربي عوده، **قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص. 13.

[2] صلاح محمد عبد الحميد، **صراعات وحروب المياه**. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص ص.269-273.

تعد قضية كشمير من أعقد القضايا التي أطالت في عمر النزاع بين الهند وباكستان، فكشمير إقليم يختلف في ثقافته عن الثقافة الهندية إذ يدين بالدين الإسلامي بحوالي 85% ليتوافق مع باكستان، وهو ما أثار مخاوف الحكومة الهندية لأنه سيكون المنطلق لباقي المسلمين الموجودين في الهند للتعبير عن رغبتهم في الانضمام إلى باكستان[1]، ونفس الأمر بالنسبة لولايتي حيدر أباد وجامو بأغلبية مسلمة، لأنه أثناء عملية التقسيم تركت الأقاليم المتنازع عليها ذات الأغلبية المسلمة في اختيارها إلى الولاة التي تحكمها والتي كانت موالية للهند، بينما اختارت هي الانضمام لباكستان لذلك لم يتم حسم أمرها، لكن وبطلب من الولاة تدخلت الهند بقواتها المسلحة للسيطرة على الأقاليم، ليكون الرد بهجوم مضاد من قبل المسلمين ليسيطروا على ثلث إقليم كشمير تحت الحماية الباكستانية[2]، وكان ذلك عقب الانقسام بثلاث أشهر فقط واستمرت إلى أن تم وقف إطلاق النار بتدخل الأمم المتحدة سنة 1949، حيث تم إنشاء خط وقف إطلاق النار(خط المراقبة) الذي رفضته باكستان لأنها رأت بأنه مجحف وغير منصف في حقها، وانتهت الحرب بسيطرة الهند على معظم واد كشمير ومعظم منطقة جامو ومنطقة المرتفعات العليا في لاداك، بينما احتفظت باكستان بمساحات أصغر مثلما هو موضح في الخريطة التالية[3]:

---

[1] فله عربي عوده، **مرجع سابق**، ص. 18.

[2] خير الدين نصر عبد الرحمان، "أسيا مسرح حرب عالمية محتملة"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 56، أبوظبي، 2001، ص ص.76-77.

[3] سومانترا بوز، **أرض متنازع عليها: إسرائيل، كشمير، البوسنة، قبرص، سيرلانكا**. تر: إياد أحمد، حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص. 175.

خريطة رقم(04): الحدود السياسية بين الهند وباكستان في إقليم كشمير (خط المراقبة)

المصدر: أمين شعبان عبد النبي، **الصراع في كشمير: الآثار والتداعيات**. قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، 2008، ص. 42.

حاول "محمد أيوب خان" سنة 1964 الاستيلاء على كشمير حيث قام الجيش الباكستاني بإطلاق النار من المناطق الباكستانية في كشمير عبر خط المراقبة سنة 1965، ليتدخل مجلس الأمن من جديد لوقف إطلاق النار محاولا تسوية النزاع سلميا، لكن قوبل ذلك بالرفض الهندي خاصة بعد اتخاذها قرار ضم كشمير وجامو رسميا إليها منذ عام 1952، ليكون ذلك سببا في انفجار الحرب الهندية الباكستانية الثانية سنة 1965[1]، استمر تدهور الأوضاع خاصة في الإقليم الشرقي نتيجة التهميش والتقصير من طرف الحكومة، فقامت توترات واحتجاجات تعبيرا عن أوضاعهم الاجتماعية وتلت هذه الأحداث إجراء انتخابات 1971 فاز فيها حزب رابطة عوامي بزعامة "مجيب الرحمان" وهو ما رفضته الحكومة الباكستانية وحلت الجمعية التشريعية ليزيد ذلك من حدة الاحتجاجات[2]، وعليه انفجرت أعمال العنف فبدأ النزوح نحو المدن الهندية لتصبح الهند طرفا في الحرب، حيث قامت بتقديم الدعم للبنغال، خاصة أن الحركة الانفصالية البنغالية تدعو إلى ضرورة التعايش السلمي مع الهند، ومحاولة إقامة علاقات وثيقة

[1] خير الدين نصر عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص.77.

[2] فله عربي عوده، **مرجع سابق**، ص ص.23-24.

معها، وهو الوقت الذي كانت ترى فيه الهند ضرورة تحقيق التفوق على باكستان لكي تحسم معها كل المشكلات، وحتى تستطيع الحفاظ على نفوذها السياسي في المنطقة خاصة بعد هزيمتها في حربها مع الصين سنة 1962، ثم دخولها في حرب مع باكستان عام 1965 حيث حظيت الهند بدعم من الاتحاد السوفياتي نتيجة العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة وباكستان وبينها وبين الصين، وفعلا تمكنت الهند من إلحاق الهزيمة بباكستان عسكريا ترتب عنها سنة 1972 خسارة باكستان لإقليمها الشرقي وقيام دولة بنغلادش[1]، وبذلك تمكنت الهند من تأمين حدودها مع الدولة الجديدة بنغلادش وإيقاف موجة المهاجرين وإعادتهم إلى موطنهم، وقد كان لذلك تأثيرا كبيرا على باكستان حيث اعتبره ضعفا بالنسبة لها، وانتهت هذه الحرب بتوقيع الدولتان اتفاق "سيملا" برعاية الأمم المتحدة بانسحاب الهند من الأراضي الباكستانية من السند، كراتشي والبنجاب والعمل على تهيئة الظروف لتحسين العلاقة بين البلدين، لكن ومع ذلك قامت كل من الهند وباكستان بحشد الآلاف من الجنود على الحدود المشتركة في إقليم كشمير.

بدا واضحا التفوق الهندي على باكستان من الناحية العسكرية وما زاد من قوتها تحالفها مع الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد توتر العلاقة بين هذا الأخير وبين الصين، أما باكستان فقد اعتمدت في البداية على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفقا إطار التعاون الدفاعي الذي تضمنه اتفاق "ألسنتو"، لكن كان واضحا التفوق الكبير للدعم السوفياتي على نظيره الأمريكي الذي اكتفى فقط بإطلاق تصريحات، وقد ظهرت هذه المفارقة بشكل جلي خاصة بعد التفجير النووي الهندي سنة 1974 والذي كان إثر تعاونها مع دول غربية[2]، وقد أعطى تفجير القنبلة النووية قوة كبيرة للهند زادت من تشديد سياستها اتجاه باكستان، لذلك كان على باكستان مواجهة هذه الضغوطات وإيجاد السبيل للخروج من التهديد الهندي لها[3].

لم تكن نهاية الحرب الثالثة بين الهند وباكستان تعني نهاية النزاع بينهما؛ إنما تصاعد ليشمل دخول البلدين وضع جديد طغى عليه الطابع النووي، الذي بإمكانه أن يؤدي إلى انفجار حرب نووية مادامت أسبابها قائمة، فقد أعلن الرئيس "ذو الفقار على بوتو" "أن باكستان مضطرة إلى اعتماد برنامج

---

(1) Francisco Agwlar, Randy Bell and others, **An introduction to Pakistan's military**. Harvad kennedy school, Cambridge, 2011, p p24-25.

(2) خير الدين نصر عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص. 78.

(3) فله عربي عوده، **مرجع سابق**، ص. 26.

نووي خاص بها يعيد بعض التوازنات إلى ميزان القوى بينها وبين الهند"[1]، وقد كانت بمثابة إشارة لرغبة باكستان في امتلاك القنبلة النووية، خاصة بعد التفجير النووي الهندي الذي يعد الدافع القوي لتوجه باكستان نحو الخيار النووي ملخصا العلاقة بين البلدين، وهو الأمر الذي وضحه "ذو الفقار على بوتو" في قوله أن التفجير النووي الهندي يعد "تهديد خطرا وفادحا لم يشهد تاريخ باكستان حدثا أخر في مثل خطورته"[2]، وعليه نجد أن العوامل الإقليمية لها دورها في جعل باكستان تتجه نحو التسلح النووي الذي كان منطلقه من الهند بطبيعة علاقتها المتوترة مع باكستان.

2/الحفاظ على مكانة النظام وتعزيزها:

يؤكد الخبراء في الشؤون الباكستانية بأن البرنامج النووي الباكستاني لا يقتصر فقد على دافع ردع الهند، فإذا كان تهديد الهند سببا واضحا ورئيسيا فإن للوضع الداخلي في باكستان ونظامها السياسي الدور كدافع نحو التصميم والتمسك بخيار التسلح النووي، فقد شملت الرؤية على الفوائد المحققة من اكتساب السلاح النووي[3]، فمن ناحية السياسة الداخلية يعد السلاح النووي النموذج والخيار لتحقيق السياسة الأمنية واستقرار العلاقة بين المدنيين والعسكريين، إذ يعد المدني "ذو الفقار على بوتو" صاحب القرار الرسمي للتسلح النووي والذي قام بتدشين البرنامج النووي عام 1975، تعبيرا عن ردة فعل باكستان من التفجير النووي الهندي عام 1974، ليواصل بعده "محمد ضياء الحق" مسؤولية السيطرة على البرنامج، ومنذ ذلك الحين والمسؤولية الكلية للبرنامج النووي بيد المؤسسة العسكرية[4].

عرف النظام السياسي الباكستاني عدم الاستقرار بسبب عدم كفاءة القيادات السياسية المدنية ليسمح ذلك للمؤسسة العسكرية بفرض هيمنتها، لكن تظل القيادة السياسية في الدولة سواء مدنية أو عسكرية تبحث عن تبرير شرعية تواجدها في السلطة، فقد عملت المؤسسة العسكرية على توسيع أدوارها في الشؤون السياسية مما جعلها ترفض أي تدخل في شؤونها الداخلية لأنها ترى أن ذلك يؤدي إلى تهميش دورها في عملية صنع القرار خاصة في الشؤون النووية.

---

(1) خير الدين نصر عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص. 78.

(2) فرانك بارنابي، **القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**. تر: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص. 186.

(3) نفس المرجع، ص. 187.

(4) إبرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص. 61.

انحصرت رؤية المؤسسة العسكرية حول فكرة أن القوة التقليدية ستكون كافية لحماية كيان الدولة ومصالحها الأمنية ومواجهة الهند، لذلك اقتصرت الفكرة الأولى للبرنامج النووي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لكن في الستينيات تغيرت هذه الفكرة عندما لم تصدق فرضية القوة التقليدية وقدرتها على ضمان الأمن الوطني أثناء الحرب الباكستانية الهندية الأخيرة عام 1971 والتي وضحت التفوق العسكري الهندي بشكل جلي، وعليه انحصر التأييد الشعبي للمؤسسة العسكرية نتيجة إخفاقاتها، فكانت الفرصة لوزير الخارجية "ذو الفقار على بوتو" ليصل إلى السلطة، مستغلا الوضع الداخلي المعارض لـ "محمد يحي خان" والضعف الذي أصاب المؤسسة العسكرية، مدعما ذلك بتبنيه موقف متشدد اتجاه الهند ولهجته العدائية ضدها بما يتوافق مع الرغبة الشعبية، حيث عمل على وضع البنية التحتية للبرنامج النووي الباكستاني بعد قيام الهند بتفجير قنبلتها النووية، وذلك حتى يكسب تأيد المؤسسة العسكرية في سبيل تعزيز مكانته وبقائه في السلطة[1].

من خلال تتبع أحداث تطور البرنامج النووي الباكستاني نجد أن التفكير الاستراتيجي لباكستان شمل الأوضاع التي وصلت إليها الدولة، وهو ما جعل من الضروري إعادة ترتيب وتنظيم الأوضاع الداخلية للمجتمع الباكستاني بما يتلاءم والحكم العسكري في البلاد بما فيها إسكات المعارضة الداخلية.

3/البحث عن المكانة الإقليمية والدولية:

يمكن القول أن المضي نحو تطوير البرنامج النووي سوف يدفع إلى تحقيق عدة نتائج وفق لما يؤكده الخبراء والإستراتيجيون أن السلاح النووي يساعد باكستان على تغطية التفوق العسكري التقليدي للهند، والأبعد من ذلك كسب وضع استراتيجي نووي تتحرك وفقه بكل حرية على المستوى الإقليمي وبالأخص مسألة كشمير، لأنه سيحد من التنازلات التي تقدمها باكستان للهند (مثل سياسة قطع المياه من قبل الهند والتي تدفع باكستان للتنازل مقابل حصولها على الموارد المائية)، لتصبح لباكستان دور إقليمي في جنوب آسيا[2]، أما دوليا فقد حاولت باكستان تنويع حلفائها ففي سنة 1979 عرفت العلاقات الباكستانية الأمريكية تقاربا على إثر الغزو السوفياتي لأفغنستان، وقد عرفت هذه العلاقة فترات مختلفة مزيج بين الحليف الاستراتيجي، وخروجها عن إرادته مرة أخرى، خاصة بعد توجه باكستان نحو الصين

(1) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.8-13.

(2) فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 187.

وإيران الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمصالحها، فالتوجه نحو الصين يعد بمثابة الصمود في وجه العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية من الحين إلى الأخر فالصين كان دعمها كبير في مساعدة باكستان على تطوير برنامجها النووي[1].

إن الإصرار لدى القادة الباكستانيين مكنها من الدخول إلى مصف الدول النووية، أكسبها مكانة دولية وجنبها الكثير من الضغوطات التي تعاني منها إيران اليوم أو أي دولة ترغب في امتلاك السلاح النووي، لتصبح باكستان سابع قوة عسكرية في العالم مثل ما هو موضح في الجدول رقم (01)، وعليه فقد سمح البرنامج النووي لباكستان بأن ترتقي إلى مكانة إقليمية في شبه القارة الهندية وأخرى دولية، كما أنه سيقلل من تركيز الدولة المنصب على الوضع الخارجي ويساعدها على توجيه اهتمامها نحو القضايا الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

تحتل باكستان المرتبة الخامسة عالميا في استراد السلاح؛ أي ما يمثل 05 % من الواردات العالمية، واستطاعت تصنيع العديد من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ووفق موقع غلوبال فايرباور العسكري يمكن عرض القوات العسكرية الباكستانية كالتالي:

جدول رقم (02): القوات العسكرية الباكستانية 2016

القوات البرية	العدد	القوات الجوية	العدد	القوات بحرية	العدد
الدبابات	2924	الطائرات المقاتلة	304	حاملة الطائرات	00
العربات القتالية	2828	الطائرات الهجومية	394	فرقاطة	10
المدافع ذاتية الدفع	465	طائرات النقل	261	غواصات	03
المدفعية المقطورة	3278	المروحيات	309	خافرة سواحل	12
أنظمة إطلاق الصواريخ	134	المروحيات المقاتلة	52	كاسحة ألغام	03

المصدر: نقلا عن: ناجي ملاعب، **سباق التسلح الهندي الباكستاني: أبعاده الإقليمية**، تاريخ التصفح: 2017/05/21

http://sdarabia.com/?p=43416

[1] وردية زايدي، **استخدام الطاقة الذرية لأغراض العسكرية والسلمية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو، 2012، ص. 35.

[2] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص.187.

المطلب الثالث: مراحل تطور البرنامج النووي الباكستاني

شهد البرنامج النووي الباكستاني من أجل اكتماله عدة مراحل كان على الساسة الباكستانيين إتباعها حفاظا على البرنامج واستمراره، مصحوبة بإصرار قوي لصنع القنبلة النووية الباكستانية.

1/مرحلة الغموض للبرنامج النووي الباكستاني:

يعتبر القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء "ذو الفقار علي بوتو" حول امتلاك السلاح النووي سنة 1972 هو المرجع الرئيسي للبرنامج النووي الباكستاني لكن يمكن العودة إلى ما قبل ذلك، فتاريخيا ارتبطت سياسة التسلح النووية الباكستانية ارتباطا وثيقا بالأوضاع التي شهدتها الدولة منذ نشأتها من خلافات اقتصادية وسياسية وعسكرية، كل ذلك كان له الأثر الكبير في رسم أبعاد السياسة الأمنية الباكستانية، والتي سيطر عليها الجهاز العسكري بسبب ضعف الهياكل والبني المؤسساتية، وعليه فقد اعتمدت المؤسسة العسكرية في تحالفها مع الدول الغربية لمساندتها في عدائها ضد الهند، لكون ذلك سيوفر لها الأمن في الداخل الباكستاني، ولكونها المصدر الأساسي للأسلحة التقليدية التي عملت باكستان على تطويرها منذ الخمسينيات، ويعد ذلك بمثابة تغطية على إمكانية وجود أدلة حول برنامج التسلح النووي، وأي تلميح كان يقضي بكونه استخدام سلمي للطاقة الذرية[1].

بدأت عملية تطوير البرنامج النووي الباكستاني في وقت مبكر حيث قامت باكستان سنة 1957 بإنشاء لجنة الطاقة الذرية الباكستانية تهدف إلى إنشاء مفاعل نووي للأبحاث[2]، وفي أوائل الستينيات عملت على تدريب العملاء والفنيين في مجال الطاقة الذرية في الخارج[3]، كما أن لباكستان مصادر لاستخراج اليورانيوم المتوفر في إقليم بلوشستان، وتعمل للحصول على الوقود الخام من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، الصين، النيجر وجنوب إفريقيا[4].

وردت بعض التصريحات حول قيام الهند بتطوير قدرات نووية، ليأتي على أنقاض ذلك تصريح

---

(1) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.9-11.

(2)Pascal boniface, Barthélémy courmont, **le monde nucleaire: arme nucleaire et relations internationales depuis 1945**. Armand colin, p 171.

(3) فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 162.

(4) سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**. مرجع سابق، ص 104.

"ذو الفقار علي بوتو"* سنة 1966، أنه في حالة امتلاك الهند القنبلة النووية فسوف تعمل باكستان على صنع القنبلة النووية الخاصة بها[1]، لذلك فقد كانت الانطلاقة الفعلية لباكستان سنة 1960 من خلال إنشاء معهد للأبحاث النووية التكنولوجية[2]، أما في عام 1961 تم إنشاء لجنة البحث الفضائي والجوي "سيوباركو"، بدأت الأبحاث سنة 1962 بمساعدات أمريكية حيث زودتها بمفاعل أبحاث من الماء الخفيف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 5 ميغاواط مستخدمة 5 كلغ من اليورانيوم المخصب، وقد تم تشغيله سنة 1965 أين بدأ البحث النووي في مدينة روالبندي[3]، كما عملت أيضا الشركة الكندية "إلكتريك" على تزويد مفاعل الطاقة النووية باليورانيوم الطبيعي لينطلق العمل عام 1974، كما سعت باكستان للحصول على مادة البلوتونيوم بمساعدة كندية، لكن ذلك لم يحصل وتوقف المعمل سنة 1976 نتيجة الضغوطات الأمريكية، والرفض المستمر لباكستان التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي، وعليه تمكنت باكستان في المراحل الأولى من الحصول على الماء الثقيل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وعملت على بناء مفاعل في كراتشي وأخر في مولتان يصل إنتاجه إلى 13 طن[4].

رغم النوايا المبكرة للبرنامج النووي الباكستاني إلا أن سنة 1974 كانت بمثابة السنة المفصلية لأنها شهدت تفجير القنبلة النووية الهندية حينها أدركت باكستان بأنها متأخرة عن الهند في ذلك[5]، وهو ما جعلها تتحرك بشكل غير طبيعي؛ حيث عملت على تجميع العلماء وقامت بتكوين مؤسسة للتسلح النووي تحت رئاسة العالم "عبد القدير خان"، للاستفادة من خبرته في تخصيب اليورانيوم ومن مخططات الطرد المركزي التي كانت بحوزته، ووفقا لهذه المخططات عملت على إنشاء شبكات استخباراتية سرية للحصول على التقنيات اللازمة للطرد المركزي في أوروبا الغربية[6].

---

*ذو الفقار علي بوتو: كان وزيرا للوقود والطاقة سنة 1958 ثم وزيرا مسؤولا عن الطاقة الذرية ثم أصبح وزير خارجية في عهد محمد أيوب خان، ووصل إلى الحكم سنة1971.

(1) أحمد سمينة، مرجع سابق، ص. 12.

(2) سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**. مرجع سابق، ص. 103.

(3) مأمون كيوان، مرجع سابق.

(4) فرانك بارنابي، مرجع سابق، ص ص.162-164.

(5) Pascal boniface, Barthélémy courmont, **op .cit**, p. 172.

(6) بروبز مشرف، **على خط النار مذكرات الرئيس الباكستاني**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص.362 .

عانت باكستان من نقص المواد التقنية والفنية لتتمكن من تهيئة البنية التحتية النووية، لذلك دخلت في مفاوضات مع فرنسا للحصول على المستلزمات الضرورية سنة 1973 بحيث كانت تحاول شراء مفاعل لتخصيب اليورانيوم تحت ادعاء الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وتمكن "ذو الفقار على بوتو" من عقد اتفاق "تشازما" سنة 1976 لإنشاء مفاعل إعادة المعالجة النووية، له القدرة على إنتاج مادة البلوتونيوم النقي الذي يستخدم في صنع السلاح النووي، شريطة أن تستخدمه للأغراض السلمية وليس في صنع الأسلحة النووية[1]، وكان مقره بالقرب من العاصمة إسلام أباد في الجهة الغربية وبموجب هذا الاتفاق تقوم شركة "غوبان تكنيك" الفرنسية بمعالجة 100 طن من عناصر الوقود المستهلك مثل ما كان مقررا في الاتفاق[2].

حاولت الحكومة الباكستانية التفاوض مع فرنسا من أجل استئناف تطبيق عقد تشازما، حيث ركز على فكرة إجراء تغير في التقنية التكنولوجية لاستخلاص البلوتونيوم النقي الذي يستخدم في صناعة السلاح النووي، وبدلا منه صنع مزيج من البلوتونيوم واليورانيوم أي إعادة معالجة الوقود المستعمل، وذلك لأن هذا المزيج لا يمكن استعماله إلا في المفاعلات المولدة السريعة والتي تتطلب وقتا طويلا[3]، لكن فرنسا اقترحت عليها عدم إنتاج البلوتونيوم النقي، وهو ما رفضته باكستان لتنهي فرنسا الاتفاق سنة 1978[4]، ورغم محاولة باكستان إيضاح أنها لا تسعى إلى تطبيقات عسكرية بل لأغراض سلمية، إلا أن فرنسا قامت بإيقاف كافة العقود التجارية[5]، وسحبت كذلك خبرائها وفنييها من باكستان، وذلك بسبب الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار عدم تشجيع انتشار الأسلحة النووية، لأنه في هذه الأثناء بدأ الشك يراود الولايات المتحدة الأمريكية أن باكستان لها أغراض عسكرية، وبالأخص بعد التفجير النووي الهندي مما أثر بشكل واضح في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه باكستان، حيث لم تكتفي بممارسة الضغوطات على الدول الداعمة بل قامت بفرض عقوبات اقتصادية عليها، ففي سنة 1979 جاءت بتعديل "سيمنجتون" الذي يتضمن قطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية على الدول

---

(1) Iram khalid , zakia bano," Pakistan's nuclear development (1974-1998): external pressures", **Aresrarch journal of siuth asian stuies**. Vol. 30, N°.1, 2015, p p. 225-226.

(2) فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 165.

(3) ستيف ويتمان، يربيرت كروسني، **القنبلة النووية الإسلامية**. تر: محمد حمدي صاحب التميمي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1994، ص ص.230-235.

(4) Iram khalid, Zakia bano, **op .cit**, p. 226.

(5) ستيف ويتمان، يربيرت كروسني، **مرجع سابق**، ص. 235.

التي تقوم بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة من دون خضوعها للقانون الدولي[1]، لم تؤثر هذه الضغوطات على عزيمة باكستان لامتلاك السلاح النووي بل عملت على تغيير وجهتها نحو حلفاء آخرين، فقد أشارت بعض التقارير بأن باكستان حصلت على مساعدات من ليبيا والمملكة العربية السعودية[2].

حصلت باكستان على عدة مساعدات أجنبية في إنشاء مفاعل لتخصيب اليورانيوم وقد كانت تحاول تبرير موضوع تخصيب اليورانيوم لكونه من أجل إنتاج وقود للطاقة وليس من أجل إنتاج الأسلحة النووية، وأمام هذه الضغوطات الدولية حاولت باكستان إقناع المجتمع الدولي بالتهديد الذي تشكله الهند بالنسبة لها، وأبدت رغبتها في دعم مسألة نزع السلاح النووي في المنطقة والقبول بإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكن المعارضة كانت من قبل الهند، خاصة في حالة اعتبار الصين حالة استثنائية في المنطقة باعتبارها العدو الأول للهند[3]، وعليه رأت باكستان أنه من الضروري امتلاك السلاح النووي لأن الضغوطات الدولية هي عبارة عن موقف غير عادل اتجاهها فهو ليس نفس الموقف اتجاه الهند، خاصة في ظل نوايا الهند الهجومية والعدوانية على عكس نواياها الدفاعية.

سعت باكستان نحو تحقيق برنامجها النووي في سرية تامة، ففي السبعينات كان إشراف "ذو الفقار على بوتو" بشكل مباشر ودقيق مع خبير المعادن "عبد القدير خان" والذي وفر له كل الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامه، واستمر الوضع نفسه حتى مع مجيء "محمد ضياء الحق" بنفس درجة السرية[4]، فقد كان هدف باكستان للحصول عل الأسلحة النووية عبر طريقتين الأولى من خلال الحصول على البلوتونيوم من مفاعل الأبحاث بعد فصله، أما الطريقة الثانية من خلال إشباع اليورانيوم، وقد حاولت الاعتماد في ذلك على فرنسا قبل انسحابها، وفي سنة 1976 تم إنشاء "هيئة الأبحاث النووية ومعهد الأبحاث الهندوسية"[5]، في كاهوتا يعمل على تخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي وقادر على إنتاج 45 كلغ من اليورانيوم 235 ما يكفي لإنتاج قنبلة نووية بقوة 20 كيلو طن، وقد استطاع تحقيق مبتغاه خلال ست

---

(1) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص. 15.

(2) سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**. مرجع سابق، ص. 104.

(3) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص. 17.

(4) برويز مشرف، **مرجع سابق**، ص. 363.

(5) مأمون كيوان، **مرجع سابق**.

سنوات[1]، وقد تمكنت باكستان من الحصول على بعض المساعدات من هولندا فيما يخص تكنولوجيا الطرد المركزي لكنها توقفت سنة 1979 هي الأخرى.

قلت الضغوطات الأمريكية على باكستان بعد الغزو السوفياتي لأفغنستان، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير سياستها بما يخدم مصالحها في المنطقة، كما أن تلك الضغوطات لم تؤدي إلي أي نتيجة فقد قامت بإجراء تغير في تعديل "سيمنجتون"، حيث جاء هذا التغير ببرنامج يتضمن مساعدات اقتصادية قدرت قيمتها بـ 3200 مليون دولار ومساعدات أخرى عسكرية من خلال العمل على تزويد باكستان بالأسلحة التقليدية[2]، وقد جاءت هذه المساعدات طبقا للشهادة التي قدمها الكونغرس الأمريكي بأن باكستان لا تملك أي جهاز للتفجير النووي، وأن هذه المساعدات ستعمل على تغير وجهة نظر باكستان حول الخيار النووي، وفي نفس الوقت سيعمل هذا التعديل على فرض رقابة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكون التأكيد الواضح على أن باكستان لا تعمل على تطوير برنامج نووي، رغم ذلك فإن الشكوك ظلت تراود الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عملت سنة 1985 على إجراء تعديل آخر "بريسلر"[3]، تضمن فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على باكستان في حالة تجاوزها نسبة 5% في تخصيبها لليورانيوم، لكن الواقع جرى بغير ذلك حيث أن المساعدات الأمريكية استمرت وجاء ذلك في تعديل "كرانستون" 1988 بموافقة من الكونغرس بتمديد فترة تقديم المساعدات لباكستان لمد عامين ونصف دون فرض أي شروط عليها[4].

2/دخول البرنامج النووي مرحلة الوضوح والاكتمال:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطات على باكستان من أجل التراجع والتخلي عن برنامجها النووي وقد اتبعت في ذلك سياسية الترغيب والترهيب التي تراوحت بين فرض عقوبات اقتصادية، ومن جهة ثانية عملت على دعم دفاعها التقليدي حيث قامت ببيعها طائرات16 F بدلا من المقاتلات القديمة 5 F، لم تخل هذه الضغوطات من شقها السري كخيار ثالث تمثل في احتمالية القيام بهجمات سرية على مفاعل كاهوتا لإيقافه، رغم كونه احتمالا قائما إلا أن باكستان أخذته على محمل

---

(1) سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**. مرجع سابق، ص 104.

(2) فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 177.

(3) Francisco Agwlar, Randy Bell and others, **op .cit**, p. 26.

(4) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص. 18.

الجد وقامت بالاحتجاج لدى السفير الأمريكي في باكستان، وعملت على نشر قوات الأمن حول مفاعل كاهوتا لحمايته من أي هجمات أمريكية، إسرائيلية أو هندية[1].

بذلت باكستان الكثير من الجهود لاستكمال برنامجها النووي ففي البداية اعتمدت على عملائها في الدول الغربية من أجل جلب التكنولوجيا النووية، حيث تمكنت من الحصول على مساعدات للطرد المركزي من ألمانيا الغربية، واتجهت نحو الصين التي قدمت لها مساعدات فيما يخص البرنامج النووي سواء ما تعلق بتخصيب اليورانيوم أو حتى في كيفية تصميم الأسلحة النووية[2]، حيث وقعت باكستان اتفاقية تعاون مع الصين في 15 سبتمبر 1985 بغرض الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وتضمنت بناء مفاعلات نووية وبفضل الدعم الصيني تمكنت باكستان من تخصيب اليورانيوم بنسبة 93 %، واستمر هذا الدعم بعقد اتفاقيات بيع صواريخ من نوع M 11 وقذائف للصواريخ[3]، وقد أشارت بعض التصريحات بأن الصين من خلال مساعداتها لباكستان سمحت لها بإجراء اختبار تجربة لجهاز تفجيري نووي وهو الأمر الذي نفته الصين، وقد أدى ذلك إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على اتفاقية تجارية نووية كانت مع الصين سنة 1984، وعليه تعتبر الصين المساعد الرئيسي لباكستان في إنشاء مفاعل لتخصيب اليورانيوم في منطقة "ديرا غازي خان" في إقليم البنجاب، كما تجلت مساعدتها في مفاعل كاهوتا لتخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي الفائق السرعة وهو المفاعل الأكثر أهمية في باكستان[4].

ظل البرنامج النووي الباكستاني يغطيه الغموض وعدم الوضوح حول حقيقته إلى غاية 1987 أين بدأت تظهر بعض التصريحات، ففي مارس 1987 نشرت الصحيفة اللندنية "the observer" في مقابلة مع الدكتور "عبد القدير خان" حول السلاح النووي الذي وضح أن باكستان حصلت على احتياجاتها من التكنولوجية اللازمة في صنع القنبلة النووية قائلا أن "ما تقوله وكالة المخابرات المركزية الأمريكية طيلة الوقت عن امتلاك القنبلة صحيح"[5]، وعلى الرغم من أن التصريحات تضمنت أن المفاعل لم تنتج سوى 5 % من اليورانيوم، لكن ما تم نشره من قبل بعض التقارير المقدمة من المخابرات

---

(1) ستيف ويتمان، يربيرت كروسني، **مرجع سابق**، ص ص.272-273.

(2) فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 182.

(3) مأمون كيوان، **مرجع سابق**.

(4) فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 182.

(5) نفس المرجع، ص. 175.

المركزية الأمريكية تفيد أن ما أنتجته باكستان وصل إلى 93 % من اليورانيوم المخصب، وفي مقال نشرته مجلة "time" في 30 مارس 1987 حيث صرح فيه الرئيس "محمد ضياء الحق" "لدى باكستان القدرة على بناء القنبلة يمكنكم أن تكتبوا اليوم أن في وسع باكستان أن تبني القنبلة متى أرادت"[1]، وقد أكد ذلك التدريبات التي قامت بها الهند بالقرب من الحدود الباكستانية ليتبعها الرد الباكستاني بمناورات أخرى من خلال إنزال طائراتها العسكرية من طراز C130، والتي كادت أن تؤدي إلى حرب بين البلدين لولا اللجوء إلى المباحثات الدبلوماسية، وفي نفس الوقت عمدت باكستان إلى كشف الغموض عن برنامجها النووي وقدرتها على تجميع وصنع القنبلة النووية عام 1988[2].

عملت باكستان على تطوير تقنيتها النووية وأخذت في ذلك نفس الأسلوب التقني والعلمي والكيميائي الذي تتبعه الصين في تخصيب اليورانيوم 235 والبلوتونيوم 239، وعملت على تصغير الكتلة الحرجة من خلال امتلاك برامج وأجهزة حاسوب الكترونية عالية الدقة، كما باشرت باكستان في تطوير برامج الصواريخ الباليستية بمساعدة الصين لتجري في 1989 تجربة لصاروخ "حتف1" و"حتف2" والبالغ مداهما 80 و180 كلم على التوالي بالإضافة إلى حاملات الرؤوس النووية[3].

جاءت الفترة ما بعد الحرب الباردة بتغيرات لم تكن في صالح باكستان فقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية النظر في سياستها اتجاه باكستان، وهو ما جعلها أمام وضع يجعلها تجازف بالمساعدات الأمريكية، فاضطرت باكستان بقرار من الرئيس المدني "غلام إسحاق" إلى وقف عملية تخصيب اليورانيوم ما دون مستوى 5 %، لكن بفضل سيطرة العسكريين على البرنامج النووي تم الاستمرار في تطوير البرنامج دون العودة إلى قرارات القيادة السياسية[4]، ففي سنة 1994 صرح الرئيس "نواز الشريف" بأن بلده أصبحت تمتلك القنبلة النووية وأن جاهزية المفاعلات النووية الباكستانية ترجع إلى سنة 1990، ثم جاء عام 1997 بتصريح آخر بأن القنبلة النووية أصبحت حقيقة وقد تجسدت فعلا في الرد الباكستاني على التفجيرات النووية الهندية في شهر ماي 1998 بتفجيرات نووية باكستانية بعد وقت قصير من نفس الشهر والسنة[5].

---

[1] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص.176.

[2] مأمون كيوان، **مرجع سابق**.

[3] سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**. مرجع سابق ص 104.

[4] أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.19-20.

[5] مأمون كيوان، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: القدرات النووية الباكستانية

عادت ما تكسب أية دولة عملت على تطوير قدرات عسكرية نووية بعدا استراتيجيا من خلال إجرائها لأول تجربة نووية التي تحمل في الغالب مضمون رسالة إستراتيجية بغرض إيصالها للطرف المقصود، وتعمل على تجسيد مضمون الهدف الاستراتيجي المحدد سلفا للدولة النووية لتعلن من خلالها الدخول إلى النادي النووي، لم تكن التجارب النووية الباكستانية أمرا مفاجئا بل تم توقعها عقب إجراء الهند لتجاربها النووية، لأن باكستان ترى في مسالة إجراء التجارب النووية ضرورة حتمية لصياغة الأمن القومي ومواجهة الواقع الإقليمي الجديد، بل استمرت في تطوير أنظمة الإطلاق تمثلت في عدد معتبر من الصواريخ الباليستية لتصبح باكستان تتمتع بترسانة نووية تأخذ في الحسبان.

المطلب الأول: التجارب النووية الباكستانية

أشارت بعض التقارير إلى أن باكستان خلال مسارها في تطوير برنامجها النووي شهدت في بعض المحطات إجراء اختبار نووي قبل الإعلان الرسمي عن امتلاك السلاح النووي، وكان ذلك خلال سنوات 1983، 1985، 1986 على التوالي، وقد تراوحت هذه التجارب بين صحتها وإجرائها فعلا، وبين عدم إمكانية حدوث ذلك[1].

تعد هذه التفجيرات مجرد اختبارات لتصميم أسلحتها النووية وقد كان ذلك بطاقة أقل من الطاقة الكامنة التي يتم استخدامها لتفجير سلاح نووي، فهي مجرد اختبارات تتم عن طريق وضع كرات صغيرة من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع الأسلحة النووية في مراكز التفجيرات، وعند انفجار القلب فإن حصيلة الانشطار النووي تعطي انفجارا قوته في مثل قوة المتفجرات التقليدية وهذه الكمية من الانشطار النووي يمكن كشفها بأجهزة كشف الإشعاع، ونظرا لأن قوة التفجيرات كانت ضعيفة يصعب كشفها خارج باكستان، وإلا كان سيظهر بأن تفجير نووي قد حدث، لأن أي تفجير نووي قبل الإعلان الرسمي لامتلاك القنبلة النووية سيعرض باكستان للمزيد من الضغوطات والتحديات خاصة تلك التي تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية لتأكد الشكوك التي ظلت تراودها حول برنامجها النووي، إضافة إلى ذلك فقد تدخلها مثل هذه التجارب ضمن انتقادات دولية هي في غنى عنها، وهذا ما يفسر لنا عدم مغامرة القادة السياسيين الباكستانيين بالبرنامج النووي الذي هم في أشد الإصرار لاكتماله، وبالتالي فإن القيام بأي

[1] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص ص.183-184 .

تجربة نووية بقوتها الكاملة بانشطار عادي ليس له أي ضرورة لكونه سيجلب العواقب غير المرجوة فقط، لكن وفي نفس الوقت لا يخلو هذا الاحتمال من الصحة لأنه من المحتمل أن تكون باكستان قد قامت فعلا بتجارب ذات انفجار صغير، وذلك من خلال استعمال كمية صغيرة من اليورانيوم الصالح لصنع الأسلحة النووية من أجل التأكد أن هذا الانفجار الضمني قادر على توليد انفجار نووي، لأنه رغم التعهد الذي قدمته باكستان بأنها لن تتجاوز نسبة 5% في تخصيب اليورانيوم حتى يستمر الدعم الأمريكي، لكن ما تلاها في تصريحات سنة 1989 أن باكستان أصبحت تملك القدرات اللازمة لصنع السلاح النووي[1].

عرفت العلاقات الهندية الباكستانية نوع من التهدئة والتقارب وقد كان ذلك في إطار رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي سنة 1997 في قمة عقدت في "مالة" عاصمة المالديف، شملت دخول الدولتين في حوارات كان الغرض منها محاولة وضع حد للتوترات بين البلدين وتسوية القضايا المتنازع عليها وتحسين العلاقات الاقتصادية بعيدا عن السياسة النووية لكونه الخيار المناسب، لكن باكستان رفضت محادثات التسوية، والذي يعود إلى دور المؤسسة العسكرية في الضغط على القيادة السياسية بعدم الدخول في مباحثات وحوارات مع الهند، خاصة بعد نجاح تجربة اختبار الصاروخ "غوري" في أفريل 1998، إذ يعد هذا النجاح بمثابة تحقيق هدفها في امتلاك السلاح النووي، ليأتي بعدها تصريح صناع القرار بأن باكستان حصلت على ما يمكنها من تحقيق توازن حقيقي مع الهند، وأن اختبار الصاروخ غوري كان ردا على الصواريخ الباليستية الهندية.

جاءت انتخابات عام 1998 في الهند بحكومة جديدة "بهاراتيا جاناتا" التي تميزت بسياستها المتشددة اتجاه باكستان وكانت قد تعهدت خلال الانتخابات بإجراء سلسلة من التفجيرات النووية، وهو ما قامت به في ماي 1998، ليرتبط ذلك مباشرة بردة فعل الحكومة الباكستانية التي تميزت بنوع من التريث والعقلانية، بحيث حاولت دراسة ردة فعل المجتمع الدولي اتجاه الهند، وفي الوقت نفسه كانت التجهيزات قائمة في إقليم بلوشستان[2]، وفي هذه الأثناء وقعت اختلافات وانشقاقات داخل وسط صناع السياسات في باكستان لتجد نفسها بين مؤيد ومعارض للقيام بالتجارب النووية، فالتيار الأول المعارض لفكرة التصريح العلني بالقدرات النووية مثله الرئيس "نواز الشريف"، لأنه في هذه الحالة ستتعرض باكستان للعقوبات الاقتصادية والعسكرية التي تفرضها الحكومة الأمريكية على الدول التي عملت على امتلاك قدرات نووية،

---

[1] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 185.

[2] أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.24-26 .

وهذا يعني أن باكستان تجازف بتلك المساعدات التي هي في حاجة إليها، خاصة أن الاقتصاد الباكستاني ليس له القدرة على تحمل التكاليف اللازمة على خلاف الهند التي يعد اقتصادها أقل ضرر من نظيره الباكستاني[1]، بعد التفجيرات النووية الهندية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية دفع باكستان لعدم الرد بمثل هذه التفجيرات من خلال ممارسة الضغوطات على القيادة السياسية، وهو الأمر الذي حاول الرئيس "نواز الشريف" توضيحه والأضرار التي ستواجه مصالح الدولة في حالة القيام بها[2]، أما التيار الثاني المؤيد لفكرة إجراء التجارب مثلته المؤسسة العسكرية والتي رأت بأن عدم القيام بالتجارب النووية سيضع الدولة محل الدول الأضعف، وأنه الحل الوحيد للتخلص من حالة عدم التوازن التقليدي العسكري مع الهند، واعتبرت التجارب النووية هي الخيار الوحيد الذي يجب على باكستان القيام به ردا على التجارب الهندية[3].

أدى التهاون الدولي اتجاه التجارب النووية الهندية إلى إضعاف حجة "نواز الشريف"، فقد تعارضت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات عسكرية واقتصادية على الهند مع رغبة المجتمع الدولي الذي اكتفى فقط بالتنديد لهذه التجارب، وقد مثل هذا الموقف الدولي اتجاه الهند حافزا لدعم موقف المؤيدين لإجراء التجارب النووية في باكستان، ولأن عدم الرد يعتبر ترجيحا للكفة لصالح الهند وضعف موقف باكستان إقليميا ودوليا خاصة في ظل قيام الهند بالمطالبة بالانضمام إلى النادي النووي ليزيد من حدة الشعور بالتفوق الهندي.

نجح الضغط الداخلي (التأيد الشعبي الشامل) والتصريحات العدائية من طرف القادة الهنود في الضغط على "نوار الشريف" لإجراء التجارب النووية، ليأتي القرار الباكستاني بالقيام بالتجارب النووية في 28-30 ماي 1998 بمنطقة "تشاجاي" في إقليم بلوشستان[4]، ليعلن الرئيس نواز شريف في قوله "لقد انتصفنا اليوم من الهند وفجرنا خمس من قنابلنا النووية ... لقد رددنا عليهم"[5]، وعليه أجرت باكستان تجاربها النووية الخمس بنجاح في 28 ماي 1998 حيث رصدت أجهزة قياس الزلازل هزة بقدر 5 ريتشر

---

(1) إبراهيم بابللي، **مرجع سابق**، ص. 10.

(2) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص. 28 .

(3) إبراهيم بابللي، **مرجع سابق**، ص. 10.

(4) Pervez Hoodbhiy, **the flight to nowhere: Pakistan's nuclear trajectory**, visited in: 23/02/2017
https://pk.boell.org/.../The_Flight_To_Nowhere_by_Pervez_Hood

(5) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.28-29.

بمقدار 30 كيلو طن للقنبلة النووية الأولى أما القنابل الأربعة الأخرى كانت تفوق 1 كيلو طن، ثم اتبعتها بقنبلة نووية سادسة مقدارها حوالي 12 كيلو طن في 30 ماي 1998، وقد أشارت بعض التحاليل إلى أن المواد التي انشطرت في الجو تحتوي على نسب قليلة من البلوتونيوم[1]، ويمكن توضيحها أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): التجارب النووية الباكستانية

الهدف	الوزن	النوع	مجموع التجارب	تاريخ التجارب
-أهداف إستراتيجية	30 كيلو طن	-انفجار كبير قيد الانشطار	01	28 ماي 1998
- أهداف تكتيكية	10 كيلو طن كمجموع كلي	-انفجار صغير ومنخفض	04	
-أهداف إستراتيجية	من 8 الى15 كيلو طن	انشطار نووي منخفض	01	30 ماي 1998

المصدر: نقلا عن: Iram khalid, Zakia bano, **op.cit** , p. 224.

تعادل التجارب النووية الباكستانية في قوتها التجارب النووية الهندية بل وتفوقت عليها من حيث "سرعة رد الفعل الاستراتيجي"، حيث تدل هذه السرعة على اكتمال البرنامج النووي الباكستاني، لأن فترة أسبوعين بين التجارب الهندية والباكستانية ليست بالفترة الكافية لمحاولة استكمال النقائص الفنية إن كانت موجودة في البرنامج النووي الباكستاني، بمعنى أنه كان على استعداد لمثل هذا الظرف الإقليمي، وتدل جاهزية البرنامج النووي الباكستاني ودخوله مرحلة انتظار الفرصة الإقليمية بعدم المبادرة على أن السياسة النووية الباكستانية تقوم على أساس تحقيق الأمن القومي والدفاع عنه ضد أي تهديد هندي، في حين أن الهند بمجرد اكتمال معدلات الكتلة الحرجة قامت بإعلان تجاربها النووية، وعليه فقد حكمت التجارب النووية الباكستانية بدوافع أمنية وسياسية، نتيجة التجارب الهندية انبثق الضغط الداخلي للرأي العام الباكستاني لأن الرئيس"نواز شريف" كان من أشد المعارضين للقيام بها، ولكونه وصل إلى السلطة بالأغلبية سنة 1997 ظهرت انتقادات ضد حكومته، وهو الأمر الذي جعل من إمكانية وقوع انقلاب

[1] **قصة باكستان النووية**، تاريخ التصفح: 2017/04/02

http://defense-arab.com/vb/threads/23893

عسكري، لأن معارضته تعتبر معارضة للمؤسسة العسكرية صاحبة النفوذ السياسي في البلاد[1]، وقد وصف قرار إجراء التجارب النووية من أصعب القرارات في تاريخ باكستان منذ الاستقلال، إلا أنه حظي بترحيب واسع شمل كل الأوساط السياسية والعسكرية والشعبية، فقد عبر الشعب عن رضاه بخروجه إلى الشوارع احتفالا لما وصلت إليه البلاد، كما شمل التأييد جميع الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة الباكستانية وهو ما فسر أنه سلامة الموقف والقرار[2].

جدول رقم (04):أهم المحطات التاريخية خلال مسار تطوير البرنامج النووي الباكستاني

التاريخ	الحدث
أكتوبر 1954	باكستان تعلن عن إنشاء هيئة بحث ذرية.
أوت 1956	باكستان والولايات المتحدة الأمريكية يوقعان اتفاق تعاون من أجل الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.
مارس 1957	تشكيل لجنة الطاقة الذرية الباكستانية.
1963	بداية عملية البحث الأولى في المفاعل النووي في المعهد الباكستاني للأبحاث العلمية النووية.
1965	حصول باكستان على مفاعل أبحاث من الولايات المتحدة الأمريكية بطاقة 5 ميغاواط.
ماي 1965	وقعت باكستان عقد مع شركة كندية للكهرباء العامة لبناء مفاعل في كراتشي.
1965-1967	أرسلت باكستان 600 عالم ومهندس للتدريب في مجال العلوم النووية.
1970	قيام باكستان ببناء مفاعل في "دير غازي خان" لتخصيب اليورانيوم، عدم قبول باكستان التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي التي دخلت حيز النفاذ 1970.
1972	حصول باكستان مفاعل للطاقة من كندا والتجهيزات اللازمة للإنتاج الماء الثقيل.
1975	بداية العمل على مشروع تخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي.
1976	انسحاب كندا وتوقفها عن تزويد باكستان بالوقود اللازم لمفاعل الطاقة الذي اشترته منها .

(1) محمد عطوي، **مرجع سابق**.

(2) **التفجير النووي الباكستاني: أخبار وتقارير وردود أفعال**، تاريخ التصفح: 2017/02/15

http://www.albayan.ae

التاريخ	الحدث
1978	انسحاب فرنسا وإلغاء عقد تشازما بفعل ضغوطات أمريكية .
1983	تزويد الصين باكستان بوقود نووي وتصميم متكامل للقنبلة النووي.
1986	توقيع الصين وباكستان اتفاقية تعاون في المجال السلمي للطاقة النووية .
1989	بناء مفاعل أبحاث بطاقة 27 كيلوات بمساعدة صينية.
1990	بناء مفاعل فصل البلوتونيوم بمساعد صينية.
1993	بناء مفاعل للطاقة النووية يقدر 300 ميغاوات في تشازما .
1994	إعلان عن امتلاك باكستان للقنبلة النووية من قبل نواز شريف .
1996	إعلان عن اكتمال بناء مفاعل نووي يعمل بالماء الثقيل في خوشاب .
21 ماي 1998	باكستان تعلن أن ردة فعل المجتمع الدولي اتجاه التجارب النووية الهندية لم تكن ذات فعالية .
28 ماي 1998	باكستان تفجر خمس قنابل نووية .
30 ماي 1998	باكستان تفجر قنبلة نووية سادسة .

المصدر: نقلا عن: Volha charnysh, Op.Cit و إبراهيم بابللي، مرجع سابق، ص ص6-7.

المطلب الثاني: الترسانة النووية الباكستانية

اعتمدت الترسانة النووية الباكستانية بشكل كبير على اليورانيوم العالي التخصيب بواسطة الطرد المركزي في مفاعل كاهوتا، لأن باكستان تتبع أسلوبا أيضا يعتمد على البلوتونيوم وهو أسلوب العمل في مفاعل خوشاب01 في إقليم البنجاب (انظر الجدول رقم 03) ، يعمل بطاقة تقدر بـ 50 ميغاواط لينتج من 10 إلى 12 كلغ من البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة النووية، واستمرت عملية تطوير هذا المفاعل ليصل إلى طاقة تقدر بحوالي 100 ميغاواط حراري، أما عملية فصل البلوتونيوم تتم في مختبر إعادة المعالجة في روالبندي في إقليم البنجاب[1]، وعليه فخلال مراحل تطوير باكستان لبرنامجها النووي تمكنت من إنشاء عدة منشآت ومفاعلات نووية سواء بمساعدات خارجية أو بإمكانيات ذاتية كقاعدة تحتية لبرنامجها النووي، مثلما هو موضح في الجدول رقم (03)[2]، فبموجب الاتفاق بين باكستان وفرنسا عقد

[1] دي أكروكشانك وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009**. تقرير: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تر: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص.557-558.

[2] مأمون كيوان، **مرجع سابق**.

اتفاق تم من خلاله إنشاء مفاعل لإعادة المعالجة النووية، والذي اعتمدت باكستان في تسيره على إمكانيات ذاتية بسبب الانسحاب الفرنسي المبكر سنة 1978، ويعد أيضا مجمع كاهوتا من المفاعل الأكثر أهمية في البلد، حيث يضم عدة مفاعل و يعمل على تخصيب اليورانيوم بنظرية الطرد المركزي، وله القدرة على إنتاج 45 كلغ من اليورانيوم 235 ويضم المجمع عدد كبير من التقنيين والفنيين المختصين في مجال الالكترونيات والتخصيب والمعادن[1].

تداولت الصحف الغربية في الكثير من الأحيان القدرات النووية التي بحوزة باكستان؛ حيث نشرت الصحيفة البريطانية "the observer" أن باكستان لها مفاعل لتخصيب اليورانيوم في كاهوتا بالطرد المركزي، وذلك بمساعدة علماء بريطانيين، ألمان وهولنديين، وقد أشار الخبير البريطاني "فرانك بارنابي" في نفس الصحيفة أن مفاعل كاهوتا قادر على إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب يقدر بـ45 كلغ بما يكفي لصنع قنبلة نووية بقوة 20 كيلوطن، توجد أيضا محطة في كاشيا بقيمة إنتاجية تقدر بـ600 ميغاواط تم بناؤها من طرف ايطاليا سنة 1980.

تمتلك باكستان معهدا للعلوم والتكنولوجيا النووية له قدرة إنتاج من 10 إلى 20 كلغ من البلوتونيوم، كما تمكنت من الحصول على أجهزة الكترونية لها قدرة عالية على تصغير الكتلة الحرجة[2].

1/برنامج الصواريخ النووية الباكستانية:

تمكنت الهيئة لأبحاث الفضاء الباكستانية التي تم تأسيسها سنة 1961 من امتلاك التقنيات اللازمة لصنع وإنتاج أجزاء من الصواريخ محليا كإنتاج الوقود الصلب، فقد اتبعت تجاربها النووية بتجارب على أنظمتها الصاروخية والتي تمثلت في صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى[3].

أ/صواريخ باليستية قصيرة المدى: وهي صواريخ تعمل بالوقود الصلب ويتم إطلاقها من قواعد متحركة والمتمثلة في :

---

(1) Iram khalid, Zakia bano, **op .cit**, p. 226

(2) عمر الحسن، **تساؤلات حول البرنامج النووي الباكستاني**، تاريخ التصفح: 2017/03/09
www.albayan.ae/opinions/2001-11-19-1.1215567?ot=ot..

(3) إبراهيم إسماعيل كاخيا، **باكستان النووية والحساسية الإقليمية والدولية**، تاريخ التصفح: 2017/04/02
http://www.arabdefencejournal.com/articles.php?categoryID=9

***حتف 01:** يمتلك هذا الصاروخ ثلاث نسخ 01 B1-A1 وهو غير موجه يستخدم في حالات لا تستوجب توجيه دقيق بل يستهدف أهداف كبيرة المساحة، يتراوح مداه مابين 70 إلى 100 كلم حامل لرأس حربية نووية بوزن 500 كلغ.

***حتف02:** يتمتع بمدى أكبر من حتف01 ويستعمل ضد أهداف عسكرية كالقواعد الجوية والبرية، بدأ تطوير هذا الصاروخ منذ سنة 1987 وتم اختباره سنة 1989، ثم أعيد تصميمه سنة 1997 ليدخل في الخدمة سنة 2005.

***حتف 03:** هذا الصاروخ شبيه في صنعه للصاروخ الصيني M11 كما يعتقد أنه نسخة من صاروخ سكود السوفياتي، يعمل لإصابة أهداف عسكرية كبيرة وأهداف مدنية يبلغ طوله 8,5 متر مزود برأس حربية واحدة، وقد تكون إما تقليدية أو نووية شديدة الانفجار بقوة تتراوح مابين 12 و20 كيلوطن، أول تجربة لاختباره كانت سنة 2002 ودخل الخدمة سنة 2004، وبقي الصاروخ قيد التطور إلى غاية 2007 ويقدر عدد هذا النوع من الصواريخ من 30 إلى 50 صاروخ[1].

***حتف 04:** ويسمى أيضا صاروخ "**شاهين 01**" بدأت عملية صنعه منذ عام 1993 بمساعدة مهندسين صينين، ويطلق من قاذفة الصواريخ سكود معدلة، موجه لأهداف إستراتيجية مثل المطارات، المنشآت البترولية، الموانئ والمصانع، قادر على المناورة والاختباء بفضل قاعدة إطلاقه، دخل حيز الخدمة سنة 2003، وتم اختباره سنة 2008 من خلال مناورة عسكرية قام بها الجيش الباكستاني.

***حتف07:** يعد هذا الصاروخ من الصواريخ الجوالة وقد جاء كرد على مشروع الصواريخ الطوافة في الهند، وهو ما زال قيد التطوير ليصل مداه إلى 1000 كلم[2].

***حتف 08:** يدعى صاروخ كروز يعد من الصواريخ الجوالة ويطلق من قواعد جوية عبر الطائرات له أهداف إستراتيجية، عملت باكستان على تطوير هذا النوع من الصواريخ منذ عام 2005 ليدخل الخدمة سنة 2007، أما تجربة اختباره كانت عام 2008 يتراوح مداه من 800 إلى 1000 كلم[3].

---

(1) **الترسانة الصاروخية الباكستانية**، منتدى الجيش العربي، تاريخ التصفح: 20017/03/15
http://www.arabic-military.com/t95862-topic

(2) دي أ كروكشانك وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009**. مرجع سابق، ص.560.

(3) **الترسانة الصاروخية الباكستانية**، مرجع سابق.

***حتف 09:** أو صاروخ رعد وهو صاروخ يطلق من الجو بمدى يصل إلى 350 كلم، تم إجراء تجربة اختباره في 08 ماي 2008[1]، وكان قد خضع لتجربة سابقة في2007 وقد وصف هذا الصاروخ من قبل الوكالة الصحافة العسكرية الباكستانية بأنه يملك قدرات تخف خاصة[2].

ب/صواريخ باليستية متوسطة المدى: ويتضمن هذا النوع الصواريخ التالية

* **حتف 05:** يسمى بصاروخ **غوري** يعمل هذا الصاروخ بالوقود السائل يشبه في نموذجه صواريخ باليستية لكوريا الشمالية، وهناك اعتقاد أن هذا الصاروخ طور بمشاركة إيرانية فهو يشبه أيضا الصاروخ "**شهاب 03**" الإيراني في تصميمه وقدراته، ويعد صاروخ غوري سلاح استراتيجي يستهدف التجمعات السكانية الكبيرة وهو قادر على استعمال رأس نووية خفيفة، ويتم إطلاقه من قاذفة سكود للصواريخ، كما يمكن إطلاقه من قاذفة مركبة على دبابة مما يجعله قادرا على التنقل بسرعة كبيرة[3].

* **حتف 06:** يسمى أيضا "**شاهين 02**" يعمل بالوقود الصلب يعتبر نسخة عن صاروخ حتف 04 يبلغ مداه إلى 2500 كلم، عرض لأول مرة سنة 2002 لكنه كان جاهزا منذ 1999، أما تجربة اختباره فقد أجريت سنة 2004 وتملك منه باكستان من 20 إلى 30 صاروخ في الخدمة، وقد كانت له تجربة أخري في 21 أفريل 2008 وكانت ناجحة بمدى وصل إلى 2500 كلم[4].

ومن خلال ما تم التطرق إليه عن أنظمة الصواريخ الباكستانية يمكن إدراجها في جدول كالأتي:

---

(1) Jeffrey Causland, **op .cit**, p. 149.

(2) دي أ كروكشانك وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009**. مرجع سابق، ص561.

(3) **الترسانة الصاروخية الباكستانية**، مرجع سابق.

(4) دي أ كروكشانك وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009**. مرجع سابق، ص.560.

جدول رقم (05): الترسانة النووية الصاروخية الباكستانية

النوع	الطول(متر)	المدى (كلم)	الحمولة (كلغ)	دخوله للخدمة
صواريخ باليستية قصيرة المدى				
حتف 01	06	من 70 إلى 100	رأس حربية بوزن 500	1992
حتف 02	6,5	من 180 إلى 200	رأس حربية من 250 الى450	2005
حتف 03	8,5	من 290 إلى 320	رأس حربية بوزن 700	2004
شاهين01	12	750	رأس حربية بوزن 700	2003
صواريخ كروز قصيرة المدى				
حتف 07	6,2	750	رأس حربية من 400 الى500	2010
حتف 08	5	من 800 إلى1000	رأس نووية 450	2007
صواريخ باليستية متوسطة المدى				
غوري	15,9	1300	رأس نووية 500	1998
شاهين02	17,2	2500	رأس نووية 700	2005

المصدر: بتصرف نقلا عن: **الترسانة الصاروخية الباكستانية**، مرجع سابق، و

Pakistan's strategic nuclear and missile industries. centre for science and security studies , London, 20016.p.22.

2/السلاح الجوي الباكستاني:

امتلكت باكستان عددا معتبرا من الطائرات المقاتلة ضمن سلاحها الجوي حيث ضمت أنواعا مختلفة من خلال صفقات تجارية مع دول غربية، وتستعمل هذه الطائرات في وظيفتها لإطلاق الأسلحة النووية والصواريخ ذات الرؤوس النووية[1]، حيث نجد الطائرات الأمريكية من نوع F 16 وتمتلك منها باكستان 32 طائرة وهي طائرات دخلت حيز الخدمة، كما قامت بعقد صفقة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية قدرت قيمتها بحوالي 5,1 مليار دولار في سبتمبر 2006، لكن تأخر التسليم إلى غاية جويلية 2008، وجاء في الصفقة أيضا 18 طائرة من نوع Block 52 F – 16 C D، وتضمنت أيضا إجراءات تحديث للطائرات من نوع F16[2]، ونجد أيضا لدى باكستان طائرات صينية من نوع "ميراج 05"، وأخرى

[1] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 182 .

[2] دي أ كروكشانك وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009. مرجع سابق**، ص.558.

فرنسية من نوع ميراج07 قادرة على حمل قنابل نووية تكتيكية، ولدى باكستان أيضا طائرات ميراج 03 والتي يمكنها حمل صواريخ جو أرض من طراز "أكسوسيت".

تميزت هذه الأنواع من الطائرات الأجنبية الصنع بإمكانية إجراء تعديلات عليها حتى تصبح لها وظيفة لقذف القنابل وإطلاق الأسلحة النووية، ونجد منها الطائرة "بوينغ 747 المجهزة بالكترونات مناسبة ستكون لها الفاعلية ذاتها لقاذفة القنابل الإستراتيجية الأمريكية B 52"[1].

أشارت بعض التقديرات إلى أن باكستان تمتلك حولي 60 سلاحا نوويا وقد بنيت نسبة إلى الحجم المتوفر لدى باكستان من مخزونها العسكري من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يمكن من صنع ما يقارب حوالي من 70 إلى 100 من السلاح النووي، لكن حسب الاعتقاد السائد أن باكستان لن تقوم إلا باستغلال جزء من المخزون فقط لصنع رؤوس نووية حربية، لأن ذلك مرتبط أكثر بمدى تطوير الهند لأسلحتها النووية، خاصة في ظل بروز إمكانية وجود تعاون أمريكي هندي من أجل توفير المزيد من المواد الانشطارية، ورغبة الهند في حصولها على دفاعات صاروخية سنة 2008، أين صرح رئيس الوزراء الباكستاني "شوكت عزيز" بأن باكستان ستكون بحاجة إلى ضمان مصداقية الردع لدينا[2].

---

[1] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 182.

[2] **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2008**. تقرير: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تر: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص.622-623.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن البرنامج النووي الباكستاني جاء بعد الكثير من الجهود بذلت من قبل السلطات السياسية والعسكرية والعلمية في باكستان، فعلى الرغم من البداية المبكرة إلا أنه تأخر في طابعه الرسمي إلى غاية التفجير الهندي، لتكثف بعدها باكستان جهود جبارة في سبيل تمكنها من صنع القنبلة النووية، إلى أن تمكنت من ذلك خلال الإعلان الرسمي في ماي 1998 لتدخل النادي النووي بستة قنابل نووية تم تفجيرها، وباشرت في تطوير سلسلة من الصواريخ الباليستية، فبالنظر إلى التطور الحاصل على مستوى الصواريخ الباكستانية نجد صاروخ شاهين 02 الذي وصل في مداه إلى 2500 كلم، والذي له إمكانية إصابة أي هدف في كل أرجاء الهند وحتى أبعد من الهند، لذلك يمكن القول أن أهداف السياسة النووية الباكستانية لم تعد تقتصر فقط على الهند بل أصبح لها أبعاد وأهداف تفوق ردع الهند.

أقدمت باكستان على إجراء تجارب نووية بالرغم من معرفتها المسبقة بالانعكاسات التي سوف تنجم عنها من قبل المجموعة الدولية، وهو ما اعتبر بمثابة مجازفة بالمساعدات التي تحظى بها خاصة الأمريكية منها، لكن ما كان يهم باكستان هو مجاراة الهند والتغلب على التفوق الواضح بينهما في مجال القوى العسكرية التقليدية، حتى لا تظهر هي في مظهر الدول الضعيفة، ويرجع ذلك إلى دور المؤسسة العسكرية في فرض تصوراتها والذي بدوره يوضح لنا النفوذ الواسع الذي تحظى به.

الفصل الثالث:

انعكاسات السياسة النووية الباكستانية

خلف النجاح الذي حققته باكستان في المجال النووي أثارا وانعكاسات واسعة تجلت بشكل واضح على الوضع الداخلي خاصة الاقتصادي منه، كما عمل على خلق تحديات أمنية جديدة، فرضت نفسها على باكستان اتجاه المجتمع الدولي، خاصة في ظل منطقة شهدت تنامي الظاهرة الإرهابية، وبالتالي خطر وقوع الأسلحة النووية تحت سيطرة الجماعات الإرهابية.

ولكون باكستان جزء من النظام الدولي وتفاعلاته فقد كان للبرنامج النووي الباكستاني تداعياته على المستوى الخارجي، فعلى المستوى الإقليمي أصبحت منطقة جنوب آسيا تضم دولتين نوويتين متنازعتين، فأي نظرية تصدق في ظل الوضع الجديد الذي اتسم بالطابع النووي وما ستؤول إليه المنطقة، إلى استقرار أم إلى حرب نووية مرتقبة مادامت الأسباب قائمة، ومن جهة أخرى عمل على إثارة النزعة القومية لدى بعض دول المنطقة ليشكل دافعا نحو التحصيل النووي كإيران، وإثارة مخاوف دول تعيش في وسط عدائي كإسرائيل.

ارتبط النجاح النووي لباكستان في جوهره بالتفاعلات النزاعية الهندية الباكستانية بالدرجة الأولى، والتي تأثرت هي الأخرى بمتغيرات البيئة الإستراتيجية في جنوب آسيا، وقد انعكس ذلك على المستوى الدولي؛ من خلال ردود الأفعال الدولية بشكل جماعي اتجاه البرنامج النووي الباكستاني برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر نفسها راعيا للمنظومة الدولية للحد من الانتشار النووي في العالم، خاصة أن باكستان تتمسك بموقف ثابت اتجاهها هذه المعاهدات؛ والذي ظل مرتبطا بالسياسة الأمنية للدولة والمبنية على ضرورة خلق بيئة مستقرة في شبه القارة الهندية .

المبحث الأول: الانعكاسات الداخلية للسياسة النووية الباكستانية

شملت الانعكاسات المترتبة عن قيام باكستان بتجاربها النووية الوضع الداخلي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والتي أثرت بشكل كبير على الوضع الاقتصادي المتدهور نتيجة الارتفاع الكبير للميزانية العسكرية التي بدورها امتصت كل ما هو مخصص للمشاريع التنموية، كما شملت أيضا مسؤولية تقديم ضمانات حول سلامة ترسانتها النووية.

المطلب الأول: تداعيات السياسة النووية الباكستانية على الوضع الاقتصادي

واجهت باكستان ما كانت تتوقعه جراء القيام بالتجارب النووية سنة 1998 والإعلان الرسمي عن امتلاكها للأسلحة النووية، والتي تمثلت في العقوبات الاقتصادية من قبل المجتمع الدولي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إجراء تعديل "جيلين"، والذي بموجبه تم إيقاف كل المساعدات والقروض التي كانت تحصل عليها باكستان لأغراض غير إنسانية من مختلف المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وحتى من بنك التنمية الأسيوي، وعليه فقد جاءت الإستراتيجية الدولية بالعقوبات الاقتصادية، حيث تم فرض قيود على منتجاتها، ومن بينها اليابان التي كانت أكبر المساهمين في المساعدات لباكستان باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي لها، وبذلك خسرت باكستان الكثير من المساعدات التي كانت في أمس الحاجة إليها، حيث نجد في التصريح الذي قدمه وزير المالية الباكستاني "إسحاق دار" أن باكستان قد فقدت ما يقارب مليار ونصف مليار دولار سنويا؛ كانت على شكل قروض ومساعدات، وما كان في شكل استثمارات وتحويلات أجنبية قدرت بـ مليارين ونصف مليار دولار[1].

ظهرت الآثار المترتبة عن العقوبات الاقتصادية مباشرة بعد فرضها، فقد كان لها تأثير كبير وواضح على باكستان؛ حيث أدت إلى انهيار سوق الأسهم في كراتشي لتفقد بذلك ما يفوق أربعة مليارات دولار، بسبب تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، انهيار قيمة عملتها وهو ما دفع بالحكومة إلى فرض مزيد من الضرائب ورفع الأسعار مما أدى إلى حالة التضخم، انخفاض تدفق العملات الأجنبية الوافدة إليها من عمالتها خارج باكستان، لتعصف كل هذه العقوبات بالاقتصاد الباكستاني الذي تميز بالهشاشة

[1] أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.29- 30 .

لعقود طويلة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد [1].

خلال سنوات التسعينات تزايدت حدة تدهور الوضع الاقتصادي وبالأخص خلال الأزمة الاقتصادية الأسيوية لعام 1997، والتي جعلت من البيئة الاقتصادية بيئة غير آمنة وغير جالبة للاستثمار خلال عامي 1998/1997، ليتراجع نمو الناتج المحلي من 4,3 % إلى 3,1 % وتراجعت أيضا الصادرات خلال نفس الفترة من 15,2 % إلى 14,4 %، والعكس من ذلك نجد الزيادة الكبيرة للنفقات العسكرية التي بلغت 64 % من إجمالي الإنفاق العام بسبب التجارب النووية التي قامت بها، وما نجم عنها من عقوبات اقتصادية، التي عرضت الاقتصاد الباكستاني إلى مزيد من التذبذب والتدهور، بالإضافة إلى بعض الإصلاحات الهيكلية المفروضة عليها من طرف المؤسسات الدولية بعد حصولها على القروض[2]، وكل هذا أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت 4 % سنويا خلال فترة التسعينات، وارتفاع الديون الخارجية التي قدرت بـ 560 مليون دولار سنويا خلال نفس الفترة[3].

أشارت تقارير صادرة عن مكتب جنوب أسيا في وزارة الخارجية الأمريكية خلال فترة 1997/ 1998 إلى أن الخلل الذي شهده الميزان التجاري الباكستاني كان بسبب الزيادة التي عرفتها وارداتها من القمح والنفط والمواد الصناعية الخام، والتي زادت من حدة العجز ليصبح عجز مزمن في الدولة؛ فقد ارتفعت المديونية الخارجية وفوائدها خلال نفس الفترة بـ27% من حصيلة الصادرات، ثم ارتفعت إلى 34% خلال عامي 1999/1998، ليستمر بذلك العجز المالي في البلاد؛ حيث وصل سنة 2000 إلى 64% من الناتج الإجمالي المحلي، على الرغم من ارتفاع فوائد الضرائب إلى 16,6%، كما شهدت هذه الفترة تراجعا للاستثمارات الأجنبية بنسبة 7,3 % والاستثمارات الداخلية بنسبة 10,6% من الناتج المحلي الإجمالي[4].

عرفت باكستان عدم توازن النظام الاقتصادي بسبب ما شهده من مظاهر العجز كانخفاض معدلات الاستثمار، تدهور واردات البلاد من العملة الصعبة، انخفاض دخل الدولة من الضرائب

---

(1) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص. 31.

(2) ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 213.

(3) سمية بادود، **مرجع سابق**، ص. 164.

(4) ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 215.

والصادرات وارتفاع حجم المديونية، ارتفاع معدلات الفقر من 18% إلى 34 % في فترة التسعينيات[1]، العجز المالي وارتفاع معدلات التضخم، وقد أظهرت بعض التقارير التي أشار إليها البنك الدولي أن الاقتصاد الباكستاني يعاني جملة من المشاكل تمثلت في عدم توفر البني الأساسية، ضعف القطاع المصرفي، ارتفاع التعريفة الجمركية، ضعف المؤسسات العامة والأطر القانونية، غياب الشفافية وتفشي الفساد والرشوة خاصة على مستوى الأنظمة الحاكمة، أدى هذا كله إلى إضعاف القطاع الخاص الذي بإمكانه أن يلعب أدوارا عدة في تحقيق التوازن الكلي، وقد دفعت هذه المشاكل الاقتصاد الباكستاني باللجوء والاعتماد على التمويل الخارجي في شكل قروض أجنبية، والتي ربطته مباشرة بما يحدث على الساحة الدولية، ويمكن إرجاع تدهور الاقتصاد الباكستاني لعدة أسباب تتمثل مجملها في:

– عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد بسبب التنافس على السلطة والذي أدى إلى غياب رؤية واضحة تمكنهم من وضع سياسات اقتصادية فعالة .

– خروج الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان مما أدى إلى توقف المساعدات الأمريكية لباكستان، والعقوبات المفروضة عليها بعد قيامها بالتجارب النووية في 1998[2].

– تدهور الوضع الأمني والذي كان له دور كبير في التأثير على البيئة الجالبة للاستثمار الأجنبي في الدولة؛ كأزمة كارجيل في ماي 1999 وتداعياتها السياسية والاقتصادية، فقد فجرت هذه الحادثة الوضع أكثر لكون أن الاقتصاد الباكستاني لم يعد قادر على تحمل مشاكل أكثر، وقد حاولت باكستان إظهار الأمر أنه محاولة من طرف المجتمع الدولي للضغط على السياسة النووية الباكستانية، مؤكدة الحاجة الماسة إلى ضرورة التماسك القومي للمواجهة الضغوطات الخارجية؛ حيث طلبت من المواطنين تكثيف الجهود وتحمل الوضع للخروج من الأزمة، فعلى الرغم ما أوضحته حادثة كارجيل من أهمية وفائدة ما وصلت إليه باكستان من قدرات نووية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لصرف النظر عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الداخل، لأنه في بادئ الأمر ظهر نوع من الوحدة الوطنية اتجاه ما تتعرض له باكستان، لكن تحمل الوضع المتدهور كان أصعب بكثير على الفئات الشعبية، مما أدى إلى التراجع عن فكرة إعلان باكستان عن تسلحها النووي، ليظهر في شكل أحزاب معارضة في كل من إقليم السند، البلوشستان

---

[1] مشرف برويز، **مرجع سابق**، ص. 239.

[2] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص ص.214–215.

والإقليم الحدودي الشمالي الغربي والتي أوضحت أن كل ما هو مخصص للقطاعات الإنتاجية يحول دائما لأغراض دفاعية، وهو ما زاد من تعقد الأوضاع المزرية في البلاد، حيث تم إعلان حالة الطوارئ والعمل بالأحكام العرفية من جديد، وهذا يعني فقدان المواطنين كافة الحقوق التي جاءت في الدستور[1].

قامت الحكومة الباكستانية من أجل تجاوز المصاعب التي يواجهها اقتصادها بعدة إصلاحات هيكلية للتحول نحو اقتصاد السوق، حيث عملت على تشكيل مجلس استشاري اقتصادي في وزارة المالية انطلاقا من سياسة الاعتماد على الذات وتقليص حجم الديون الخارجية، ومن أجل تجاوز العقوبات الاقتصادية عملت الحكومة على إتباع إجراءات التقشف الحكومي، إنشاء صندوق قومي من أجل تعبئة الموارد الداخلية والخارجية بما فيها العمالة الباكستانية في الخارج، كما توجهت باكستان نحو الدول الخليجية للحصول على قروض مالية، وعملت أيضا على تهيئة الظروف الجاذبة للاستثمار مركزة على القطاع الزراعي لإحيائه والنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات[2].

لقد سار التيار على عكس ما أرادته باكستان وجهودها للنهوض بالاقتصاد الوطني، الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي بمساهمة تقدر بـ24% من الناتج القومي الإجمالي[3]، فقد انخفض الطلب العالمي على صادرات باكستان، والأكثر من ذلك قيام الهند بحشد قواتها على الحدود الأمر الذي دفع باكستان بالرد عليها باعتبار الأمن المتصدر الأول لقائمة الأولويات في الدولة[4].

تتأثر باكستان كثيرا بما يحدث على الساحة الدولية خاصة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فبعد التجارب النووية الباكستانية وما نجم عنها من عقوبات اقتصادية فرضت على باكستان، فقد أعادت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تدفق المساعدات الأمريكية من جديد، بسبب انخرط باكستان مع الولايات الأمريكية في حربها على الإرهاب وحركة طالبان في أفغانستان، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[5]، وعليه فقد حصلت

---

(1) أحمد سمينة، **مرجع سابق**، ص ص.31-32.

(2) ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص ص.215-216.

(3) سمية بادود، **مرجع سابق**، ص. 164.

(4) مشرف برويز، **مرجع سابق**، ص. 241.

(5) سمية بادود، **مرجع سابق**، ص. 165.

باكستان على مساعدات ومنح بعدما تم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وكان ذلك في شكل اتفاق يعمل على تنظيم هذه المساعدات، حيث قدرت المساعدات الأمريكية لوحدها بـ 7,7 مليار دولار عام 2002[1]، وقد تضمنت برامج للدعم الاقتصادي وأخرى تمثلت في التسهيلات التجارية ومسح الديون والتي قدرت بـ375 مليون دولار، وشملت تسهيلات من البنك الدولي الذي قدم لها قروضا بقيمة 974 مليون دولار[2]، وفي سنة 2002 ألغت أمريكا ما قيمته 600 مليون دولار من الديون الباكستانية، واستمر تدفق هذه المساعدات خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007 وقد قدرت بـ800 مليون دولار، ثم قدمت لها سنة 2007 مبلغ بقيمة 824 مليون دولار في شكل مساعدات اقتصادية وأمنية وإغاثية [3].

استغلت باكستان هذه المساعدات ووجهتها نحو إتباع سياسات تهدف إلى زيادة حجم الصناعات من خلال استعمال الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي باعتباره المصدر الأساسي للتوظيف في الدولة، وقد تضمنت هذه المساعدات إجراءات أخرى؛ فقد ساعدت على تمهيد الطريق للمنتجات الباكستانية بشكل يسمح بتواجدها في الأسواق العالمية، وعليه فقد كان لتلك المساعدات أثر مباشر وواضح على الاقتصاد الباكستاني الذي عرف انتعاشا وتحسنا ملحوظين، حيث قدرت "نسبة الزيادة السنوية من إجمالي الإنتاج القومي من8,7% سنة 2005 إلى 10,3% سنه 2006"[4]، ليستمر الوضع الاقتصادي في التحسن إلى غاية 2007 وذلك بتحسن معدلات النمو الاقتصادي من 1% عام 2005 إلى 4,3 % عام 2007، حيث نجد في نفس السنة الزيادة في نصيب الفرد 68,1%، زيادة الصادرات بنسبة 85,2%، عودة الاستثمارات الأجنبية نتيجة تحسن الظروف الأمنية، زيادة المساعدات الإنمائية المقدمة من بعض دول العالم والتي وصلت إلى 55 % والأهم كان انخفاض الديون الخارجية [5]، وقد ساعد ذلك باكستان في أن تحافظ على معدلات نمو تراوحت مابين 6% إلى 8% عام 2008 وهو ما أدى إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية بتراجع التضخم وانخفاض العجز المالي[6]، أما سنة 2012 فقد انخفضت معدلات النمو إلى 3,84%، وفي سنة 2014 وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وصل معدل النمو إلى 4,05 %،

---

[1] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 216.

[2] سمية بادود، **مرجع سابق**، ص. 165.

[3] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص ص.216-217.

[4] سمية بادود، **مرجع سابق**، ص. 165.

[5] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 217.

[6] سمية بادود، **مرجع سابق**، ص. 166 .

ووصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 246,84 مليار دولار ليبلغ نصيب الفرد 3149 دولار، كما بلغ الدين الخارجي 58,17 مليار دولار[1]، أما سنة 2016 بلغ معدل النمو 4,71 % وبلغ نصيب الفرد 4706 دولار، حيث بلغ معدل النمو الصناعي الباكستاني 6,8 % وهو أعلى معدل نمو خلال السنوات الثمانية الأخيرة[2].

واجهت التجربة التنموية في باكستان عدة عراقيل صعبت من مهمة التنمية في البلاد من أهمها:

1/طغيان القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي حيث أن ما نسبته 75% من السكان يعتمدون على الزراعة في وظائفهم، لكن هذا القطاع يعرف الكثير من النقائص والخاضع للتقلبات المناخية وما يعانيه من مشاكل في مصادر المياه وحالات الجفاف التي تعرفها البلاد.

2/الضغط السكاني الكبير: حيث نجد الزيادة الكبيرة في نسب النمو السكاني والتي قدرت بـ3,45 % سنويا وفي المقابل بطئ النمو الاقتصادي وما لذلك من تأثير على الاقتصاد الوطني للدولة.

3/انتشار الفساد في البلاد وتزايده في الأوساط السياسية والمؤسسات المالية في الدولة.

4/أزمة المديونية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا في نهاية الثمانينات، وتزايدت المبالغ المستدانة من مصادر خارجية ليصل الدين الخارجي في نهاية 1998 إلى 32,22 مليار دولار بنسبة فائدة قدرت بـ 22,18%، وما زاد من حدة التأثير السلبي لهذه الديون هو أن باكستان لم توجهها نحو الصناعات الإنتاجية وهو الأمر الذي جعلها عاجزة عن تسديد هذه الديون الخارجية [3].

5/الإنفاق العسكري: حيث تتحمل المؤسسة العسكرية المسؤولية اتجاه الوضع الاقتصادي وما آل إليه اقتصاد البلاد بسبب نفوذها السياسي، لأن الزيادة الكبيرة في نفقاتها تعمل على امتصاص الأموال التي من المفروض أن توجه نحو المشاريع التنموية في البلاد، خاصة أن ما يخصص للتنمية لا يمثل سوى 17% من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة التسعينيات[4]، وحتى في بعض المحاولات لتحقيق نوع من

---

(1) ناجي ملاعب، **مرجع سابق**.

(2) **باكستان: واجهة انجازات مبادرة الحزام والطريق**، تاريخ التصفح: 2017/05/21
www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017.../content_736134.htm

(3) ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص ص.217-226.

(4) سمية بادود، **مرجع سابق**، ص ص.166-170.

التكافؤ بين القطاعات في عهد حكومة "بناظير بوتو" و"نواز الشريف" قابله الرفض والمعارضة من قبل المؤسسة العسكرية؛ والذي يكون إما بالانقلابات العسكرية أو الإقالة، لأن المؤسسة العسكرية هي من تسيطر على زمام الأمور في الدولة حيث أنه في 1999/1998 وصلت النفقات العسكرية إلى 2,5 مليار دولار والتي تقف خلف المبررات الأمنية بعدم الوصول إلى حل فيما يخص قضية كشمير وعدم الاستقرار على الحدود الأفغانية الباكستانية[1].

ظل الاقتصاد الباكستاني يواجه العديد من الصعوبات جعلت باكستان ترتبط بشكل مستمر بسياسة الإقراض، وما ينجم عنها من أثار متعددة كرهن لقراراتها السياسية وفقا لمصالح الجهات المقرضة في المنطقة، إضافة إلى الضعف المؤسساتي الذي عبر عنه بفشل محاولات الإصلاح في المجال التنموي والاقتصادي.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية الجديدة

تعد المؤسسة العسكرية في باكستان المؤسسة المنوطة بمهام الدفاع وكل ما يدخل ضمن إطاره، فبمجرد إعلان باكستان أنها دولة نووية من خلال التجارب النووية التي قامت بها سنة 1998، أدى ذلك إلى خلق وضع أمني جديد، لأن باكستان بموقعها الاستراتيجي جوار بيئة تنشط فيها الجماعات الإرهابية، فالأمر أصبح يتطلب الامتثال للقانون الدولي، إذ يجب عليها العمل على ضمان أمن قدراتها النووية التي أصبحت موضع اهتمام دولي، فقد تعدى ذلك إلى أكثر من مجرد أنها حققت انجازا نوويا الذي كانت ترى فيه الخيار القادر على الردع[2]، لأن القلق بشأن سلامة الترسانة النووية الباكستانية شمل الخوف من إمكانية وقوعها في أيدي جماعات إرهابية متطرفة، أو إمكانية مجيء حكومة لا تتوافق ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لذلك فقد أصبح على عاتق باكستان أن تضمن بشكل واضح الحماية الكاملة لترسانتها النووية، وهي مسألة مهمة بالنسبة لباكستان بحيث يجب أن تكون بشكل يزيد من ثقة المجتمع الدولي في قدرتها على حماية أسلحتها النووية، وقد تجسد من خلال إنشاء الهيئة الإدارية للسيطرة والقيادة القومية سنة 2002، وهو الأمر الذي سعت إلى إيضاحه الولايات المتحدة الأمريكية وجهودها في الحصول على ضمانات من باكستان، لتعلن أن الأسلحة النووية الباكستانية آمنة ووصفتها

[1] ستار جبار علاوي، **مرجع سابق**، ص. 229.

[2] إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص. 63.

بأنها تحت السيطرة، وهو الوصف الذي لم يوصف به أي برنامج نووي آخر لأية دولة نووية غير رسمية بأن برنامجها آمن وتحت السيطرة، وبالتالي فإن هذا يدل على القلق والخوف الشديدين اللذان يراودان الدول الكبرى من إمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين وهو ما يشكل خطرا عندئذ على العالم بأسره [1].

النقطة الثانية التي أثارت مخاوف المجتمع الدولي هي إمكانية قيام باكستان بنشر الأسلحة النووية، وقد أثيرت الشكوك الأمريكية نتيجة لما أشارت إليه بعض التقارير بأن هناك تعاونا بين باكستان وكوريا الشمالية في مجال تخصيب اليورانيوم وتطوير القذائف والصواريخ الباليستية سنة 1997[2]، وهو الأمر الذي نفته باكستان على اعتبار أن تعاونها كان في إطار الأسلحة التقليدية ولم يكن في مجال الأسلحة النووية، لذلك فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب باكستان حول إمكانية نشر تقنيات لإنتاج الأسلحة النووية، ففي سنة 2002 قامت بفرض عقوبات على نشاطات "عبد القدير خان" الخاصة لكونه يعمل على نشر التكنولوجيا النووية، وقد تبين أنه يدير شبكة سرية تنشط في المجال النووي مقرها في دبي، تعمل على نقل التكنولوجيا النووية إلى باقي دول العالم، وقد تم اكتشاف هذه النشاطات السرية بعد إجراءات التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران، والتي اكتشفت تلوث نووي في المنشآت الإيرانية، ليزيد ذلك من الشكوك حول قيام باكستان بنشر الأسلحة النووية، ونفس الشيء حصل سنة 2003 حينما تم رصد على ظهر سفينة في البحر الأبيض المتوسط مواد للطرد المركزي من ماليزيا نحو ليبيا، حيث بينت ليبيا أن هذه المواد تعود إلى باكستان، وقد اتضح أن لها علاقة بالدكتور "عبد القدير خان"، وهنا بدا واضحا أمام العالم أن باكستان تعمل على نشر التكنولوجيا النووية المحظورة عالميا، لكن باكستان حاولت إيضاح أن ما تم التوصل إليه هو من أعمال "عبد القدير خان" وليس له أية علاقة بالجيش أو بالحكومة الباكستانية [3].

كثفت باكستان جهودها في هذا المجال بحيث قامت القوات الأمنية الباكستانية باعتقال علماء قد أحيلوا إلى التقاعد والذين كان لهم تعاون في المجال النووي خارج الحدود الباكستانية، لأن مثل هذه الأعمال لنشر التكنولوجيا النووية بإمكانها أن تحدث ضجة في الأوساط العالمية وتنشر الكثير من الشكوك والتساؤلات حول مدى سلامة الترسانة النووية الباكستانية، ولكون ذلك ليس في مصلحتها قامت

---

[1] بول براكن، **مرجع سابق**، ص ص.133- 136.

[2] Marie Héléne labbé, **le risque nucléaire**. Labiblothéque du citoyen, 2003, p.95.

[3] مشرف برويز، **مرجع سابق**، ص ص.369-371.

بفرض إجراءات مشددة على العاملين في المجال النووي حيث خصصت أجهزة أمنية تعمل على الفحص الدائم للعاملين في النشاطات النووية تقوم بها "وكالة المخابرات الباكستانية والاستخبارات العسكرية ومكتب المخابرات وفرع التخطيط الاستراتيجي"[1]، حيث تبقيهم تحت المراقبة الدقيقة، أما العاملين العسكريين الذين لهم علاقات مباشرة بالعمليات النووية يتم السيطرة عليهم من قبل الوكالة[2].

تبقى مسألة كيفية الترويج لإحداث تغير سياسي على المدى البعيد المسالة الأكثر تعقيدا في باكستان لأن أي فهم للتغير بأحداث سريعة قد لا ينعكس بالشكل المطلوب، لأنه قد يؤدي إلى إحكام قبضة المؤسسة العسكرية على السلطة أو إعطاء فرصة للإسلاميين بالوصول إلى السلطة، وكلاهما يصبان في حالة عدم الاستقرار، لذلك فإن مسألة التغير يجب أن تنطلق من الداخل الباكستاني وفق خطوات تدريجية، وقد تم إحداث التغير السياسي والتمكين الاقتصادي لدى باكستان ضمن إستراتيجية الحرب على الإرهاب من قبل الدول الغربية، ليكون حث إسلام أباد للتحرك نحو غرس بذور الاستقرار، والذي يعتبر محاولة باكستان لضمان الحماية لأسلحتها النووية ضمن حوار إقليمي عالمي يسمح بمراقبة الأسلحة النووية تحت مبرر التقرب من الهند وإيجاد السبل والوسائل لحل الخلاف بينهما بشكل سلمي[3].

---

[1] كريس سميث، **مرجع سابق**، ص. 21.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] ايفود الدر، نيكول نيسوتو وآخرون، **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأوروبية حيال الشرق الأوسط**. تر: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص. 248.

المبحث الثاني: الانعكاسات الإقليمية للسياسة النووية الباكستانية

يبدو أن باكستان لن تتردد في استخدام الأسلحة النووية في حالة وصول القوات الهندية إلى إسلام أباد أو كراتشي أو أي منطقة أخرى، ليجعل هذا من شبه القارة الهندية تخضع لإمكانية وقوع حرب نووية، لكنه ظل مجرد احتمال لكون أن المنطقة عرفت نوعا من الاستقرار رغم حالات التصعيد بين الهند وباكستان، وقد امتد تأثر الوضع النووي إلى دول أخرى في المنطقة.

المطلب الأول: العلاقات الباكستانية الهندية بين الترقب والاستقرار

يعد إضفاء الطابع النووي على شبه القارة الهندية بمثابة بعد جديد في ميراث المواجهة التي شهدتها العلاقة الهندية الباكستانية خاصة ما كان حول إقليم كشمير، وعليه اتجهت معظم التحليلات إلى تأكيد احتمالية أن يؤدي هذا الوضع الجديد إلى حرب تجبر البلدين إلى استخدام الأسلحة النووية[1]، وعليه فقد أصبحت منطقة جنوب أسيا تعد المنطقة الأخطر في العالم، فالعالم أصبح يترقب إمكانية اندلاع حرب نووية في المنطقة في أي وقت، فكلا البلدين يمتلكان قدرات نووية وتقنيات صاروخية إذ يمكن تصعيد العداء التقليدي ليصل إلى مستوى المواجهة النووية بين البلدين، فباكستان تعتبر السلاح النووي كملاذ في حالة تعرضها لهجوم هندي[2]، أما الهند فهي تنطلق من مبدأ عدم المبادرة بالضربة الأولى وعدم استخدام الأسلحة النووية، لكونها تتمتع بقوة عسكرية تقليدية تفوق جارتها الباكستانية وهذا ما جعلها تحول دون اللجوء أو الاعتماد على البديل النووي.

يمكن القول أن امتلاك باكستان للأسلحة النووية كان له أثر بالغ على صناع القرار في الهند بإعادة التفكير في استعمالها للأسلحة النووية، لأن حالة عدم التوازن في القوة العسكرية التقليدية بينها وبين باكستان سوف تؤثر على الاستقرار النووي في منطقة جنوب أسيا، لأن حالة الغموض سوف تستمر مع استمرار إحساس باكستان بالتفوق العسكري التقليدي الهندي[3]، وعليه ساد اعتقاد بأن باكستان ستلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية في حالة اتخاذ الهند أي إجراء يخص إقليم كشمير تتعرض فيه مصالح

---

(1) رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**. دار وائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، ط 2، 2008، ص. 102.

(2) مارفين جي فاينباوم، جاسجيب سنج وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 89.

(3) كريس سميث، **مرجع سابق**، ص ص.28-30.

باكستان للتهديد، لذلك فقد سعت كل من الهند وباكستان في عدة محاولات لحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية، ففي سبتمبر 1998 توجهت الدولتان من خلال اجتماع لرؤساء وزراء البلدين إلى إجراء محادثات وإجراءات بناء الثقة حول العديد من النقاط المتنازع حولها[1]، حيث تم التوصل إلى اتفاق يقضي بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، وقبل ذلك بفترة وجيزة تراجعت الهند عن قرارها وقامت بعقد اتفاق مع روسيا للتعاون الدفاعي وهو الأمر الذي أثار مخاوف باكستان، وأدى إلى فشل المفاوضات[2]، وعليه تظل أسباب احتمال المواجهة بين البلدين قائمة مادام البلدين يتجهان إلى التصعيد، فقد عمل الطرفان على نشر صواريخ باليستية حاملة للرؤوس النووية على الحدود المشتركة بينهما في إقليم كشمير، وفي هذه الأثناء أخذت قضية السلاح النووي في المنطقة حيزا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي بشأنها وخطورتها، خاصة في ظل دولة يحكمها العسكريون الذين يتبنون موقفا عدائيا ومتشددا اتجاه الهند[3].

جاءت أحداث كارجيل سنة 1999 لتؤكد خطورة امتلاك أسلحة نووية من طرف دولتين متجاورتين لهما تاريخ نزاعي طويل، فقد اندلعت اشتباكات خطيرة بين البلدين في مرتفعات كارجيل بإقليم كشمير وهي منطقة تسيطر عليها الهند؛ حيث قامت باكستان بإطلاق غارة مفاجئة على المنطقة باعتقادها إمكانية الاحتفاظ بأية أرض قادرة على الاستيلاء عليها[4]، وعليه تنبأ الجميع بإمكانية تحولها إلى حرب رابعة ذات صبغة نووية خاصة بعد تلميح باكستان بإمكانية استخدام السلاح النووي، وقد أدى هذا الوضع إلى ضرورة التدخلات الخارجية والتي تمكنت من جر البلدين إلى عقد اتفاق هدنة ووقف إطلاق النار بينهما[5]، لكن هذه التوترات عادت من جديد عقب الهجمات التي تعرض لها البرلمان الباكستاني في كشمير وجامو في 2001 وهجوم أخر على مقر البرلمان القومي الهندي في نيودلهي، وهو الأمر الذي دفع برئيس الوزراء الهندي في ماي 2002 العمل على حشد قواته على الحدود للرد على تلك الهجمات التي كانت من أولئك الذين يرون ضرورة تحرير كشمير، حيث اتهمت الهند باكستان بتحريضهم على ذلك ليتأزم الوضع أكثر بالاستعداد لشن حرب على كشمير، وقد اقتضى ذلك تدخل

---

(1) مارفين جي فاينباوم، جاسجيب سنج وآخرون ، **مرجع سابق**، ص. 81.

(2) مصطفى الدباغ ، **مرجع سابق** ، ص. 19.

(3) إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، **مرجع سابق**، ص. 486.

(4) Matthew Kroenig, **op .cit**, p. 15.

(5) مصطفى الدباغ ، **مرجع سابق**، ص. 20.

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1]، حيث مارست هذه الأخيرة ضغوطات مكثفة على باكستان لسحب قواتها محاولة توضيح ما ستؤول إليه المنطقة في حالة استعمال الأسلحة النووية، وحثها على ضبط النفس لكلا الطرفان لتفادي الكارثة النووية وعدم وقوع الحرب النووية[2].

انطلاقا من هذه الأحداث التي شهدتها منطقة جنوب أسيا بين الهند وباكستان حاول " scott sagan" تدعيم النظرة التشاؤمية للانتشار النووي، وذلك لكون أن الوضع في منطقة جنوب آسيا يخلف عن نظام الحرب الباردة، ويكمن هذا الاختلاف في التقارب الموجود بين الهند وبكستان، لهما نفس التاريخ، حدود مشتركة ونزاعات مباشرة بين البلدين، وهذا على خلاف ما كان بين المعسكرين أثناء الحرب الباردة، فباكستان والهند عرفت مشاكل جديدة بعد التسلح النووي، وبالتالي فقد انطلق " scott sagan" من سلوك القوات العسكرية الذي لا يؤكد على استقرار الردع النووي، حيث نجد في باكستان سيطرة العسكريين على صناعة القرار، ونتيجة للهزائم المتكررة في حروبها مع الهند قد يدفع بالمؤسسة العسكرية إلى المبادرة بالضربة الأولى واستخدام الأسلحة النووية عند أي تصعيد، وعلى العكس من ذلك فالهند تتمتع بمراقبة مدنية صارمة على أسلحتها النووية واستخدامها، وبالتالي فإن العلاقات المدنية العسكرية تؤثر على المذهب النووي وعملياته في باكستان، فالعسكر مهيمن على البرنامج النووي بقوة، فحتى أنهم لم يفصحوا عن الأرقام الحقيقية لترسانتهم النووية، لذلك فإن احتمالية وقوع الحرب في جنوب آسيا هو أمر معقد، رغم أن الدلائل تقترح احتمالية وقوع الحرب فمثلا أزمة 1987 التي بدأت في نهاية 1986 عندما قامت الهند بتدريبات عسكرية بالقرب من الحدود الباكستانية والتي ردت عليها باكستان بتحركات مضادة، أدت إلى تصعيد الأزمة بين البلدين دفع بالقيادات العليا للدولتين التوجه نحو النشاطات الدبلوماسية لتجنب الدخول في حرب نووية، لكن هذا لا يسلم دائما خاصة في ظل تكرر مثل هذه الأزمات من الحين للآخر، بسبب عدم الاتفاق بشأن الأقاليم المتنازع عنها فأسباب الحرب لا تزال قائمة، كما يرى أنه يمكن أن تحدث الحرب النووية بين الهند وباكستان عن طريق الخطأ وسوء التقدير، وذلك بسبب نقص الخبرة الفنية العسكرية والنووية وغياب شبكة متطورة للإنذار المبكر وأجهزة الرصد الفضائي

---

[1] كريس سميث، **مرجع سابق**، ص ص.25-27.

[2] Jeffrey Causland, **deterrence instability : nuclear weapons in south Asia**. Stimson Center, Washington , 2015, p. 151.

والجوي، وغياب أجهزة رادار متطورة وأنظمة تحكم وسيطرة فعالة، وبالتالي فإن منطلق كل بلد يكمن في مجرد الشكوك بين الطرفين[1].

رغم اختلاف أسباب حيازة وامتلاك الأسلحة النووية بالنسبة للهند وباكستان إلا أن الكثير من المحللين والمتتبعين للأحداث في المنطقة يرون أن الأسلحة النووية وبالأخص القنبلة النووية الباكستانية قد ساهمت في حفظ السلم في المنطقة خاصة منذ 1987[2]، وهو ما حاول توضيحه التيار المتفائل بانتشار الأسلحة النووية، والذي رأى أن القادة السياسيين للهند وباكستان رغم التصعيد أثناء الأزمات إلا أنهم مدركون للنتيجة النهائية عند استعمال الأسلحة النووية، ففي كل مرة يحدث فيها التصعيد تلجأ الدولتين إلى المفوضات الدبلوماسية، وذلك لكون أن الدول النووية لا تخوض حروب مع بعضها البعض، فعلى الرغم من بعض التوترات الخطيرة والاشتباكات العسكرية كأحداث1987، أحداث 1990 حول كشمير، حادثة كارجيل وأحداث 2002، كلها أحداث شهدت تصعيد خطير بين البلدين إلا أنها لم تؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية[3].

اعتبر امتلاك باكستان للأسلحة النووية بمثابة نقطة تحول في مسار النزاع الهندي الباكستاني والعلاقة بينهما، فقد أثبتت أنه حتى بوجود الأسلحة النووية تظل فكرة اندلاع حرب نووية بين البلدين مجرد احتمال فقط، فكلا البلدين لا يمكنهما استعمال الأسلحة النووية بسبب القرب الجغرافي، لأن أي استعمال له لن يجعل مستعمله بعيدا عن الخطر بفعل قدراته التدميرية الكبيرة جدا[4]، فأي مواجهة نووية بين البلدين سوف تؤدي إلى هلاك حوالي 18 مليون باكستاني وهلاك ما يتراوح بين 30 و35 مليون هندي، وبالتالي نفس الخسائر ستتعرض لها كل من الهند وباكستان[5].

لقد خلق هذا الوضع تحديا كبيرا على المجتمع الدولي في المنطقة، خاصة أنه لا يملك أي شيء حيال الدول النووية غير عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب

---

(1) Scott D Sagan, Kenneth Waltz, **The spread of nuclear weapons a debate renewed: with new sections on India and Pakistan terrorism and missile defense**. op .cit, p p.90-93.

(2) مارفين جي فاينباوم، جاسجيب سنج وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 65.

(3) Scott D Sagan, Kenneth Waltz, **The spread of nuclear weapons a debate renewed: with new sections on India and Pakistan terrorism and missile defense**. op .cit, p p.88-95.

(4) مارفين جي فاينباوم، جاسجيب سنج وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 89.

(5) إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 490.

النووية، ولكون الدولتين نوويتين هذا يفترض بذل المزيد من الجهد لأجل توجيه علاقتهما نحو الاستقرار[1].

***سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان:**

بعد انضمام كل من الهند وباكستان عمليا إلى قائمة الدول النووية أدخل هذا الحدث منطقة جنوب آسيا في سباق تسلح نووي، فقد أتبعت كل من باكستان والهند تجاربهما النووية بسلسلة من التجارب على أنظمة الصواريخ النووية وتطويرها، حيث استطاعت باكستان تطوير برنامج صواريخ نووية قصيرة ومتوسطة المدى مثلما هو موضح في الجدول رقم03، ونفس الشيء بالنسبة للهند التي عملت على تطوير مجموعة من الصواريخ قصيرة المدى[2]، من أهمها نجد صواريخ من طراز "بريفثي" حيث يبلغ مدى "بريفثي1" حوالي150 كلم بحمولة تزن1000 كلغ، ثم "بريفثي2" بمدى 250 كلم حامل لرؤوس نووية، أما "بريفثي3" يصل مداه إلى 350 كلم، وهذا الأخير مخصص للعمليات العسكرية والبحرية، وتشير بعض التقارير الإستراتيجية إلى أن الهند تعمل على تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات، ومن خلال هذه البيانات يعمل كلا البلدين لتحقيق توازن الردع لأنظمتهما الصاروخية في المنطقة، فكلهما يعملان على توجيه هذه الصواريخ نحو مراكز الخصم، ويعد هذا بمثابة التأكيد على الاستعداد الجدي لأي مواجهة عسكرية بين البلدين، كما يمكن اعتبارها طريقة لكبح أية رغبة في الاعتداء بينهما[3].

بالنظر إلى الترسانة النووية الصاروخية لكل من الهند وباكستان تعتبر الصواريخ الباكستانية أكثر دقة من نظيرتها الهندية، ويعود الفضل في ذلك إلى الصين التي دعمت باكستان بأجهزة توجيه أكثر دقة من الأجهزة التي طورتها الهند بشكل محلي دون مساعدات خارجية، أخذت الهند وباكستان بعين الاعتبار كل تطور حاصل على مستوى ترسانتيهما النووية، فبمجرد نجاح تجربة الصاروخ الباكستاني "شاهين2" أفضل الصواريخ الباكستانية؛ الذي بإمكانه إصابة أي هدف في كل أرجاء الهند، ليأتي الرد الهندي بتطوير صاروخ باليستي حامل للرؤوس النووية من نوع "أجني2" سنة 2010 بمدى يصل إلى 2000 كلم[4]، حيث قامت بتجربة اختباريه له سنة 2012، ثم عملت على تطوير سلسلة صواريخ من هذا

---

(1) ايفود الدر، نيكول نيسوتو وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 240.

(2) بد القادر رزقين المخادمي، **مرجع سابق**، ص. 125.

(3) عامر مصباح، **التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية**. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص ص.150-151.

(4) عبد القادر رزقين المخادمي، **مرجع سابق**، ص ص.125-126 .

الطراز فقد أجرت الهند في 2012 تجربة ناجحة لصاروخ " أجني5 " يصل مداه إلى حوالي 5000 كلم، وكان ذلك بعد تطوير كل من أجني3 و4 اللذين وصل مداهما إلى 3000 كلم، وتأتي هذه الصواريخ ضمن برنامج الردع النووي الاستراتيجي الهندي[1].

تتحسس الهند وباكستان من أي علاقة تقوم بها إحدى الدولتين مع دول العالم خاصة ما يكون في المجال النووي في ظل ما ينجم عن ذلك حسب كل طرف، فقد أثيرت مخاوف الهند من الصفقة التجارية التي باعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لباكستان طائرات من نوع طراز F16، ومن أجل خلق توازن بين البلدين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قيامها بتزويد الهند بصواريخ " باتريوت3" المضادة للصواريخ الباليستية وهو نظام دفاعي فعال على المستوى العالمي[2].

المطلب الثاني: الانعكاسات المترتبة على دول المنطقة الاقليمية

تمكنت باكستان من إتمام مشروعها النووي بنجاح متخطية كل الظروف والصعوبات التي واجهتها في سبيل ذلك، لينعكس بشكل كبير على المستوى الإقليمي خاصة في ظل وجود دول طامحة لامتلاك الأسلحة النووية، فقد عمل الحدث النووي الباكستاني على تعزيز مكانة باكستان في شبه القارة الهندية وأصبحت تحظى باهتمام إقليمي خاصة منطقة الشرق الأوسط وأجزاء كبيرة من آسيا[3] .

أبدت كل من إيران وإسرائيل اهتماما كبيرا بالبرنامج النووي الباكستاني وما ستؤول إليه المنطقة في ظل اكتساب كل من الهند وباكستان الأسلحة النووية في جوار إقليمي مشحون بالتوترات، بالنسبة لإيران شهدت العلاقة التي تجمعها مع باكستان، تدهورا بسبب موقف باكستان اتجاه حركة طالبان في أفغانستان، وتأيدها في المراحل الأولى قبل دخولها في الحرب على الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتجهت بعض التحليلات لاعتباره دافعا نحو زيادة رغبة إيران في الحصول على الأسلحة النووية، لكن هذا لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير توجه إيران للعمل على تطوير برنامجها النووي، فهي مجرد خلافات لا ترتقي إلى حالة التصعيد للدخول في سباق تسلح نووي بينهما، لذلك فقد أعربت إيران

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، تطور "برنامج الهند الصاروخي"، **جريدة الرياض**، العدد 16020، ماي 2012، (د ص).

[2] عبد القادر رزقين المخادمي، **مرجع سابق**، ص. 126.

[3] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 188.

بأن القنبلة النووية الباكستانية هي عبارة عن ضمان للمسلمين والعالم الإسلامي[1]، وهو نفس الأمر الذي أبدته المملكة العربية السعودية والتي اعتبرتها أول قنبلة نووية إسلامية، ليأتي رد الرئيس الباكستاني "نواز شريف" مؤكدا أن القنبلة النووية الباكستانية جاءت من أجل إحداث توازن استراتيجي في المنطقة وأنه ليس لهذه القنبلة دين[2].

نظرت إيران للبرنامج النووي الباكستاني نظرة ايجابية لا تدعو للقلق لأن ما يهم إيران هو مسألة القوة والهيمنة الإقليمية لكون أن الأسلحة النووية منحت باكستان مكانة إقليمية ودولية، وهو الشيء الذي تبحث عنه إيران في منطقة الشرق الأوسط، لأن القيام بالتجارب النووية ونجاحها يعد تعبيرا على امتلاك القوة واستعراضها؛ وهي أداة لتحقيق مكانة ومستوى إقليميين مهمين، ولذلك يمكن القول تحت هذا الاعتبار أن نجاح البرنامج النووي الباكستاني قد مثل دافعا بالنسبة لإيران للعمل على تطوير برنامجها النووي، وهو الأمر الذي تسعى إليه إيران رغم المعارضة الدولية لها بطريقة غير مألوفة رغم بدايته المبكرة والتي تعود إلى الستينيات، رغم تمحور رغبتها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، لكون أن إيران لها نظرة إستراتيجية أبعد تفوق مجرد الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والذي سيكون له أثر كبير على المنطقة وما تستحققه في حالة تمكنها من امتلاك السلاح النووي[3].

أما بالنسبة لإسرائيل فإن قلقها يعود إلى كون باكستان ربطت قنبلتها النووية بالبعد الديني وهو ما أدخلها في علاقات مع الدول العربية، فقد تساعد دول إسلامية في الحصول على الأسلحة النووية الذي يعد خطرا على أمنها في المنطقة، من خلال تعاون باكستاني عربي في المجال النووي كالسعودية وليبيا سابقا، وتستند إسرائيل في تحليلاتها بحصول باكستان على الدعم المالي من هذه الدول، لذلك يعد هذا مصدر القلق الذي تتحرك وفقه إسرائيل لأن ما يؤكد ذلك هو أن السعودية قامت بشراء صواريخ أرض أرض من طراز "سيلكروم" DF 3 التي يبلغ مداها نحو2500 كلم وهي مسافة تجعل إسرائيل في متناولها، ويعد هذا احتمالا بالنسبة لإسرائيل لكون تواجدها في بيئة عدائية من كل جانب يضعها مثل هذا

---

[1] إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 495.

[2] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 188.

[3] إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص.495-496.

الاحتمال، على الرغم من مصادقة السعودية على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية منذ نهاية الثمانينيات بينما تظل إسرائيل خارج المعاهدة[1] .

عملت باكستان على التأكيد أن برنامجها النووي له أهداف ترتبط بالأساس بالظروف الأمنية والسياسية والإستراتيجية في شبه القارة الهندية، لتتحلى إسرائيل بشيء من الهدوء اتجاه باكستان خاصة أن هناك تعاونا هنديا إسرائيليا في المجال النووي، فباكستان أوضحت أنها طورت قدرات نووية وأنتجت الأسلحة النووية لإحداث توازن استراتيجي في المنطقة مع الهند فقط، وليس لذلك أي بعد إسلامي أو بعد شرق متوسطي، لكونه لا يعد من أولويات باكستان ولا في تفكيرها الاستراتيجي على الرغم من الروابط والالتزامات الإسلامية، ويعود ذلك إلى التصريحات التي قدمها المسؤولون الباكستانيون أن القدرات الباكستانية ترتبط فقط بالظروف الأمنية التي تشهدها المنطقة، وعليه فهذا يعد بمثابة زرع الطمأنينة بأنها لن تعمل على نقل التكنولوجيا النووية إلى أي دولة أخرى إسلامية أو غير إسلامية[2].

[1] فرانك بارنابي، **مرجع سابق**، ص. 189.

[2] إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 498 .

المبحث الثالث: الانعكاسات الدولية للسياسة النووية الباكستانية

نظرا للجهود الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة المبذولة في مجال نزع السلاح النووي إلا أنها لم تحد من رغبة بعض الدول الطامحة لامتلاك السلاح النووي، فرغم أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبحت معاهدة أبدية لا يحدها تاريخ معين بعد سنة 1995، لكن باكستان لازالت خارج إطارها بموقفها الثابت منها، نتيجة رغبتها في امتلاك الأسلحة النووية، وهو ما أثبتته باكستان سنة 1998 مؤكدة كل الشكوك التي كانت تحوم حول حقيقته، ليثير ذلك مخاوف المجتمع الدولي الذي كانت له ردود أفعال شديدة اللهجة اتجاه باكستان وما وصلت إليه.

المطلب الأول: موقف الدول الكبرى اتجاه امتلاك باكستان للأسلحة النووية

نتج عن نجاح البرنامج النووي الباكستاني ردود أفعال من قبل الدول الكبرى سواء في إطار المنظمات الدولية أو بشكل فردي، والتي أرجعت إلى عدة أسباب منها ما ارتبط بحسابات ومصالح كل دولة، ومنها ما ارتبط بمسألة منع الانتشار النووي .

1/موقف هيئة الأمم المتحدة:

أقر مجلس الأمن وأعرب عن أسفه الشديد إزاء هذه التجارب التي تم إجرائها تحت سطح الأرض، حيث عمل على حث كل من الهند وباكستان بضرورة التخلي عن إجراء مثل هذه التجارب النووية[1]، وفي 6 جوان 1998 وبمبادرة أمريكية أصدر مجلس الأمن قرار بالإجماع تحت رقم 1172 والذي جاء لإدانة التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان[2]، كما طالبهما بضرورة الانضمام الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأخذها بعين الاعتبار الوقف الفوري لتطوير البرامج النووية والامتناع عن التسلح ونشر الأسلحة النووية[3]، ووقف أي نشاط لتطوير وسائل نقلها وإطلاقها، وأي نشاط يساعد على إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، وقد طلب من الأمين العام تقديم تقرير عاجل إلى مجلس الأمن حول تنفيذ القرار، الذي رفضته باكستان واعتبرته قرارا تعسفيا لا يجدي أية فائدة، فقد كانت وجهة نظرها وتوقعاتها مخالفا لما أصدره المجلس، وذلك لكونه لم يتجه للقضايا التي

---

(1) إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 498.

(2) سمينة أحمد، **مرجع سابق**، ص. 29 .

(3) الأمم المتحدة، **حولية نزع السلاح للأمم المتحدة**. مركز شؤون نزع السلاح ، المجلد 28، نيويورك، 2003، ص. 21.

يجب دراستها، والتي لها صلة مباشرة بتشجيع وقف سباق التسلح النووي، ومحاولة إيجاد السبل والتدابير التي بإمكانها تهدئة الأوضاع وضمان تحقيق الاستقرار في المنطقة.

أما بالنسبة لموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظرا لعدم ارتباط كلا الدولتين بأية وعود اتجاهها فقد رأت أنه لا يمكنها اتهام البلدين بل اكتفت بالتنديد، وذلك من خلال القرار الذي صدر في سبتمبر 1998 في المؤتمر العام للوكالة اتجاه التجارب النووية لكل من الهند وباكستان، وقد رأت أنها تجارب تمثل خطرا على المنطقة، واكتفى القرار بمطالبة البلدين بضرورة الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمنع الانتشار النووي دون شروط[1].

2/موقف الدول الكبرى:

بعد التفجيرات النووية التي قامت بها الهند في ماي 1998 سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لحث باكستان على التريث وضبط النفس وعدم الرد عليها، وذلك من خلال إرسال وزير خارجيتها الأمريكي "ستروب تايلوت" إلى باكستان محاولا إقناعها بعدم الرد، لكن هذه المحاولة لم تكن بنفس القوة الاندفاعية لباكستان لإجراء هذه التجارب[2]، وعليه فقد جاءت ردود الأفعال الدولية منددة بالتسلح النووي لكل من الهند وباكستان، ومن بين هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الأرجنتين، الصين، فرنسا، ألمانيا، اليابان، روسيا، ايطاليا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، بريطانيا، الاتحاد الأوربي، إسرائيل، جامعة الدول العربية، سويسرا، أوكرانيا، السويد، نيوزلندا وحلف الناتو؛ وقد وقعت بعضها على قرار فرض العقوبات الاقتصادية على البلدين والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، استراليا، هولندا، كندا، الاتحاد الأوروبي وسويسرا[3].

دعت الدول النووية الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن كل من الهند وباكستان المشاركة في مفاوضات حول "اتفاقية حظر المواد الانشطارية" في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح النووي، وطلبت منهما الالتزام الدولي بعدم نقل الموارد والتقنيات التكنولوجية النووية بشكل يسمح بانتشار الأسلحة

---

(1) سوزان معوض غنيم، **النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية**. دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2011، ص ص.417-492.

(2) إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 492.

(3) إبراهيم بابللي، **مرجع سابق**، ص. 10.

النووية، وأعربت هذه الدول الخمس عن نيتها في محاولة إيجاد السبل التي بإمكانها أن تدفع البلدين إلى إتباع الطرق السلمية كالحوار والمفوضات لتحقيق الاستقرار في المنطقة[1].

2-1 موقف الولايات المتحدة الأمريكية: يعد أهم وأخطر المواقف من بين الدول النووية الخمس فقد كانت المحرك وراء فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على باكستان والتي تمثلت مجملها في:

- إيقاف كل ما يتعلق بإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لصنع الأسلحة النووية .
- مراقبة الصادرات الباكستانية وحظر السلاح على باكستان ومنع انتقال المواد والتقنيات النووية في المنطقة من أجل ضبط التسلح النووي ومنع انتشارها.
- التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[2].
- امتناع المؤسسات المالية العالمية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من تقديم مساعدات أو ضمانات لباكستان وتعليق التعاون مع باكستان والهند، وقد أثرت هذه العقوبات بشكل كبير على باكستان أكثر من تأثيرها على الهند [3].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية على مقاومة البرنامج النووي الباكستاني لكن تحركها اتجاه باكستان كان وفق ما يخدم مصالحها في المنطقة، فقد شهدت العلاقة الأمريكية الباكستانية تاريخا متقلبا نتيجة لبعض السياقات الدولية والتي جعلت السياسة الأمريكية اتجاه باكستان تتأرجح بين فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية وبين تدفق للمساعدات[4]، فبعد الغزو السوفيتي لأفغانستان سنة 1979 ولكون باكستان الحليف الاستراتيجي الذي يمكن أن تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[5]، شهدت هذه الفترة تدفقا للمساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية نحو باكستان التي كانت في أمس الحاجة إليها، وقد استمر ذلك على الرغم من الشكوك الأمريكية التي ظلت تراودها حول أن باكستان تعمل على تطوير برنامج نووي، والذي أكدته بعد قيامها بالتجارب النووية سنة 1998 لتعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة فرض العقوبات، وقد أثر ذلك على الاقتصاد الباكستاني الذي عرف أقصى

---

(1) سوزان معوض غنيم، **مرجع سابق**، ص.419.

(2) إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص. 64.

(3) إبراهيم بابللي، **مرجع سابق**، ص. 11.

(4) خير الدين نصر عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص. 79.

(5) عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص. 138.

معدلات التدهور والانهيار، لكن شاءت الأحداث الدولية مرة أخرى أن تنجد باكستان فقد غيرت أحداث 11 سبتمبر 2001 من مجرى العلاقة بين البلدين، حيث أوقف الرئيس "برويز مشرف" دعمه لطالبان معلنا انضمامه إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب[1]، وبذلك ضمنت باكستان عودة تدفق المساعدات الدولية الاقتصادية والعسكرية من جديد، حيث تم "تصنيف باكستان كشريك استراتيجي إقليمي لمقاومة القوى المناهضة لأمريكا والغرب عموما في المنطقة"[2]، وذلك للتنسيق بين المخابرات الأمريكية والباكستانية لتبادل المعلومات، وسمحت باكستان بإقامة قاعدتين عسكريتين الأولى في إقليم بلوشستان والثانية في إقليم السند[3].

ظلت باكستان غير مطمئنة للتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، والتي قد تكون أقوى من علاقتها معها التي ترتبط دائما بالأوضاع الدولية، وما يعزز خوف باكستان هو الاتفاق الذي وقع في إطار التعاون الدفاعي الهندي الأمريكي سنة 2005، فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الهند تعد من الدول المسؤولة وأنها تملك تكنولوجيا نووية متقدمة، حيث رأت أنه يجب التعاون والتنسيق على مستوى أعلى في هذا المجال، وهو الأمر الذي رأته باكستان بأن له فوائد كبيرة على الهند لتصبح كأي دولة نووية رسمية تعترف بها المعاهدات الدولية [4].

أما بالنسبة لموقف روسيا فقد جاء منتقدا لباكستان وقد اعتبرته موقفا خطيرا يدعو للتصعيد في جنوب آسيا، أما استراليا ونيوزلندا فقد عملتا على سحب سفيريهما من باكستان والهند[5]، وتمثل موقف كل من بريطانيا وفرنسا في رفض العقوبات على الهند بينما كان موقفهما أكثر تشدد اتجاه باكستان[6].

2-2 موقف الصين: عارضت الصين فكرة فرض عقوبات اقتصادية على باكستان والهند واكتفت فقد بالتنديد، ويرجع موقف الصين غير المتشدد إلى عدة أسباب، فالصين لم توقف تجاربها النووية إلا في سنة 1996، كما أرادت الصين التحفظ حتى لا تثير أية مشاكل مع الهند، خاصة أن الهند تعتبرها الدافع

---

(1) ايفود الدر، نيكول نيسوتو وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 241.

(2) عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص. 149.

(3) مشرف برويز، **مرجع سابق**، ص. 269.

(4) ايفود الدر، نيكول نيسوتو وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 241.

(5) إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 492.

(6) سوزان معوض غنيم، **مرجع سابق**، ص. 420.

وراء تطوير قدراتها النووية، بالإضافة إلى التفوق الكبير في المجال النووي بين البلدين فالصين تملك حوالي 436 رأس نووي بينما الهند تتراوح أسلحتها النووية مابين 60 و100 رأس نووي، وقد رفضت الصين السياسة النووية الهندية التي تدعي أن الصين هي مصدر التهديد الأمني الهندي، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن باكستان اتجهت نحو الصين وأجرت مباحثات حول كيفية الرد على التفجيرات النووية الهندية، لكن الصين أوضحت أنها كانت مباحثات من أجل تهدئة باكستان وحثها على عدم الرد بتجارب نووية مماثلة، طالبة منها الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمنع الانتشار النووي[1].

إزاء هذه المواقف الدولية المتشددة أبدت باكستان رغبتها في التعاون مع الهند وسائر دول العالم للوقف الطوعي للتجارب النووية من خلال إضفاء الطابع الرسمي عليه في شكل اتفاق حظر ثنائي للتجارب النووية الهندية والباكستانية أو حظر يشمل بشكل أوسع لدول أخرى[2].

أثار البرنامج النووي الباكستاني مخاوف الدول الغربية تمثلت في حملة سياسية إعلامية ضد باكستان باعتبارها أول قنبلة نووية لبلد إسلامي، وقد كان لإسرائيل دور كبير من خلال التحريض وممارسة الضغوطات السياسية على الدول الغربية، وحتى إمكانية استخدام إسرائيل القوة العسكرية ضد باكستان إذ استدعى الأمر ذلك، فإسرائيل دخلت في تعاون عسكري مع الهند لمواجهة الأصولية الإسلامية التي تعتبرها الخطر الأكبر الذي يهدد البلدان ومنعهم من امتلاك الأسلحة النووية [3].

اتبعت باكستان سياسة مرنة في التعامل مع الحلفاء فقد عملت عل تنويع عدد كبير من الحلفاء ما بين الدول الغربية ودول من آسيا وحتى دول عربية وإفريقية، إذ نجد الدعم الصيني الكبير والمهم في الكثير من مراحل تطوير باكستان لبرنامجها النووي، وفي نفس الوقت لم تفلت أي فرصة تسمح لها بالحصول على مساعدات من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أنصفتها في ذلك بعض الأحداث الدولية كالغزو السوفيتي لأفغانستان، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي استغلتها كفرص بما يخدمها دون فقدانها لأي حليف يمكنها أن تتحصل على مساعداته في تحقيق هدفها، لتمكن باكستان في الأخير من تطوير قدرات نووية ودخولها النادي النووي على الرغم من الصعوبات التي واجهتها من العالم بأسره .

---

[1] إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، **مرجع سابق**، ص ص.492-493.

[2] سوزان معوض غنيم، **مرجع سابق**، ص. 420.

[3] خير الدين نصر عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص.79-80.

المطلب الثاني: سياسة باكستان اتجاه المعاهدات الدولية للحد من الانتشار النووي

في ظل الجهود الدولية المبذولة للحد من الانتشار النووي ومن خلال تضيق المجال على برامج بعض الدول الراغبة في امتلاك الأسلحة النووية، ظلت الدول النووية الكبرى لا تتبع نفس السياسة اتجاه كل الدول، فباكستان تعتبر أن المسؤولية الدولية فيما يخص الانتشار النووي هو أمر غير منصف بين الدول خاصة بعد التعاون الأمريكي الهندي في المجال النووي[1].

تعد التجارب التي قامت بها كل من الهند وباكستان التجارب الأولى التي جاءت بعد اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية سنة 1996، وقد اعتبرت هذه التجارب بأنها ستكون دافعا لدول أخرى نحو تطوير قدرات نووية، مما ينعكس مباشرة على نظام منع الانتشار النووي ومن ثم ينعكس على السلم والأمن في المنطقة والعالم[2].

كشف نجاح باكستان وقبلها الهند في امتلاك قدرات نووية سنة 1998 الاختلال الذي تعرفه المنظومة الدولية لمنع الانتشار النووي، وبالأخص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لكونها المعاهدة الدولية الدائمة في المجال النووي، والتي لم تتضمن في طياتها ضمانات للدول غير المالكة للأسلحة النووية بعدم تعرضها لأي تهديد من طرف الدول المالكة، في مقابل عدم التزام الدول النووية بعدم نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول غير النووية، وهو ما جعل من الدول التي ترغب في امتلاك الأسلحة النووية لأغراض عسكرية تبقى خارج المعاهدة[3]، فباكستان من الدول النووية التي ترفض التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز النفاذ 1970، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتحت باب التوقيع منذ عام 1996، ويعود موقف باكستان اتجاه المعاهدات الرافض لها بشكل دائم باعتبارها تحجيما لقدراتها الدفاعية عن أمنها [4].

تتبع باكستان سياسة محددة اتجاه المعاهدات الدولية للحد من الانتشار النووي إذ تؤكد باستمرار أن انضمامها يرتبط بالموقف الهندي، فهي ترفض التوقيع من طرف واحد، بمعنى دخول باكستان

---

[1] عبد القادر رزقين المخادمي، **مرجع سابق**، ص ص.124-125.

[2] سوزان معوض غنيم، **مرجع سابق**، ص. 414 .

[3] إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 493.

[4] عبد القادر رزقين المخادمي، **مرجع سابق**، ص. 123.

للمعاهدات يقابله توقيع وانضمام الهند أيضا[1]، ويعد هذا الرفض سبب فشل كل المفاوضات والحوارات وذلك بسبب ما أبدته باكستان من ارتباطات لموقفها، وبالدرجة الأولى ما ارتبط بسياستها الأمنية ونزاعها مع الهند حول إقليم كشمير الذي لم يحسم أمره بعد، فهي ترى إمكانية تلاشي مطالبها فيما يخص الإقليم في حالة توقيعها على المعاهدة، حيث ترى أنه "يستحيل التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي إذا لم تحل قضية كشمير"[2]، كما صرح أحد رؤساء الوزراء قائلا " إذا أراد المجتمع الدولي من باكستان أن تكون طرفا في المعاهدات الدولية المختلفة فإن عليه حينئذ أن يساعدنا على خلق البيئة الأمنية والاقتصادية التي يمكن فيها لتلك المعاهدات أن تصبح مقبولة على أساس يصب في مصلحتنا القومية"[3]، وقد أوضحت باكستان أن توقيعها لمعاهدات الحد من الانتشار النووي سيكون في جو خال من الإكراه والضغوطات الدولية التي قد تكون من خلال استغلال الوضع الاقتصادي وفاعليته في الابتزاز للتأثير على باكستان في تغيير موقفها اتجاه تلك المعاهدات[4].

---

(1) إبراهيم محمد العناني، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 493.

(2) إيرابيل كورد ونير، **مرجع سابق**، ص. 64 .

(3) نفس المرجع ، ص. 65 .

(4) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

وجدت القيادة السياسية الباكستانية نفسها أمام وضع أجبرها على إعادة تقويم خيارها النووي نظرا للمضاعفات السلبية المترتبة داخليا عن برنامجها النووي، والتي زادت من قلق القيادة الباكستانية خاصة بعد انقطاع التمويل الأجنبي، إذ يمكن الإقرار أن السياسة النووية الباكستانية ترتبط بشكل كبير بالوضع الاقتصادي في البلاد الذي لن يتحمل مثل هذا الإنفاق الكبير على الأسلحة النووية، و أيضا سيؤدي ذلك إلى تراجع القوات العسكرية التقليدية لباكستان والذي سيعزز احتمال استخدام الأسلحة النووية كملاذ أخير لباكستان في نزاعها مع الهند، فهو الأمر الذي أثبتته حادثة كارجيل والتي أكدت على ضرورة تطوير القدرات العسكرية التقليدية، إذ يجب أخذه بعين الاعتبار ضمن الجهود الدولية المستقبلية لاحتواء التسلح النووي الباكستاني، والذي ينبغي صوغ استراتيجيات لعدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة لها تأثيرها على الرأي العام للعمل على خلق بيئة إقليمية مستقرة والتي تساعد على التوجه نحو تدعيم جهود الحد من الانتشار النووي.

خـاتمـــة

اعتبرت الأنظمة العسكرية في باكستان الحالة المؤقتة والعابرة التي تقوم بتهيئة الظروف للعودة إلى الديمقراطية، لكن ذلك لم يحدث فقد أدت تدخلاتها المتكررة وحاجة الحكومات المدنية لها إلى توسيع صلاحياتها ونفوذها السياسي، وحتى الحكومات المدنية استمدت ممارستها للسلطة من النماذج العسكرية، فقد كان كل من "ذو الفقار على بوتو" و"نواز الشريف" حاكمين مستبدين، فهذا الأخير عمل على تغيير القوانين والممارسات السياسية لتوسيع صلاحيات سلطته كتعديل الدستور وإقصاء رئيس أركان الجيش، لكن عندما تقترب حدود السلطة المدنية من صلاحيات المؤسسة العسكرية يكون رد فعلها القيام بالانقلابات العسكرية للسيطرة على السلطة مباشرة تحت تبريرات أمنية، ليصبح بذلك النمط المتكرر في الحياة السياسية الباكستانية والذي حال دون أي تحديث أو إصلاح سياسي.

وفقت القيادة الباكستانية في إتمام مشروعها النووي المليء بالصعوبات والمخاطر، وتمكنت من إقامة عدة مفاعلات ومنشآت نووية تسيرها ذاتيا، وهو ما يعتبر نجاحا بالنسبة لها، رغم انتقادات المعارضة السياسية للأداء الديمقراطي في البلاد.

نشأت باكستان ونشأ معها النزاع الهندي فقد خاضت الدولتان ثلاثة حروب انتهت بهزيمة الجيش الباكستاني، لذلك ومن خلال النظر في المبادئ النووية التي حددتها باكستان ضمن مذهبها النووي كشروط وحالات لاستخدام الأسلحة النووية، نجد أنها نقاط تمحورت حول التهديد الهندي، وبالتالي فباكستان مدركة للتفوق العسكري التقليدي الهندي وأن الأسلحة النووية بمثابة الملاذ لتحقيق التوازن معها، فالأسلحة النووية تكمن قوتها بمجرد وجودها، وهو ما جعل أي تحرك هندي ضد باكستان يحسب له ألف حساب لأنها بمثابة إنذار واضح للهند، وهذا الأمر يساعد باكستان على تحويل اهتمامها نحو الداخل الذي لا يقل صعوبة عن الوضع الخارجي .

على مدار ثلاثة عقود أفلحت باكستان والهند في تفادي وتجنب وقوع حرب بينهما، على الرغم من بعض الأحداث التي عرفت تصعيدا إلى درجات عالية من الخطورة كأحداث 1987، أحداث كارجيل 1999، أحداث 2002، إلا أنها لم تصل إلى موضع اندلاع الحرب بينهما، فبعد 1998 أصبح لصوت الحكمة مسمع عند أي توتر يتم تصعيده بين الدولتين النوويتين، لكن بموجب التفوق العسكري التقليدي الهندي فإن أي اندلاع للحرب بينهما سوف يضع باكستان في موقف من شأنه أن تقحم فيه الأسلحة النووية موضع الاستخدام عاجلا أم أجلا.

ليس بمقدور الهند وباكستان استخدام الأسلحة النووية كأداة هجومية لأن هناك جملة من الحقائق لا يمكن تجاهلها، ففي حالة استخدامه سوف تتعرض كل من الهند وباكستان لنفس العواقب على حد سواء، بسبب القرب الجغرافي والحدود المشتركة بينهما وهذا قبل المبادرة بالضربة الثانية، بمعني أن الخسائر التي ستتعرض لها الهند هي نفسها ستكون على باكستان .

ليس من السهل التأكد بالدليل القاطع أن البرنامج النووي الباكستاني موجه نحو التهديد الهندي بالدرجة الأولى، كما تبنتها وجهة النظر الباكستانية التي تقول أنه من أجل إعادة التوازن في المنطقة مع الهند، ويبرز ذلك من خلال ترسانتها الصاروخية؛ حيث نجد صاروخ "شاهين2" يفوق في مداه الأراضي الهندية، وعليه فرغبة باكستان لامتلاك الأسلحة النووية تكمن في عدة عوامل تبرر سعيها للحصول على هذا النوع من القوة، منها ما يدخل ضمن المكونات المجتمعية الباكستانية سواء تلك التي ولدتها وصقلتها عملية تقسيم شبه القارة الهندية، أو البحث عن مكانة إقليمية ودولية يعزز من خلالها النظام السياسي دوره في الحياة السياسية، خاصة مع حالات تكرار التوترات والاضطرابات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى أن باكستان دولة نظامها السياسي يتسم بالرجوع للعقيدة الإسلامية كمنهج وحيد يسبغ الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذي كان سبب فشل نماذج الحكم المدنية لكونها لا تتلاءم والواقع الباكستاني.

يعد نجاح باكستان في تحقيق برنامجها النووي بمثابة عامل إيجابي للشعب الباكستاني وحكومته ومؤسساته، إلا أنه كان على حساب الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والتعليمي في البلاد، حيث نجد الإنفاق الكبير على البرنامج النووي والقوات العسكرية حرم القطاعات الأخرى من مخصصات مالية تجعلها قادرة على أداء دورها في المجتمع، بل أصبح ذلك بمثابة العجز المزمن الذي لازم باكستان منذ قيامها كدولة في منطقة جنوب آسيا، والمشكل أن الأسلحة النووية لا تنتهي تكاليفها بمجرد صنعها فصيانتها وحمايتها تحتاج لتكاليف باهظة، والتي تنعكس مباشرة على اقتصاد البلاد.

تشير مراحل تطوير البرنامج النووي الباكستاني إلى أن باكستان سارت وفق خطى ثابتة وعزيمة وإصرار متعاظمتين، لا يمكن تجاهلها رغم افتقارها للإمكانيات المادية والفنية والتقنية في المجال النووي، بيد أن العامل الأكثر أهمية خلال هذه المراحل ذلك الذي تعلق بممارسة الضغوطات من قبل المجتمع الدولي، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي مارست ضغوطات على كندا، وفرنسا التي انسحبت

عام 1978 ولم تطبق عقد تشازما، رغم المحاولات الباكستانية لاستمراره وذلك في إطار الحد من الانتشار النووي.

تعد المساعدات الصينية من أهم المساعدات التي حصلت عليها باكستان فيما تعلق ببرنامجها النووي، خاصة ما كان في مجال الخبرات والمعدات والتقنيات التي كانت تعوز باكستان كثيرا، إلا أنها لم تكن من النوع المتشبث في الحلف الواحد بل جالت بين عدة حلفاء مستغلة بعض الفرص الدولية التي أنصفتها في الكثير من محطات الحاجة الماسة للمساعدات، خاصة تلك التي كانت من الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها التي تأرجحت بين منح مساعدات وفرض عقوبات، لكن وبعدما أصبحت باكستان دولة نووية فإن المعونة الأمريكية ستكون مرهونة بقيود نووية إلى أقصى حد ففي حالة قيام باكستان بتسريب ونشر التكنولوجيا النووية فإنها لن تواجه قطع المبيعات العسكرية بل ستواجه فرض عقوبات جديدة وربما قد تعمل على تعزيز القدرات الإستراتيجية والنووية للهند.

نلاحظ أن ما تقوم به الدول الكبرى في نشر التكنولوجيا النووية هو زعزعة لمصداقية المعاهدات الدولية للحد من الانتشار النووي، فمعاهدة الحظر الشامل لم تدخل حيز النفاذ إلا بعد مصادقة ثلاثة دول نووية، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التصديق عليها سنة 1996 والصين التي لم توقف تجاربها النووية إلا سنة 1993 وكذلك روسيا، وتأخرت كل من الصين وفرنسا في الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى غاية 1992، وبالتالي كيف يتم إقناع الدول النووية غير الرسمية بالانضمام إلى هذه المعاهدات (الهند، باكستان، إسرائيل وكوريا الشمالية)، فمسألة الحد من الانتشار النووي ليست بالأمر السهل من الناحية العملية، وبما أنه يبدو من الصعب القضاء على استخدام الأسلحة النووية ولو في المستقبل البعيد، فالأمر الأكثر سهولة هو التنبيه بالمشاكل والموضوعات السياسية المعقدة التي يمكن أن تكون عاملا أساسيا في انتشار الأسلحة النووية والعواقب الوخيمة التي تنجم عن استخدامها، وهو الأمر الذي تحتاجه منطقة جنوب أسيا حيث تطالب باكستان المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة جنوب آسيا بيئة أمنة ومستقرة، وهو أمر يتطلب فتح قنوات الاتصال بين الهند وباكستان وتشجيع إجراء مباحثات بينهما، وتلين الموقف الهندي فيما يخص إقليم كشمير الذي تعتبره الهند إقليم تابع لها وتطبيق قرار مجلس الأمن فيما يخص الإقليم.

لقد أدت المعطيات الإقليمية دورا رئيسيا في تحديد مسار سياسة باكستان النووية واتجاهها، لذلك لا يمكن تجاهله في أي جهود دولية مستقبلية تبذل لاحتواء انتشار التسلح النووي الباكستاني، كما ينبغي صياغة استراتيجيات لحظر انتشار الأسلحة النووية بطريقة يمكنها إقناع المسؤولين الباكستانيين بتقبل القيود المفروضة على التسلح النووي.

إن سياسة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تركز على العقوبات والحوافز المحددة الأهداف بحاجة إلى فترة نضج لتترك أثرها في سلوك وتصرفات الدول، لذلك ينبغي الحرص على ضمان عدم تغير هذه السياسات خلال تلك الفترة، فقد أخفقت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه باكستان بسبب الحلول التكتيكية الوسيطة أو نفاذ الصبر بسبب عدم الحصول على النتائج الفورية، لأن الخوف من إمكانية انهيار اقتصاد باكستان المحتمل كان وراء تخفيف العقوبات بطريقة محددة من قبل الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في نوفمبر 1998، غير أن تصرف الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يكون أكثر حكمة ومرونة حول مسألة الانتشار الأفقي للتسلح النووي في منطقة جنوب آسيا.

قائمة المراجع

I- باللغة العربية:

01- الكتب:

1- الأغا فؤاد، **علم الاجتماع العسكري**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2- البطريق عبد الحميد، محمد مصطفى عطا، **باكستان في ماضيها وحاضرها**. دار المعارف، القاهرة، 2001.

3- الدباغ مصطفى، **الصراعات الدولية الراهنة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2000.

4- الدر ايفود، نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأوروبية حيال الشرق الأوسط**. تر: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.

5- المخادمي القادر رزقين، **سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

6- العناني إبراهيم محمد وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

7- الفتياني عبد الحميد، **أسلحة القرن العشرين**. ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

8- الراوي رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**. ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، 2008.

9- بابللي إبراهيم، **التفجيرات النووية الباكستانية**. دار ناشري للنشر والتوزيع، (د م ن)، 2006.

10- بارنابي فرانك، **القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**. تر: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

11- بوز سومانترا، **أرض متنازع عليها: إسرائيل، كشمير، البوسنة، قبرص، سيرلانكا**. تر: إياد أحمد، حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

12- براكن بول، **العصر النووي الثاني: الإستراتيجية و الأخطار وسياسات القوى الجديدة**. تر: بسام شيحا، الدار الغربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

13- جبران فرج، **تعال معي إلى باكستان**. مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012.

14- جي فاينباوم مارفين، سنج جاسجيب وآخرون، **توازن القوى في جنوب آسيا**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2001.

15- دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. تر: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 1985.

16- ويتمان ستيف، كروسني يربيرت، **القنبلة النووية الإسلامية**. تر: محمد حمدي صاحب التميمي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1994.

17- زاقود عبد السلام جمعة، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد كقراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011**. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

18- مهنا محمد نصر، **تطور السياسية العالمية والإستراتيجية القومية**. الكتب الجامعي الحديث، (د م ن)، 2011.

19- مقلد إسماعيل صبري، **الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.

20- (ـــــــ،ـــــ)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

21- مصباح عامر، **التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية**. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

22- مشرف بروبز، **على خط النار مذكرات الرئيس الباكستاني**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.

23- نادكارني فيديا، **الشركات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2014.

24- نبيه نسرين عبد الحميد، **تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة**. مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.

25- سليمان هاني، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

26- عبد الحميد صلاح محمد، **صراعات وحروب المياه.** مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

27- عبد المالك أنور، **الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان،اندونيسيا، اليابان ،الصين، الكونغو.** تر: حسن قبيسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.

28- علاوي ستار جبار، **باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية.** دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

29- عوينات نجيب بن عمر، **السياسة الخارجية الأمريكية في مجال نزع السلاح النووي.** دار اليازوري، عمان، 2012.

30- عويس محمد زكي، **أسلحة الدمار الشامل.** مكتبة الأسرة، (د م ن)، 2003.

31- شاكر محمود، **باكستان** . مؤسسة الرسالة، بيروت، 1972.

32- توفيق سعد حقي، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة.** دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

33- (ـــــ،ـــــ)، **مبادئ العلاقات الدولية.** ط 3، دار وائل للنشر، عمان، 2012.

34- تيرتري برونو، **السلاح النووي بين الردع والخطر.** تر: عبد الهادي الإدريسي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي، 2011.

35- غنيم سوزان معوض، **النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

36- غريفيش مارتن، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.** مركز الخليج للأبحاث، الأهرام، 2008.

02- الموسوعات:

1- جودة محمد غريب، **موسوعة موجز تاريخ العالم: بالسنوات والأحداث.** مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع،القاهرة، (د ت ن).

03- الدوريات والمجلات:

1- المرهون عبد الجليل زيد، "تطور برنامج الهند الصاروخي"، **جريدة الرياض**، العدد 16020، ماي 2012.

2- جراي كولن، "سياسة الردع والصراعات الإقليمية: المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد26، أبوظبي، (د ت ن).

3- كوردونير إيرابيل، "النظام العسكري والسياسي في باكستان"، تر: عبد الله جمعة الحاج، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 37، أبوظبي، 2001.

4- كير بول كيه، هولت مارك وماري بيث نيكيتين، "التعاون في مجال الطاقة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أجنبية"، **مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية**. العدد 141، أبوظبي، 2014.

5- سميث كريس، "الأسلحة النووية في جنوب آسيا"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 98، أبوظبي، 2006.

6- سمينة أحمد، "برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 39، أبوظبي، 2001.

7- عبد العالي عبد الرحمان، "الأزمة السياسية في باكستان"، **مجلة السياسية الدولية**. العدد 184، الأهرام، 2001.

8- عبد الرحمان خير الدين نصر، "أسيا مسرح حرب عالمية محتملة"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**. العدد 56، أبوظبي، 2001.

04- التقارير:

1- **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2008**. تقرير: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تر: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

2- دي أ كروكشانك وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009**. تقرير: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تر: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

3- توليو ستيف، شمالبرغر توماس، **نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة**. معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، 2003.

4- الأمم المتحدة، **حولية نزع السلاح للأمم المتحدة**. مركز شؤون نزع السلاح، المجلد 28، نيويورك، 2003.

5- حسين حاسم، **العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها**. مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

05- الدراسات غير المنشورة:

1- بادود سمية، **بناء الدولة في المجتمعات الطائفية: دراسة مقارنة بين الهند وباكستان**. مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014-2015.

2- بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

3- بيضون فاتنة محمد خليل، **الموافق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الشرقي في الفترة 1991-2011**. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة فلسطين، 2013-2014.

4- عبد الجليل أنعام عبد الله محمد، **تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية**. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

5- عوده فله عربي، **قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.

6- زايدي وردية، **استخدام الطاقة الذرية لأغراض العسكرية والسلمية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو، 2012.

7- زرقين عبد القادر، **تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2014/2015.

8- عبد النبي أمين شعبان، **الصراع في كشمير: الآثار والتداعيات**. قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، 2008.

06-المواقع الالكترونية:

1- أبو عامود محمد سعد، **أزمة النظام السياسي في باكستان**، مجلة الديمقراطية، تاريخ التصفح: 2012/03/15 .
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=231
2- (ـــــــــ،ـــــــــ)، **الدور السياسي للجيش الباكستاني**، مجلة الديمقراطية، تاريخ التصفح: 2017/03/15
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=544
3- الحسن عمر، **تساؤلات حول البرنامج النووي الباكستاني**، تاريخ التصفح: 2017/03/09
www.albayan.ae/opinions/2001-11-19-1.1215567?ot=ot..
4- **التفجير النووي الباكستاني: أخبار وتقارير وردود أفعال**، تاريخ التصفح: 2017/02/15
http://www.albayan.ae
5- **الترسانة الصاروخية الباكستانية**، منتدى الجيش العربي، تاريخ التصفح: 2017/03/15
http://www.arabic-military.com/t95862-topic
6- **باكستان: واجهة انجازات مبادرة الحزام والطريق**، تاريخ التصفح: 2017/05/21
www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017.../content_736134.htm
7- كاخيا إبراهيم إسماعيل، **باكستان النووية والحساسية الإقليمية والدولية**، تاريخ التصفح: 2017/04/02
http://www.arabdefencejournal.com/articles.php?categoryID=9
8- كيوان مأمون، **السلاح النووي الباكستاني: التحديات والمصير**، تاريخ التصفح: 2017/03/08
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/522-htm
9- ملاعب ناجي، **سباق التسلح الهندي الباكستاني: أبعاده الإقليمية**، تاريخ التصفح: 2017/05/21
http://sdarabia.com/?p=43416
10- عطوي محمد، **التفجيرات النووية الهندية الباكستانية: الأهداف والتداعيات**، تاريخ التصفح: 2017/03/14
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
11- **قصة باكستان النووية**: تاريخ التصفح: 2017/04/02
http://defense-arab.com/vb/threads/23893
12- رزق عبد الرحمان، **جيش باكستان السابع عالميا**، تاريخ التصفح: 2017/05/20
www.alarabiya.net

13- خريطة شبه القارة الهندية قبل التقسيم:
http://www.mapsofindia.com/maps/india/prepartitionmap.htm
14- خريطة الحدود السياسية بين الهند وباكستان بعد التقسيم 1947:
http://www.GernerationalDynamics.com/pgxct.gdlog0710.htm
15- خريطة مصادر المياه في باكستان:
http://www.straitstimes.com/asia/south-asia/india-may-review-water-treaty-with-pakistan

II- باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1- Agwlar Francisco, Bell Randy and others, **an introduction to Pakistan's military**. Harvard Kennedy school, Cambridge, 2011.

2- Barnaby Frank , **how to build a nuclear bomb and other weapons of mass destruction**. Published by nation books, new York, 2004.

3- Boniface Pascal, Barthélémy courmont, **le monde nucleaire: arme nucleaire et relations internationales depuis 1945**. Armand colin.

4- Doorn Van, **Military profession and military regimes : commintments and conflicts**. Allemagne, mouton 1969.

5- Finer Samuel, **The man in the horse back (the role of the military in politics) with a new introduction by jay Stanley**. originally published in by pall mall press, 1962.

6- Krepon Michael, White Joshua and others, **deterrence instability : nuclear weapons in south Asia**. Stimson Center, Washington , 2015.

7- Labbé Marie Héléne, **le risque nucléaire**. Labiblothéque du citoyen, 2003.

8-Marilia Marten Bremer, lodgaard Severe, **nuclear proliferation and international security.** Routed global security studies, London and new York, 2007.

9- **Pakistan's strategic nuclear and missile industries**. centre for science and security studies , London, 2016.

10-Sagan Scott D, Waltz Kenneth N, **The spread of nuclear weapons a debate renewed: with new sections on India and Pakistan terrorism and missile defense.** Norton company**,** new York, 2003.

11- Segell Glen, **The nation-state, nationalism and C.M.R theory in civil-military relations**. nation building and national identity, comparative

perspectives, Edited by Constantine p.Danopoulos, Dhirendo vajpeyi and Amer bar-or,London 2004.

2- المجلات:

1-Blom Amélie , "Qui a le bâton , a le buffle : le corporatisme économique de l'armée pakistanaise", **centre d'études et de recherches internationales sciences**, questions de recherche , N°.16, 2005.

2-Joana Jean, Smyrl Marc,"Civils et militaires en démocratie" , **Revue internationale de politique comparée**, Vol.15, 2008.

3-Khalid Iram, bano Zakia, " Pakistan's nuclear development (1974-1998): external pressures". **A research journal of siuth Asian studies**, Vol.30, N°.1, 2015.

4-Kroenig Matthew, **Beyond optimism and pessimism: the differential effects of nuclear proliferation.** Managing the Atom Working Paper N°.14, Harvard Kennedy School, Harvard University, 2009.

3- المواقع الالكترونية:

1- Charnysh Volha, **Pakistan's nuclear program**, visited in: 05/04/2017
https://nuclearfiles.org/...issues/nuclear-weapons/issues/.../pakistan/charny...

2- Hoodbhoy Pervez, the flight to nowhere: **Pakistan's nuclear trajectory**, visited in: 23/04/2017
https://pk.boell.org/.../The_Flight_To_Nowhere_by_Pervez_Hood...

3- Salik Naeem, **the evolution of Pakistan's nuclear doctrine**, visited in: 23/04/2017
https://my.nps.edu/...Nuclear.../3457bf32-507c-4120-8c74-45d71

4- Sagan Scott D, Waltz Kenneth N, **The spread of nuclear weapons: A debate renewed,** new York, visited in:14/05/2017
home.sogang.ac.kr/.../week%206%20Sagan_Waltz_1995%20sum

5-Sagan Scott D, **the evolution of Indian and Pakistan's nuclear doctrine**, visited in :14/05/2017
www.belfercenter.org/sites/.../Sagan_MTA_Talk_050708.pdf

6-Waltz Kenneth N**, The spread of nuclear weapons: more may better**, international institute for strategic studies, London, visited in :14/05/2017
https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/waltz1.htm

الـــفهـــرس

فهرس المحتويات

المحتويات **الصفحة**

مقدمــة ..... أ-ط

الفصل الأول: الإطار التاريخي لنشأة باكستان وتطور الأسلحة النووية 10-44

المبحث الأول: السياق التاريخي والنظري للأسلحة النووية 12

المطلب الأول: تاريخ تطور الأسلحة النووية وانتشارها 12

المطلب الثاني: التفسير النظري لظاهرة الانتشار النووي 17

المطلب الثالث:المعاهدات الدولية للحد من الانتشار النووي 21

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتأسيس الدولة الباكستانية 27

المطلب الأول: جذور القوة العسكرية الباكستانية 27

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في تأسيس الدولة الباكستانية 28

المبحث الثالث: عسكرة النظام السياسي في باكستان 34

المطلب الأول : العلاقات المدنية العسكرية في باكستان 34

المطلب الثاني: القوى المؤثرة في صناعة القرار في باكستان 40

الفصل الثاني: أبعاد السياسة النووية الباكستانية 45-82

المبحث الأول: خيار التسلح النووي في ظل البيئة الداخلية 47

المطلب الأول : متغيرات البيئة الداخلية وتأثيرها على خيار التسلح النووي 47

المطلب الثاني: موقف المؤسسة العسكرية من خيار التسلح النووي 51

المبحث الثاني: مبادئ السياسة النووية الباكستانية 53

المطلب الأول: المذهب النووي الباكستاني 53

المطلب الثاني: دوافع باكستان لامتلاك السلاح النووي 56

المطلب الثالث: مراحل تطور البرنامج النووي الباكستاني 64

المبحث الثالث: القدرات النووية الباكستانية..... 71

المطلب الأول: التجارب النووية الباكستانية 71

المطلب الثاني: الترسانة النووية الباكستانية 76

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النووية الباكستانية..... 83-109

المبحث الأول : الانعكاسات الداخلية للساسة النووية الباكستانية 85

المطلب الأول: الآثار المترتبة على الوضع الاقتصادي 85

المطلب الثاني: التحديات الأمنية الجديدة 91

المبحث الثاني : الانعكاسات الإقليمية للساسة النووية الباكستانية 94

المطلب الأول: العلاقات الباكستانية – الهندية بين الترقب والاستقرار 94

المطلب الثاني: الانعكاسات المترتبة على دول المنطقة الإقليمية..... 99

المبحث الثالث: الانعكاسات الدولية للساسة النووية الباكستانية..... 102

المطلب الأول: موقف الدول الكبرى اتجاه امتلاك باكستان السلاح النووي..... 102

المطلب الثاني: سياسة باكستان اتجاه معاهدات الحد من الانتشار النووي 107

خاتمـة..... 110-114

قائمة المراجع 115-123

الفهـرس..... 124-127

فهرس الخرائط والجداول

الخريطة رقم 01: شبه القارة الهندية قبل القسيم 29

الخريطة رقم 02: الحدود السياسية بين الهند وباكستان بعد التقسيم 1947..... 31

الخريطة رقم 03: مصادر المياه في باكستان 57

الخريطة رقم04: الحدود السياسية بين الهند وباكستان في إقليم كشمير 59

الجدول رقم 01: حكام جمهورية باكستان الإسلامية منذ الاستقلال..... 43

الجدول رقم 02: القوات العسكرية الباكستانية 63

الجدول رقم 03: التجارب النووية الباكستانية..... 74

الجدول رقم 04: أهم المحطات التاريخية خلال مسار تطوير البرنامج النووي الباكستاني 75

الجدول رقم 05: الترسانة النووية الصاروخية الباكستانية 80